المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاقليمية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر.

تأثير الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري(2007-2015)

مذكرة مقدمة لنيّل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إعداد الطالب : ***إشراف الأستاذ:***

مراد زمراجي **د : علي لراري**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
أ.د، مكي محمد السعيد	رئيسا	*المدرسة* الوطنية العليا للعلوم السياسية
د، لراري علي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ. بن ساسي رشيد	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

إذا كان لا بد من الشكر فالشكر لله رب العالمين اولا له الحمد ونستعين به من الفشل والعجز ،اللهم لله الحمد الكثير لعظيم سلطانه ،وجلاله واللهم صلي صلاة كاملة وسلاما تاما على حبيب اله سيدنا محمد الذي تنحل به العقد وتفرج به الكرب وتقضى به الحوائج وتنال به الرغائب وحسن الخاتمة وستسقى الغمائم بوجه الكريم وعلى أله وصحبه .

أقدم عظيم الشكر والإمتنان للأستاذ المشرف على هذا الموضوع الأستاذ " لراري علي " متمنيا له دوام الصحة والعافية وأن يجازيه الله مقدار الصبر والتحمل معي ،والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته طلية أيام إعداد هذا العمل فله كل الشكر والتقدير والإحترام .

أتوجه بالشكر الى كل من ساعدني من قريب وبعيد خاصة إلى استاذي ومعلمي الذي وقف دائما إلى جنبي وقدم لي يد العون والمساعدة الأستاذ" لوصيف السعيد " ، وكذلك الأستاذ بونوار بن صايم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته .

إهداء

أهذي هذا العمل المتواضع :

إلى الذي زرعني بيده وسقاني بمشاعره لأتعلم الحياة وظل في حياتي رمز التضحية والعطاء وشعاعا ينير لي الحياة ، إلى الذي سهر على تربيتي وتعب في سبيل تعليمي وارتقب طويلا نجاحي ،أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار (أبي الكريم).

إلى من تحت قدميها تكمن الجنة، إلى من قال عنها المصطفى أنها لي أقرب إنسان إلى من ركع العطاء أمام قدميها لينبع منها سلسبيل الحنان، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى كل أفراد أسرتي.

إلى كل زملائي الطلبة .

الملخص:

شكلت التهديدات اللادولتية الجديدة في عالم مابعد الحرب الباردة تحديات أمنيا للدولة ، إذ أصبح مفهوم الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فقط وإنما تعدى ذلك إلى أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وهو ما فرض ضرورة إعادة النظر في مضامينه ضمن حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ،فالدول لم تعد تلك الفواعل الوحدوية وإنما ظهرت فواعل جديدة غير دولتية أثرت على بنية النسق الدولي .

وأمام هذه التغيرات وجدت الدول نفسها عرضة للعديد من الأخطار الزاحفة من وراء الحدود المجاورة لها حيث لم تعد حدود الدولة مانعة وأصبحت مخترقة ، ومن بين هذه التهديدات الأمنية تعتبر ظاهرة الإرهاب أحد أبرز التحديات الأمنية للدول والمجتمعات على حد سواء بسبب العنف الذي تمارسه من أجل تحقيق أهدافها و تتميز بانتشارها السريع في أقاليم الدول ،إذ لوحظ تزايد انتشار الجماعات الإرهابية في العديد من مناطق العالم مع مطلع الألفية الجديدة .

ومن بين هذه المناطق التي عرفت تنامي لهذه الظاهرة منطقة الساحل الإفريقي التي عانت ولازالت تعاني من خطر الإرهاب الذي وضع موطئ قدم له بسبب الهشاشة الأمنية والمشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي تعرفها هذه الدول .

وباعتبار أن للجزائر تماس حدودي كبير في الجنوب مع هذه الدول فإن أمنها هو من أمن هذا الفضاء، حيث أدى تأثير الإرهاب على هذه المنطقة إلى تهديد الأمن الوطني الجزائري وهو ما حتم على الجزائر بناء مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب بالساحل وحماية أمنها الوطني ولعب درو إقليمي ودولي . وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة من خلال البحث في خصوصيات منطقة الساحل وتشخيص أهم المشاكل التي تعاني منها لمعرفة مسببات الظاهرة الإرهابية فيها،وكذا معرفة التصور الجزائري وإبراز مرتكزات مقاربتها الأمنية في مكافحة هذه وتقويمه في الأخير

Abstract :

in the wake of the cold war new non-international threats threats in the world formed security challenges for the state ,so the concept of security is not limited to the limited to the military dimension alone ,but beyond that to the political, economic and social dimensions ,that's what imposed the need to reconsider the field of international relations and security studies .

those unitary actors haven't existed any more , whereas new non -state actors have emerged and affected the international echelon structure.

Owing to these changes, states have found themselves facing various risks creeping from the neighboring borders since the state boarders are no longer prohibitive and become infiltrated. Among these security threats, we find the phenomenon of terrorism which is consider as one of the most prominent security challenges for countries and communities alike because of the violence it practiced in order to achieve its objectives .

The phenomenon of terrorism is characterized by its rapid spread in state territories , with the beginning of the new millennium, we have observe, the proliferation of terrorist groups increased in many parts of the world Among the areas that experienced the growing of the phenomenon of terrorism, the African coast, which suffered a lot and has still suffered from the risk of terrorism which put its foothold because of the security vulnerability and socio-economic problems in these countries

Since Algeria has a large contact with these countries, So the impact of terrorism on this region led to the threat of the Algerian national security, that's what obliges Algeria to build a multi - dimensional approach of security to combat terrorism in the coast and protecting national security playing big regional and international role in fighting terrorism. This is what will be addressed in this study by searching the peculiarities of the coast and diagnosing the most important problems there to know the causes of the growing of terrorism as well as to knowing the Algerian perception and the foundations of its security approach in the fight against this phenomenon and evaluate it in the end.

résumé :

Les nouvelles menaces non-gouvernementale après la guerre froide ont consacré de nouveau challenges sécuritaires sur le plan national, avec une nouvelle identification du sens du mot "sécurité" qui a débordé le sens militaire étroit en atténuant différents domaines notamment politique, social, et économique ce qui imposé l'obligation de revisiter le sens du mot "sécurité" dans le champ lexicale des relations internationales et des études sécuritaire. Les États ne se limitent plus dans l'interactivité relationnel, car avec les changement qu'ils connaissens, les l'État se retrouvent face à diverses menaces sécuritaire, où le terrorisme représente l'un des plus conséquente menace sécuritaire qui entoure les États et même les sociétés d'une manière égalitaire, causé par la violence exercé pour atteindre des fins precises et aussi qui se caractérise par une vitesse de propagation remarquable. Il y a eu une constatation avec le nouveau millénaire ; de la monté du mouvement des groupes terroristes dans différents endroits au monde; et parmi les régions affecté :

la région du SAHEL africain , souffre d'un danger imminent du terrorisme causé par une sécurité fragile et des problèmes socioéconomiques dans les pays de la région. L'Algérie est un pays de touche frontières avec les pays du SAHEL sur le niveau du sud, et il partage son sécurité avec celle des pays de cet espace sahélien.

La menace du terrorisme dans la région a affecté la sécurité national de l'Algérie, ce qui lui a soumis l'obligation de construire une approche sécuritaire multi dimensionnel pour la lutte contre le terrorisme au SAHEL et la préservation de sa sécurité national, chose qui lui a permis d'autres part de

jouer un rôle régional et international. Cette étude est dédié a la recherche dans la question, par une recherche visant les caractéristiques de la région du SAHEL, et de spécifié les problèmes majeurs dant souffre la région a fin de pouvoir connaître les causes du développement de l'emprise terroriste d'une part, et aussi montrer les base de son approche sécuritaire dans la lutte contre le terrorisme, ensuite conclure cette étude par une évaluation.

مقدمة

اتسمت التغيرات في عالم ما بعد الحرب الباردة بتسارع وتيرة الأحداث وتعقد الظواهر حيث عرف موضوع الأمن في ميدان العلاقات الدولية عدة نقاشات باعتباره إحدى المسائل التي عكف دارسو السياسية الدولية على تحقيقها في ظل تهديدات شكلت تحديا للأمن القومي.

حيث عرف العالم ظهور تهديدات أمنية جديدة غير تلك التي عرفها في الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الحرب الباردة جعلت حدود الدولة مائعة ومن أهمها ظاهرة الارهاب الدولي عبر الوطني الذي لا يرتبط بدولة أو مجتمع بعينه فهو يصيب أيا كان وفي أي مكان وهو الأمر الذي جعله يستقطب اهتمام جميع الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية نظرا لحمله في بعض الأحيان مرجعيات دينية وإيديولوجية .

و عرفت منطقة الساحل في العقدين الأخيرين بروز الظاهرة الإرهابية التي زادها تعقيدا و خطورة انكشاف هذه المنطقة و هشاشة أوضاعها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. فالظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي جديدة إذا ما قورنت بمناطق أخرى في العالم نظرا للتضاريس الصعبة التي تعرفها المنطقة ،حيث أدت السياسات الأمنية في دول الجوار الشمالي للساحل الافريقي ومنها الجزائر إلى فرار هذه الجماعات إلى مناطق صحراوية خالية من الرقابة الأمنية بعيدا عن الخناق الذي كان مفروضا عليها،الأمر الذي أدى بها إلى إعادة تنظيم نفسها وإعطاء بعد إقليمي لنشاطها وبروز فروع وتنظيمات جديدة أثرت على الدولة والمجتمع في منطقة الساحل .

<u>إشكالية الدراسة :</u>

اعتبرت الجزائر الإرهاب أحد أكثر المسائل العويصة التي يصعب التعامل معها ،ولا يخفى على أحد معاناتها من ويلاته طيلة عقد كامل أكسبها خبرة وتجربة في مكافحته ،فالانفلات الامني الأخير في منطقة الساحل الافريقي بات يهدد الأمن الجزائري وبما أن الجزائر محاذية لدول الساحل ذات التضاريس الصحراوية والطابع الاجتماعي القبلي أصبحت مسألة اختراق الحدود سببا في انكشاف الاقليم الجزائري للتهديدات الإرهابية العابرة للحدود وهو ما يشكل جوهر المشكل. ومن هذا المشكل نصوغ إشكالية بحثنا كالآتي:

كيف يمكن تصور مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لحماية الأمن الوطني الجزائري من تأثيرات الارهاب في الساحل الافريقي ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى ثلاث أسئلة فرعية:

- ما هي طبيعة المرتكزات النظرية التي تناولت موضوع الأمن ؟
- ما هي العوامل المساعدة على تنامي الارهاب في منطقة الساحل الافريقي؟
- ما هي المرتكزات التي تقوم عليها المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب بمنطقة الساحل الافريقي؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية :

1. شكلت التهديدات الأمنية الجديدة في بنية النسق الدولي الحاجة إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن.
2. يرتهن تنامي النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الأفريقي بطبيعة الدولة الهشة وفشلها في القيام بوظائفها.
3. يرتبط تأمين الأمن الوطني الجزائري في امتداده الوطني والإقليمي بمدى نجاح المقاربة الامنية الجزائرية المتعددة الأبعاد .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع العلمية والأكاديمية لموضوع "تأثير الارهاب في منطقة الساحل الافريقي وانعكاسه على الأمن الجزائري في كونه بحثا يفيد الكشف عن مسببات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على دول الساحل من جهة والأمن الوطني الجزائري من جهة أخرى فهو موضوع الساعة . حيث أصبحت الجماعات الارهابية خصوصا بعد الأزمة الليبية وبعدها الازمة المالية وارتداداتها على الوضع الأمني في الساحل أكثر نشاطا وتنظيما من ذي قبل مستغلة هشاشة الوضع الامني ،أين شكل ذلك تحديا أمنيا هاما للجزائر نظرا للتماس الحدودي مع هذه الدول .وعلى العموم تتحدد اهمية الموضوع في مجموع نقاط رئيسية هي:

- أهمية الموضوع العلمية والأكاديمية تتأسس على أبرز التيارات التي تناولت مفهوم الأمن باعتباره مفهوم مركب ومعقد فلم يعد يقتصر على البعد العسكري بل أصبح يعنى بالأبعاد الأخرى الغير العسكرية، بالإضافة إلى أنه أحد أهم المواضيع التي نالت نصيبها من الدراسة ضمن مجال

العلاقات الدولية وعرفت نقاشا مستفيضا بهدف الوصول إلى عالم خالي من التهديدات يسوده السلم والاستقرار .

- يعتبر الموضوع محاولة لفهم أسباب عدم الاستقرار في منطقة تعرف بقوس الأزمات الذي يهدد الأمن الاقليمي والعالمي وإعطاء مقاربة مرجعية حول معالجة هذه الأزمات التي تعرفها.
- أن للموضوع علاقة بالأمن القومي الجزائري وما لذلك من تهديد على الأمن الوطني خاصة وكذا دراسة الجهود الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية للسياسة الخارجية في محاربتها للظاهرة الإرهابية بالساحل الإفريقي انطلاقا من اعتمادها على الأمن المتعدد الأبعاد .

أسباب اختيار الموضوع:

تبلورت مجموعة من الأسباب في هذه الدراسة من أجل فك الإشكالية الرئيسية الواردة تحت عنوان هذه الدراسة، وقد اصطفت في اتجاه ثنائي الأصل مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية .

الأسباب الذاتية :

ترجع الأسباب الذاتية في اختيار هذه الدراسة إلى علاقته بالتخصص " الفضاء الإقليمي والسياسيات الدولية للجزائر " ،وكذا توافر ميولات شخصية للبحث في خبايا هذا الموضوع باعتباره يمثل أحد اهتمامات الطالب العلمية والأكاديمية وكونه مرتبط بقضايا الأمن القومي الجزائري .

الأسباب الموضوعية :

توافرت جملة أسباب موضوعية جعلت مني أعتمد خطة عمل تؤسس لمعالجة الإشكالية العامة للدراسة أهمها :

- الأهمية التي أخذتها منطقة الساحل الإفريقي في الدراسات الأكاديمية والعلمية مع مطلع الألفية الجديدة بعد ما كانت مهمشة ضمن أجندات الدول الإقليمية والدولية .
- بروز تهديدات لا تماثلية في الساحل الافريقي وفي مقدمتها الارهاب عبر الوطني وعلاقاته بأشكال الجريمة المنظمة مما أدى باستفحالها وصعوبة التعامل معها مشكّلة أحد التحديات في هذه المنطقة التي تعاني أصلا من مشاكل سياسية واقتصادية تنموية .

- محاولة معرفة دور الجزائر في مكافحة الارهاب بمنطقة تعتبر العمق الإستراتيجي لها والتي شكلت الأحداث الأمنية الأخيرة في كل من ليبيا ثم مالي تهديدا لأمنها القومي .
- محاولة الوقوف على أبرز النقائص للمقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب التي يشوبها في بعض الأحيان الغموض والضبابية من خلال تقويمها .

المقاربات المنهجية للدراسة :

اقتضت طبيعة دراستنا عدم الاعتماد على منهج واحد من أجل القدرة على التحليل وتتشكل من :

المنهج التاريخي : يساعد المنهج التاريخي في الدراسة على الوقوف على أبرز التحولات التي عرفتها التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي لمعرفة جذورها بهدف المساعدة على وضع مقاربة بناءة لمكافحة الإرهاب .

المنهج الوصفي : حيث تم الاستعانة به لدراسة الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي وتوضيح خصائصها ومعرفة ارتباطاتها بالظواهر الأخرى وهو ما ساعد أكثر على تشخيص طبيعة الدولة في الساحل ،واستخدم كذلك في وصف نشاط الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الاقليمي والدولي من أجل تدويل استراتجيتها في مكافحة الارهاب .

المنهج التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج في تحليل وتفسير الظواهر المعقدة في منطقة الساحل الافريقي بهدف معرفة مسببات الإرهاب وكذا محاولة معرفة مدى استجابة هذه الدول للمبادرات الجزائرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب،وتقويمها .

مجالات الدراسة:

الإطار الزماني : تتمحور هذه الدراسة ضمن إطار زماني محدد يمتد من 2007 إلى 2015 وهي مرحلة جد مهمة في دراسة طبيعة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بسبب تزايد عملياتها وأقلمتها .

الإطار المكاني: يدخل الإطار المكاني للدراسة ضمن مجالين :

المجال الأول : هو محلي ووطني يشمل العمليات الإرهابية على التراب الوطني الجزائري .

المجال الثاني: هو ذو بعد إقليمي يتمثل في تداعيات الأمن الإقليمي للساحل من خطر الإرهاب .

أدبيات الدراسة :

تعددت أدبيات السابقة التي تعلقت بنفس الموضوع ،لكن مع مجموع فوارق جوهرية من الناحية المنهجية والإشكالات المتناولة وزوايا الطرح المختلفة ،غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية وقد تمثلت هذه الادبيات في مؤلفات ورسائل جامعية نذكر أهمها :

- كتاب لـ "كريم مصلوح " بعنوان الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا حاول فيها الباحث إبراز أن القضايا والمشكلات التي يعرفها الساحل هي مشكلات أمنية بحتة .
- كتاب جماعي ورد تحت عنوان حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء وهو مؤلف لمجموعة من الباحثين الأكاديميين حاولوا فيه الاقتراب من الواقع الأزماتي التي تعيشه منطقة الساحل والصحراء في ظل الأوضاع الراهنة ومدى انعكاساته على دول الجوار خصوصا الجزائر وإعطاء حلولا له.
- كتاب آخر لـ "منصور لخضاري " بعنوان السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات –الميادين– التحديات) تناول من خلالها الباحث العوامل التي ساعدت على صياغة السياسة الأمنية الجزائرية من محددات (جيوساسية ،واقتصادية ،وجيو استراتيجية) وميادين تأمين الدفاع ومكافحة الارهاب مبرزا التحديات التي واجهتها السياسة الأمنية خصوصا بعد الحراك العربي في دول الجوار وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري .

أما الأطروحات والرسائل الجامعية فتمثلت فيما يلي :

– أطروحة دكتوراه لـ "دالع وهيبة " موسومة بعنوان السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999–2014) أبرزت فيه أهمية الدائرة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي ضمن أولويات السياسية الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1999 الى 2015 .

– رسالة ماجستير لـ "سمير قلاع الضروس" تحت عنوان : المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي تناول فيها الباحث المشكلات التي يعاني من الساحل الإفريقي ومنها ظاهرة الإرهاب موضحا المرتكزات التي تقوم عليها مقاربة الجزائر لبناء الأمن في المنطقة .

صعوبات الدراسة :

إن أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات والعقبات والتي تمثلت في :

1. نقص المعلومات المرتبطة بالجانب الامني والعسكري وإن وجدت فهي سرية .
2. في ظل التطورات الراهنة يغلب على أغلب الدراسات والبحوث النزعة الذاتية في تناول مثل هكذا مواضيع وهو ما جعلنا أكثر حذرا في الاعتماد عليها .

تقسيم خطة البحث :

الإشكالية الرئيسية للموضوع فرضت علينا بقوة بناءا منهجيا مثل إطار كليا هاما بمثابة هيكل للدراسة ويتكون من مقدمة وثلاث فصول :

الفصل الأول : يتضمن الدلالات المفاهيمية والنظرية لمفهوم الأمن في الدراسات الأمنية ، تم التطرق فيه إلى أبرز النظريات التي تناولت مفهوم الأمن والأسس التي تنطلق منها هذا فيما يخص المبحث الأول أما المبحث الثاني فقد تناول مستويات الأمن الثلاثة (الامن الوطني والأمن الاقليمي والأمن الدولي)، وفيما يخص المبحث الثالث : فقد ركز على مفهوم الإرهاب وأشكاله.

الفصل الثاني : تم إبراز المسببات التي ساعدت على تنامي الإرهاب وتطرق المبحث الأول إلى دراسة الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي ومناقشة السمات المحلية لمنطقة الساحل مركزا على المشكلات المتعلقة بالأمن ،أما المبحث الثاني فقد حاول توضيح أهم الجماعات الإرهابية الناشطة وعلاقاتها المتشعبة بكافة أشكال الجريمة المنظمة .

وبخصوص المبحث الثالث فإنه تناول التنافس الأمريكي الفرنسي على منطقة الساحل ضمن الحفاظ على المصالح الحيوية لكلا الدولتين .

الفصل الثالث : يناقش المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب ،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى العقيدة الأمنية الجزائرية وإيضاح المرتكزات التي تقوم عليها ،ثم بعد ذلك تناولنا أهم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب ،وتقويمها في المبحث الثالث . وخاتمة تتضمن جملة استنتاجات حول ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة .

الفصل الأول :

تأصيل مفاهيمي ونظري للدراسة

يعتبر مفهوم الأمن ضمن أدبيات الدراسات الدولية الموضوع الأكثر تداولا من طرف دارسي العلاقات الدولية نظرا لإتسامه بالغموض، والذي قد يرجع إلى عاملين أساسين هما :[1]

- ✓ عدم وجود قاعدة مشتركة ضمن الأدبيات الأمنية ذات التخصص تجسد حالة اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وصادر تهديده.
- ✓ التراكم المعرفي النظري الذي يميز عملية التنظير في العلاقات الدولية كحقل عام والدراسات الأمنية كفرع من فروعها بشكل خاص.

حيث ارتبط أمن الدولة ضمن الأطر الكلاسيكية التي تناولته في بحماية أمن الدولة من أي خطر سواء كان داخلي أو خارجي ، فالدولة أكبر تهديد لها هو دولة أخرى نظرا لتفوقها عليها حيث ظل هذا المنظور سائدا والذي يلقى أصوله ضمن المقاربات الواقعية إلى غاية فترة ما بعد الحرب الباردة ،غير أن هذه الأخيرة عرفت بروز مفاهيم جديدة أكثر تعقيدا مفسرة واقع السياسة الدولية ومن أمثلتها التهديدات الغير دولتية والتي تعني في الدراسات الامنية والإستراتيجية بأنها تلك التهديدات الامنية التي تهدد الدول غير أنها لا ترتبط بدولة أو تتسم بخصوصيات تهديد الدولة، فهي أحد مهددات الأمن الوطني .

ولفهم طبيعة هذه التهديدات الإرهابية أصبح البحث عن مفهوم دقيق له لمعرفة مسبباته يعطي أكثر من ضرورة، فكل دولة قد وضفته لما يخدم مصلحتها وأهدافها وهو ما زاد الظاهرة تعقيدا. كل هذا سنتناوله من خلال هذا الفصل المفاهيمي والنظري لمفهومي الأمن والإرهاب .

[1]-خالد معمري ،التنظير في الدارسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2008/2007، ص 18

المبحث الأول: المفاهيم المتعددة للأمن

تباينت المفاهيم والتعريفات الاصطلاحية للأمن نتيجة التنوع واختلاف التصورات بين الباحثين، فمفهوم الأمن في المنظور الإسلامي قد ورد في العديد من آيات القرآن الكريم حيث جاء في قوله تعالى: **(فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)**[1] فالآية جاءت لتؤكد على أن الأمن هو ضد الخوف ، والخوف بالمفهوم الحديث يشمل جميع التهديدات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية ، وفي قوله تعالى **(وإذ قال إبراهيم ربِّ اجعل هذا بلدا ءامنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطرّه إلى عذاب النار و بئس المصير**)[2] . فالآية تربط ازدهار المجتمع وتطوره بضرورة توفر الأمن ، فالمناطق التي تنعدم فيها أدنى شروط الأمن نجدها بدون رفاه اقتصادي وتنموي.

وجاء في لسان العرب أن الأمن يعني : (من الآمان والأمانة بمعنى : وقد آمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن ضد الخوف ، والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب[3] ، أما في اللغات اللاتينية فكلمة أمن يقابلها مصطلح Security في اللغة الانجليزية ، وبالنسبة إلى اللغة الفرنسية يقابلها مصطلح Sécurité حيث يشير قاموس " Larousse " الفرنسي إلى أن المقصود بمصطلح الأمن يعني " **ذلك الوضع الذي تكون فيه آمنا من الاعتداءات والحوادث** " [4]، فالأمن لم يعد يقتصر على الحرب والقوة والعسكرية التي تهدد سلامة الدول نظرا لبروز تهديدات جديدة غير دولتية كالإرهاب الدولي وإنما أصبح يشمل كل القضايا (المجتمعية – البيئية – الاقتصادية ...) وهو ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث الذي يوضح أهم المقاربات التي تطرقت لمفهوم الأمن في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كما سنحاول تحديد مفهوم كلمة الإرهاب نظرا للاختلافات القائمة في هذا المصطلح.

[1] القرآن الكريم ،سورة قريش ،الاية 3-4.
[2]- القرآن الكريم، سورة البقرة،الاية 126.
[3]- ابن منظور ،لسان العرب ،بيروت، دار صادر للنشر ، ص 744.
[4]- grand Larousse encyclopédique, Larousse,2009,p971.

المطلب الأول: الأمن من منظور المقاربات التقليدية

أولا– المدرسة الواقعية: تم اعتبار الدولة القومية معيارا للشرعية الدولية منذ معاهدة ويستفاليا « Westphalie » عام 1648، وبما أنه لا توجد قوة /سلطة آمرة فإن مفهوم الأمن يعني بذلك أنه ينحصر في التزام الحكومات بحماية أمنها الوطني معتمدة على نفسها.[1] وهذا ما ذهب إليه كل من ثيوسيديس و مكيافيلي و هوبز، حيث أن الدول _ حسبهم _ مطالبة بالاعتماد على قدراتها في حماية أمنها الوطني وذلك بزيادة قدراتها العسكرية .

فثيوسيديس يرى بأن الخوف و التوق للمجد والسعي وراء تحقيق المصلحة الذاتية هي سمات عالمية وعامة في الطبيعة البشرية، فالخوف – حسبه– هو " **علة السعي وراء الأمن وتحقيقه والحفاظ عليه من جهة، وتوليد الخوف لدى الآخرين الذين أخذوا على الفور يهددون الأمن من جهة ثانية** "، فالخوف هو ما دفع أثينا إلى تأسيس إمبراطوريتها والخوف من تلك الإمبراطورية وهو ما دفع إسبرطة إلى إعلان الحرب، فحالة اللاتوازن جعلت كل شيء تغلب مستمر، فالحرب كما يقول ثيوسيديس هي " **معلم صارم** " .[2] وفي إيطاليا عصر النهضة كتب الفيلسوف الإيطالي "نيقولا ميكيافلي "حول القوة وصيانة الدول لوجودها وهذا في معرض استشارته للأمير الذي كان يعيش وضعا مماثلا لوضع الصين القديمة زمن " صن تزو". و في كتابه الأمير نصح ميكيافيلي الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، فقوة أي بلد في العالم سببه القوة والسلاح خاصة إذا كان سلاحا متطورا يرهب به عدوه ويدافع به عن وطنه.[3] حيث يرى مكيافيلي أن الجماعات توحدت واختارت رجلا قويا وشجاعا إلا لسبب واحد هو حاجتها للأمن ،فمن دون أمن تكون حريات الجمهورية في خطر.

أما "توماس هوبز" فمفهومه للأمن يقوم على فكرة الطبيعة الأنانية والعدوانية للبشر، و أن "**الإنسان ذئب لأخيه الإنسان** " وبالتالي لا يوجد هناك عدالة، فلا يمكن التمييز بين ما هو عادل وظالم، فالإنسان عاش في ظل قانون الغاب "**القوي يأكل الضعيف**" حيث أن كل فرد كان يحصل على ما يستطيع من ممتلكات بالإعتداء على الآخرين فكانت الطبيعة مزيجا من الأنانية والطمع والحروب.

[1]-السعيد لوصيف،اشكالية مركزية الدولة الوطنية خلال مرحلة مابعد الحرب الباردة ، الاردن،دار زهران للنشر والتوزيع،ط.1 ،2015،ص252.
[2]-دايفيد باوتشر ،تر رائد القاقون،النظريات السياسية في العلاقات الدولية، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2013 ، ص 170.
[3]-نيقولا مكيافيللي، ،الامير تر محمد لطفي جمعة مصر ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2012،ص 81.

فانعدام السلطة وعدم توافر القوة المشروعة بما يكفي لحمايتنا – حسب هوبز – هو ما يؤدي إلى اعتماد كل فرد على قوته الخاصة بغرض حماية نفسه من الآخرين ، فالفرضية التي يقوم عليها فكر هوبز حول مفهوم الأمن هو أن السبب الوحيد الذي يحد من تصارع البشر بين بعضهم البعض هو تجميع كامل قوتهم وقدراتهم تجاه شخص واحد أو مجموعة أشخاص، وبالتالي كان لزاما عليهم أن يطيعوا وينفذوا أوامر السلطة التي تسعى إلى إرساء السلام المشترك والأمن بينهم، فإرادتهم من إرادة الحاكم وأحكامهم خاضعة لحكمه وهو نوع من الوفاق بينهم وبين من يختارونه للحكم.[1] فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة، بهدف حمايتها، ليتطور فيما بعد وأصبح يشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول الأخرى، وكذا إنشاء وتكوين القوات المسلحة والأحلاف العسكرية، وصولا إلى الإجراءات الإيجابية الحديثة لتحقيق أمنها . بحيث مثلت الحرب بالنسبة للواقعيين المسلمة الأساسية التي تم تأسيس البناء الواقعي التقليدي عليها افتراضاته،إذ تزامن ظهور وصعود الواقعية التقليدية في الدراسات الأكاديمية سواء السياسية أو الأمنية منها مع التحول الذي حدث على مستوى بنية النظام الدولي والذي يمكن اختصاره في عنصرين أساسين :

أولا : أدى عدم فاعلية المسلمات المثالية في فهم طبيعة العلاقات الدولية وتحليلها، لاسيما الحربين العالميتين(الأولى والثانية) إلى بروز الواقعية كاتجاه جديد في حقل العلاقات الدولية .

ثانيا: المعطى الثاني الذي عجل من إثبات الواقعية لمسلماتها هو خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها، خصوصا في الحرب العالمية الثانية إلى الزعامة العالمية وهو ما أعطى للمدرسة الواقعية موضوعية ومصداقية في تحليلها لطبيعة العلاقات الدولية، خصوصا فيما يتعلق بتوجيه صانعي القرار في سياسات الدول الخارجية .

و المسلمة التي تقوم عليها الواقعية هي أنّ المجتمع الدولي والعلاقات الدولية هي علاقات صراع مستمر نحو زيادة القوة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتجياتها بهدف ضمان أمنها وبقائها في ظل بيئة فوضوية، فهانس مورغانتو الذي يعتبر من أبرز رواد الفكر الواقعي التقليدي يقدم لنا في

[1]-توماس هوبز ،اللفاثان:الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر دياناحرب وبشرى صعب، أبوظبي ،هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، ط1،2011، ص-ص 179-180.

كتابه "**السياسة بين الأمم**" المبادئ الست التي تقوم عليها المدرسة الواقعية في تحليليها لطبيعة العلاقات الدولية وهي كآلاتي :[1]

- يشبه السياسة بالمجتمع تحكمها قوانين موضوعية ومن أجل إصلاح المجتمع يفترض استيعاب هذه القوانين، كما يدعو إلى ضرورة التمييز بين ما هو عقلاني وموضوعي، ولبناء أي نظرية يرى مورغانتو أنه يجب الرجوع إلى التجارب التاريخية وتحليلها بشكل عقلاني وذلك من أجل معرفة الأنماط المتكررة في سلوكيات الدول .
- يقوم فكر مورغانتو على فكرتي المصلحة، والقوة، وتعرف المصلحة دائما بالقوة فالمصلحة « interst » أداة تحليل رئيسية لدى الواقعيين، وهي تتحدّد في إطار القوة التي تتحدّد بدورها في نطاق ما يسميه مورغانتو بفكرة التأثير والسيطرة.
- اعتبر مورغانتو مفهوم المصلحة مفهوما ثابتا وغير متغير، فالمصلحة هي جوهر السياسة الدولية الدائمة عبر الزمان والمكان .
- لا يمكن مطالبة الدول بتطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية، فأخلاقيات الدول تختلف عن أخلاقيات الفرد، وإذا تم الخلط بينهما حسب مورغانتو سيؤدي ذلك إلى كارثة عالمية .
- ترفض الواقعية السياسية القيم الأخلاقية العالمية المتطابقة مع قيم ومبادئ دولة معينة على الرغم من أن الدول تحاول أن تصور قيمها ومبادئها وأنشطتها على أنها تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية ،التي ينبغي أن تحكم العالم فكل شيء نسبي ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة .
- تؤكد الواقعية على استقلال المجال السياسي عن المجالات الأخرى حيث يقسم هانس مورغانتو السياسة الدولية إلى ثلاث أنواع :
  - ✓ الحفاظ على القوة .
  - ✓ زيادة القوة واكتسابها .
  - ✓ اكتساب القوة واستعمالها .

فوفقا للواقعية تعتبر الرغبة في اكتساب القوة متأصلة في الطبيعة البشرية، ولذلك يكون هدف الدول هو امتلاك القوة وزيادتها بهدف ضمان أمنها الوطني، كما تفرض فرضية عدم وجود حكومة عالمية تفرض القانون الدولي إشكالية التصرف العشوائي للدول بحيث تكون لها كل الحرية في فعل ما تراه الدولة

[1]-يوسف حتي ناصيف،النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان، دار الكتاب العربي، ط1،1985،ص-ص 26،27.

مناسبا لأمنها، ومن ذلك تفسر الواقعية سلوك النزاع في بيئة النظام الدولي بإخفاق البشر في تحقيق أمنهم والحد من الحروب، كما تفترض الواقعية أن سلوك الدولة يمكن فهمه بوجود أسس منطقية حيث يرى مورغانتو أننا عندما نضع أنفسنا في موقف رئيس الدولة ونكون أمام مشكلة معينة في السياسة الخارجية وفي ظل تهديدات وظروف أمنية صعبة، علينا أن نسأل أنفسنا ما هي الحلول العقلانية، و الرشيدة التي يجب أن يتبعها صانع القرار ؟ .[1]

خلافا للواقعيين التقليدين يؤكد كينيث والتز في كتابه " **السياسة الدولية** " أن السياسة الدولية ليست فريدة بسبب انتظام مسار الحرب والصراع والتوازن ما دام أمرا مألوفا في السياسة الداخلية للدول، رغم أنه يوجد فارق كبير بين النظام الدولي والنظام الداخلي، إذ أنّ أمن المواطنين في النظام الداخلي هو أحد وظائف ومهام الدولة، بينما في النظام الدولي فإن تحقيق الأمن فيه لا يكون إلا بالاعتماد على الذات، بمعنى غياب سلطة عليا تمنع استخدام القوة، وسعي الدول إلى زيادة قوتها العسكرية والحفاظ على أمنها هو بمثابة تهديد لدى الدول الأخرى وهو ما يصطلح عليه بالمعضلة الأمنية(*) Security Dilemma.[2]

كما يذهب والتر ليبمان أن الدولة تتمتع بالأمن حين لا تكون مضطرة إلى التضحية بمصالحها الشرعية وإلى تفادي الحرب كما تكون مستعدة وجاهزة للحرب إذا تم تحدي هذه المصالح من أجل الحفاظ عليها.[3]

و تتمثل إحدى الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية الجديدة في ظهور التوجهين الهجومي والدفاعي، فكلا التوجهين يتفقان على أن البنية الداخلية تؤثر على مسار صنع القرار في السياسة الخارجية، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد اختلاف بينهما. **فالواقعية الدفاعية** قد ظهرت مع كل من Stephen Van Evara ستيفان فان ايفرا وRobert Jervis روبرت جرفيس وJoseph grieco جوزيف جريكو و تقوم على المسلمة التالية : فوضوية النسق الدولي أقل خطورة وأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقود وبالتالي نجد مرونة وتنازلات في الحوافز النسقية الدولية تقّر بوجود سياسات خارجية ومتميزة، لنصل إلى

[1]Griffiths Martin ,International relations theory for the twenty first century,new York ,routledege,2007,p-p 12-13.

(*)- المعضلة الأمنية : تحدث عنها لأول مرة "جون هارز" في الخمسينيات من القرن الماضي وتعني وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقترانه بالمخاوف ومشاعر الريبة ضد الآخر والشعور باللأمن يولد المزيد من الشعور بالتهديد حتى وإن كانت نوايا الطرف الآخر حسنة ،فالدولة عند اتخاذها لإجراءات تعزز من أمنها فهي تهديد بالنسبة للدولة الثانية وهو ما سيدفع الأخرى باعتماد نفس أسلوب الأولى أي تعزيز قدراتها العسكرية وهنا تصبح لدينا معضلة أمنية .

[2]- نسيم بلهول ،المقاربة النظرية في تناول فهم الأمن القومي الجزائري،في : بلهول نسيم(محرر). فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني ،الاردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2015،ص 111.

3-عبد العالي عبد القادر، المفاهيم النظرية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي للدولة ،في : بلهول نسيم (محرر). فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني ، الاردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2015،ص 82.

الإعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوكيات الخارجية، فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول عوامل النزعة التوسعية/الهجومية، ويمكن للدول أن تميّز بين الأسلحة الهجومية و الدفاعية وبذلك سيتم التقليل من آثار الفوضوية في النظام الدولي .[1]

أمّا الواقعية الهجومية فقد ظهرت مع كل من John Mearsheimer جون ميرشايمر و Stephen Walt ستيفن والت و Eric Laps إيريك لابس حيث جاءت كرد فعل على الواقعية الدفاعية وتحدت وجهة نظر الواقعية الدفاعية من عدة جوانب هي :[2]

- ✓ يلاحظ "راندل شويلير" أن الفرضية التي تقوم عليها الواقعية الدفاعية المتمثلة في مسعى الدول للحفاظ على بقائها،هي فرضية تكرس الوضع الراهن وأنها تنسى تهديدات الدول التي تدعو إلى تغيير الوضع القائم .
- ✓ يستدل بيتر ليبرمان بمجموعة من الأمثلة والحالات التاريخية كالإحتلال النازي لأوروبا الغربية و سيطرة روسيا على أوروبا الشرقية لإثبات أن منافع الغزو تتجاوز التكاليف في بعض الأحيان.
- ✓ الواقعيون الهجوميون يجادلون بأن حالة الفوضى الدولية هي التي تشجع كل الدول على تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، فلا يمكن التنبؤ في أي وقت من ظهور قوة تطالب بتغيير الوضع الراهن .

فالواقعية الهجومية حسب جون ميرشايمر هي نظرية بنيوية للسياسة الدولية تنظر إلى القوى العظمى على أنها تهتم بالحفاظ على بقاء الدولة في ظل عالم لا توجد فيه سلطة عليا تحتكر القوة الشرعية وتفرض القانون، فكلا من الواقعية الهجومية وواقعية الطبيعة البشرية لمورجانتو تعتقدان على أنّ القوى العظمى تسعى للبحث عن القوة، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد اختلاف في تحليليهم لطبيعة النظام الدولي فالواقعيين الهجوميين يرفضون إدّعاءات مورجانتو بأن الدول شخصيات من النوع الجيد، ويعتقدون على خلاف ذلك أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية لأن تلك هي الطريقة الصحيحة لتعظيم أمنها .[3] و يعني هذا أن الدول الكبرى لا تتصرف بعدوانية، بل الوضع الراهن

---

[1]-ابراهيم بولمكاحل ،تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، من الموقع الالكتروني : www.politcs.ar.com/ar/index.php/cours/index.1.html،2016/03/03.

[2]-محمد فرج أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية :دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدارسات الاستراتجية ،2007،ص 287.

[3]- ميرشايمر جون ، مأساة سياسة القوى العظمى،،تر مصطفى محمد قاسم. الرياض ،النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود ، 2012،ص ص،26-27.

هو ما يفرض عليها ذلك فهي مضطرة إلى تعظيم قوتها من أجل تحقيق أمنها الوطني أمام عالم تسود فيه الضبابية وعدم معرفة ما يخبئه لك الطرف الآخر من مفاجآت، حيث يعتمد جون ميرشايمر على الإفتراضات التالية : [1]

- ✓ أولا: لا يوجد هناك سلطة عالمية تفرض قواعد القانون الدولي وتعاقب مخالفيه.
- ✓ ثانيا: لا يمكن التنبؤ بنوايا الطرف الأخر، حيث من المتوقع أن يستخدم هذا الطرف القوة ضدك في أي وقت.
- ✓ ثالثا: البقاء على قيد الحياة هو الهدف الأساسي لجميع الدول في النظام العالمي .
- ✓ رابعا: تملك الدول دائما القدرة العسكرية التي تستطيع بفضلها إيذاء وتدمير بعضها البعض.

بالإضافة إلى هذا شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية بالأخص الأمنية منها، وزيادة عدد الدول المستقلة نتيجة تراجع الاستعمار التقليدي، مما يعني اختلاف سلوكياتها إلى فتح مجال الإهتمام لدراسة علاقاتها مع بعضها البعض، وفق مقاربات جديدة قادرة على فهم واستيعاب مختلف التغيرات التي تحدث في بنية النظام الدولي، وبالتالي لم تعد العلاقات بين الدول وحدها فقط بل تعدى ذلك الى التأثير المتبادل على المستوى المجتمعي .[2]

ومما تجدر الإشارة إليه أن كل هذا الإختلاف في توجهات المقاربة الواقعية، إلا أن الواقعية التقليدية والواقعيين الجديدة تتفقان على الهدف الرئيسي للدولة وهو البقاء في ظل عالم تسوده الفوضى نظرا لانتفاء أي سلطة عليا، والطريقة الأنسب التي تكفل أمن الدولة وبقائها هي الحفاظ على القوة .[3]

المدرسة الليبرالية : تعتبر المدرسة الليبرالية من أبرز المقاربات التقليدية التي تعنى بتفسير وفهم واقع العلاقات الدولية، ليس هذا فقط ولكن تسعى كذلك إلى تشكيل واقع جديد في بنية النظام الدولي يسوده السلم والأمن، واضعة بذلك هدف التقليل من حدة الحروب، فبالنسبة لليبراليين الحرب في الديمقراطيات تتسم بالصعوبة نظرا لمرور قرار الحرب على عدة مؤسسات للدولة و يفترض قبول الرأي العام وهو ما لا نجده في الأنظمة التسلطية حيث قرار الحرب يخضع للحاكم وحده، فالمدرسة الليبرالية تنطلق في تحليلها

[1] -.mearsheimer.j john, an offensive realist between geopolitics and power, in: journal of international relations and development ,university of Copenhagen.2005.

[2]- ابراهيم بولمكاحل ، مرجع سبق ذكره.

[3] -Weber cynthia , international relations theory : a critical introduction, new York ,routledge,2013,p 18.

لواقع العلاقات الدولية من البنى الداخلية إلى البنى الخارجية، ففهم وإدراك سلوكيات الدول يكون من البنية الداخلية حتى تكون هناك ديمقراطية ليبرالية، وهو ما يساهم في تحقيق السلام العالمي، فتحقيق الأمن لدى الليبراليين يستوجب توافر الديمقراطية الليبرالية .

فقد كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى العلاقات الدولية في القرن السابع عشر، وقد برزت في الفترة مابين الحربين العالميتين – الأولى والثانية – ، فالمدرسة الليبرالية هي من أكثر المدارس تأكيدا على قيمة و ضرورة التعاون الدولي، حيث تنظر إلى التعاون باعتباره الحالة الطبيعة في العلاقات الدولية وأن النزاعات تشكل الإستثناء فقط، كما أنّ الدول ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل يوجد هناك المؤسسات الدولية و الأفراد.[1] وتقوم المدرسة الليبرالية في مفهومها للأمن على الفرضيات التالية :[2]

- ✓ أولا: تؤدي الدولة الوطنية و فواعل أخرى في النظام الدولي دورا مهما في تحقيق الأمن الدولي فالمنظمات الدولية والمنظمات الغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات قد برز دورها نظرا لما تخلقه من اعتماد متبادل في العلاقات الدولية .
- ✓ ثانيا : يقر الليبراليون بأن الدول تتصرف طبقا للمصلحة الوطنية، لكن على عكس الواقعيين فالمصلحة الوطنية ليست دائما مرتبطة بتحقيق الأمن القومي للدولة، بل هي مرتبطة كذلك بالشراكات والتعاون الاقتصادي وبالإصلاحات السياسية.
- ✓ رابعا: صحيح أن النظام الدولي تغيب فيه سلطة مركزية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن العلاقات بين الدول هي دائما علاقات تتسم بالصراع و انعدام الأمن، بل هذا ما يدفع بالدول إلى التعاون من أجل تحقيق أمنها العالمي .
- ✓ خامسا: تسعى الدولة لزيادة قوتها المطلقة وليس النسبية لأن إعتقاد الدول يقوم على أنّ التعاون هو الذي يحقق المصلحة وليس الصراع.
- ✓ سادسا: توجد بداخل الدولة بنيات داخلية كالبيروقراطيات والمؤسسات وجماعات الضغط التي تساهم في صنع القرار والذي يكون نتيجة مساومات حسب الليبراليين وليس نتيجة حسابات عقلانية من وجهة نظر الواقعيين.

[1]-عودة جهاد،النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر ،دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1 ،2005،ص 58.
[2]- موسى المصري خالد،الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ع 01،2014،ص 333.

وحسب جون بيلي "John Baylis " فإن الليبرالية تقوم على ثلاث أبعاد هي:[1]

1- إيديولوجية سياسية تتبنى حرية الفرد

2- نظرية في الحكم ترى ضرورة التوفيق بين العدالة والنظام وبين ضمان الحرية .

3- نظرية كبرى في العلاقات الدولية فهي المنافس الأول للواقعية إذ تقدم إسهامات مختلفة في تحليل العلاقات الدولية ،كأسباب وقوع الحرب فهل هي نتاج السياسات الامبريالية أم أنها نتاج توازن القوى والنظم التسلطية ؟ كما تقدم الليبرالية تصور للوصول إلى السلام العالمي والحفاظ عليه، حيث تختلف توجهات الليبراليين أنفسهم حول الحلول المقدمة من أجل تحقيق الأمن والسلم العالميين، هل يكون ذلك عبر الأمن الجماعي "Collective Security "،أو عبر التجارة الدولية الحرة ،أو عبر إنشاء حكومة عالمية ومؤسسات دولية هدفها الحفاظ وصيانة الأمن الجماعي .

حيث يعتقد الرئيس الأمريكي الأسبق وودر ويلسن أن تحقيق الأمن مرتبط بانتشار الديمقراطية التي تعتبر معيار تحقيق السلام العالمي، هذا التوجه نجده كذلك لدى أب المدرسة الليبرالية "كانط" حينما أكد أن الدول التي تتبنى الديمقراطية هي الدول الأكثر ميلا إلى السلام، كما يوجد اتجاه آخر يرى بضرورة أن تساهم المؤسسات الدولية وبشكل كبير في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والتغلب على النزعة الأنانية التي تطبع سلوك البشر من خلال التعاون فيما بينهم أي على أساس الإعتماد المتبادل.[2]

كما تركز الليبرالية بشقيها البنيوي والمؤسساتي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن حيث يمكن إجمال التصور الليبرالي للأمن في العناصر التالية:

- نشر الديمقراطية: فضمان الأمن الدولي هو مشروط بنشر الديمقراطية التي ستقلل من النزعة الاستعمارية للدول. وهذا ما أكد عليه مايكل دويل "Michel Doyle " في أن الديمقراطيات الليبرالية لا تربطها علاقات صراعية و إنما علاقات تعاونية نتيجة السياسات المشتركة و استنادا على المؤسسات والمبادئ الديمقراطية، فالاعتراف بهذه المبادئ المشتركة يؤدي بالدول إلى

[1]-عبد القادر عبد العالي،محاضرات نظرية العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،2009،ص24.
[2]-محمد الديهي محي الدين اسماعيل، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي ، الاسكندرية ،مكتبة الوفاء القانونية،ط1، 2014، ص 08.

الالتزام بسيادة القانون وحقوق الأفراد والمساواة، فتحقيق السلم وإقامة نظام عالمي خالي من الحروب والصراعات هو أحد التفاؤلات لفوكوياما في حقبة ما بعد الحرب الباردة.[1]

- يعود استخدام نظرية **السلام الديمقراطي** إلى الفيلسوف "ايمانويل كانط" الذي يؤكد على أنّ الديمقراطيات لا تقوم بينها حروب وتعيش في أمن وسلام دائمين، وعلاوة على ذلك لعبت نظرية السلام الديمقراطي دورا بارزا في تبرير السياسات الخارجية الغربية الليبرالية فقد ساد الإعتقاد بأن الدول الليبرالية/الديمقراطية هي أكثر ضمانا للسلم في الخطاب السياسي العام، فنظرية السلام الديمقراطي لدى "كانط" هدفها هو الوصول إلى سلام دائم"Perpetual Peace" حيث تعتبر هذه النظرية من أبرز مسلمات الليبرالية .[2]
- كما يعتبر مفهوم **الأمن الجماعي** "**collective security** " من أبرز التصورات التي يقوم عليها المنظور الليبرالي للأمن حيث أصبح الأمن الدولي بديل الأمن الوطني ولا يكون ذلك إلا من خلال خلق مؤسسات دولية وإقليمية لأنها بنظرهم تساهم في تحقيق الأمن والإستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، فنظام الأمن الجماعي هو ذلك النظام الذي تتحد فيه إرادة كل الدول ضد أي دولة تسعى لتهديد أمنهم وتحقيق مصالحها الضيقة ومطامعها في التوسع الجغرافي.[3]

النظرية الليبرالية ببساطة تسعى الى تأسيس علاقات دولية بين الدول تقوم على السلام العالمي وليس الحرب،وذلك عن طريق نشر الديمقراطية وقيم الليبرالية في البنية الداخلية والتوسع في التجارة الحرة عن طريق الاعتماد المتبادل في البنية الخارجية للدول ،بحيث تعمل هذه القيم الليبرالية على تحقيق السلام العالمي والأمن الدولي بين المجتمع الدولي .

[1]- burchill scott, liberalism in theories of international relations , London ,balgrave,2005, p p 59-60.
[2] - jahan beate,classical theory ,in international relations, united states America, cambridge , 2006 ,p 175.
[3]-جويدة حمزاوي،التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص، 24.

المطلب الثاني : الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية.

بدأت مرحلة جديدة في حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تزامنت مع حدوث عدة تغيرات في بنية السياسة الدولية كبداية انهيار المعسكر الشرقي وتفشي ظاهرة الصراعات والحروب الداخلية(الأثنية _ الدينية) بالإضافة إلى ظهور تحديات أمنية جديدة في البيئة الدولية تمثلت في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذا تزايد حدة التهديدات غير التقليدية (اللادولاتية) كالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، ممّا جعل النظريات التقليدية تقف عاجزة عن تفسير هذه الظواهر الجديدة، ما أتاح الفرصة لبروز النظريات ما بعد الوضعية التي دعت إلى ضرورة إجراء تغيير في العديد من الفرضيات التي سادت مع المقاربات التقليدية، فالدول مثلا لم تعد هي الفواعل الوحيدة في النظام الدولي، ليس هذا فقط بل إنّ قضايا الحرب والسلم لم تعد محل الباحثين نظرا لأهمية بعض الفواعل غير الدولتية مثل المنظمات الدولية عبر الوطنية والجماعات والأفراد.

أولا :النظرية البنائية

برزت هذه النظرية مع اسهامات الكسندر وندت"Alexander wendt " ونيكولاس أونوف " Nicholas onuf " الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه (**عالم من صنعنا)** منتقدا فيه أغلب الأفكار والفرضيات التي قامت عليها النظرية الواقعية واضعا محلّها فرضيات تنطلق من :[1]

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ تذاثانية "Inter –Subjectivity " البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- ✓ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضد النظام الدولي.

فقد أشار ألكسندر وندت بأنّ الأمن ليس مسألة حتمية، بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم من يساهمون في هذا الإدراك، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ضرورة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، من هنا يمكن وضع أطر حقيقية لبناء الأمن والسلم عوض الصراعات والحروب، فالغاية من الأمن حسب "وندت "هو ما تسعى الدول إلى تحقيقه، إذ أتى بمفهوم الجماعة الأمنية "Security Community " بدل المعضلة الأمنية "Security Dilmma " ، فالأمن هو نتيجة بناء سياسي حيث لم تربط الأمن بمستوى الدولة وحده فقط بل أضافت دور الفرد في تحقيق هذا الهدف وأن سوء إدراك الأشخاص هو ما يسبب

[1]-علي مدوني، متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013،ص 89.

النزاعات فتحقيق الأمن مرتبط بإدراك وتصورات الأفراد[1]. كما أدت نهاية الحرب الباردة إلى إضفاء الشرعية على الأطروحات البنائية نظرا لإخفاق كل من الواقعية والليبرالية، فالقضية الجوهرية التي طرحتها البنائية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي: كيف تدرك الجماعات المختلفة لهوياتها ومصالحها ؟ فالبرغم من أنها لا تستبعد متغير القوة في الحفاظ على الأمن الوطني للدولة إلا أنها تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض فحسب "وندت" أن الفوضى ما صنعته الدول، فهي ليست معطى مسبق .[2]

وقد انسجم هذا الطرح البنائي مع تنامي التحولات الدولية الجديدة ومع تراجع الدولة بمفهومها الويستفالي و بروز أشكال عديدة من النزاعات الأثنية والعرقية على خلفية سقوط الإتحاد السوفيتي، حيث انطلقت النظرية البنائية في تقديم بديلها الأمني من خلال نقدها الشديد للمنظور الواقعي على مستويين:[3]

1: الفشل الواقعي الليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة إذ تُرجع البنائية ذلك إلى عدم إلمام النظريات التقليدية بالجوانب غير المادية في النظام الدولي، ومنها على الخصوص نسق الأفكار الجديدة التي بدأ تداولها على أصعدة مختلفة في المجتمع الدولي .

2: عدم مرونة كل من الواقعية والليبرالية في فهم وإدراك الأسباب العميقة لسقوط الإتحاد السوفيتي حيث قلصت رؤيتها للحدث في حدود إنعكاس تحولات البيئة الدولية على الإتحاد السوفيتي في حين أهملت التغيرات الداخلية للمجتمع السوفيتي وهذا ما يُعاب على التفسير المادي الواقعي حسب البنائيين.

ترتيبا على ما سبق ذكره فالبنائية تهتم بعنصر الهوية ،إذ تعتبر مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة نتيجة بروز عدة قضايا، كمشكل الأقليات والإرهاب الدولي،بالإضافة إلى اهتمامها بالعامل القيمي والثقافي في تفسير واقع العلاقات الدولية، وهو التفسير الذي استطاع مواكبة المشاكل الجديدة التي برزت على الساحة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة، فالبنائية هي نظرية تهتم بمعالجة الإشكالية القائمة بين

[1]- أبو مور انعام عبد الكريم، مفهوم الامن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية (مقاربة معرفية) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الأزهر غزة، 2013، ص 133.

[2]- ستيفن والت ، ، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة ، تر عادل زقاع و زيدان زياني ، من الموقع: 24/03/2016 ، hlt://www.geocites.com.adel zeggagh/ir,

[3]- خالد معمري ،مرجع سبق ذكره، ص 118.

الفاعل Actor والبنية Structure ،إذ تشير إلى أفضل تصور للعلاقة القائمة بين الدول ، النظام الدولي و الفاعلين الآخرين.[1]

ثانيا:النظرية النقدية :

انطلق منظّرو مدرسة فرانكفورت "Frankfurt School" وهم كثيرون نذكر منهم (ماكس هوركهايمر،تيودور أدورنو، ماركيوز، يورغن هابرمس) . ومن مقولات "ماركس" القائلة أن الفكر النقدي لا يمكن أن يكون معزولا أو مفصولا عن الواقع أو عن السياق التاريخي، فالإنسان المجرد ليس أكثر من تصور عند الفلاسفة المثاليين ، لذلك فهي نظرية تنطلق من الاستقصاءات الضرورية لبناء فلسفة متنوعة ومتحركة يمكن إيجازها على النحو التالي:[2]

– دحض الكلية النظرية .

–دحض العقل الأذاتي.

– دحض الوضعية الضيقة والفلسفة التحليلية .

حيث بدأت معالم هذه النظرية بمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية وظهر ذلك سنة 1976 ضمن مؤلف" **Order On The Thinking About The Future Of The World** " التفكير حول مستقبل النظام الدولي الذي أكد من خلاله غياب المتغيرات النقدية في أطروحات النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، كما أعاد طرح السؤال بدقة سنة 1981 في المؤلف الأخر له "**النظرية هي دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين**".[3]

ابستمولوجيا فقد قام البناء النظري النقدي على ثلاث محاور ابستمولوجية شكلت قطيعة مع النظريات التقليدية السابقة وهي كالأتي:

- تصور النظرية النقدية الإجتماعية للحقيقة: شككت النظرية النقدية في جميع افتراضات النظرية التقليدية حول الحقيقة باعتبارها قيمة إيديولوجية بهدف شرعنة التوازنات العالمية، و أعطت

[1] -جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2011/2010،ص 08.
[2] - محمد فرج أنور ، مرجع سبق ذكره، ص446.
[3]- علي مدوني ،مرجع سبق ذكره، ص85

تصور بديلاً عن التقليدين حيث يرى ستانلي هوفمان أنّ النظرية النقدية لا ترى الحقائق من منظور النظرية التقليدية نفسه، فأصحاب المدرسة النقدية يرون بأن الحقيقة هي نتيجة أطر إجتماعية وتاريخية محددة فالواقعية التي تعتبر من النظريات التقليدية قد تجاهلت مسألة الحقيقة كونها مسلمة جامدة، وهو ما عملت النقدية على تفنيده وأثبتت عكس ذلك حيث أنّ الحقيقة ترتبط بالبنى الإجتماعية والتاريخية.[1]

- ❖ إدراك النظرية النقدية للمعرفة : حاولت النظرية النقدية تحرير الإنسان وإعتاقه من الهيمنة التي سادت في القرون السابقة، بالإضافة إلى الهيمنة التي تمارسها الدول العظمى حاليا في السياسة الدولية، ومن هنا برزت نظرة هوركهايمر وأدرنو للعقلانية والمعرفة العلمية على أنها أداة لتحرر الإنسان واعتبر هوركهايمر وأدرنو أنّ غلبة وانتصار العقلانية الأذاتية كانت نتيجة حتمية للصراع من أجل الهيمنة على الطبيعة وهو ما ميز الحضارة الغربية من منذ نشأتها من خلال معنيين: الهيمنة والسيطرة من جهة، ومن جهة أخرى السيطرة على الإنسان، إذ يوجد ترابط جوهري بين الجانبين فعملية السيطرة على الطبيعة تكون عن طريق توظيف المعارف والتطبيقات العلمية الإنسانية باعتبارها أدوات ووسائل يمكن توجيهها بما يخدم أهداف السيطرة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تطور التفكير العلمي وتوجيهه نحو المجال التطبيقي –الأذاتي قد مثل لدى الإنسان ملاذا لإنهاء حالة الخوف التي كانت تعتريه دوما من الظواهر الطبيعة ومن تهديداتها المستمرة .[2]
- ❖ مفهوم النظرية النقدية الاجتماعية للنظرية : فحسب روبرت كوكس تصنف أي نظرية تبعا لأهدافها، فقد يكون إما نقديا أو وصفيا، فهذه الأخيرة هي ما يطلق عليها نظرية حل المشكل Problem–Solving Theory فهي نظرية تدرك الواقع كمعطى مسبق والمجتمع المدني يعمل جزئيا باستقلالية عن أفراده، ويتم التعامل مع الدولة كمؤسسة وظيفية، فالسياسية هي من يحصل على ماذا ؟متى ؟ وكيف؟ وليس لماذا؟.[3]

كما يعد " كينث بوث " من أبرز المنظرين النقديين إذ يجادل بأن الدولة كفاعل وحدوي لا يجب أن تكون المرجعية الوحيدة للأمن باعتبارها المصدر الأول لتهديد الأفراد الذين يقطنوها عوض أن تكون

[1]- خلد معمري، مرجع سبق ذكره،ص 102.
[2]- كمال بومنير ، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، ، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1 ،2010،ص ص 18-20.
[3]- خالد معمري مرجع سبق ذكره، ص 103.

حارسة لأمنهم، وهنا أصبح مفهوم الأمن يأخذ أبعادا توسعية، فتحقيق الأمن لدى النقديين صعب نظرا لإختلافهم في تحديده وتعريفه بدقة، فالأمن عند النقديين هو غياب التهديد والتحرر من الاكراهات المادية والإنسانية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم، فقد تكون الحرب مهددة للأمن إلا أنّه لا ينبغي علينا أن نغفل أن الفقر والعنف السياسي والكوارث الطبيعية و الأمراض هي كذلك تهديدات ومعوقات لتحرر الأفراد.[1] وهذا ما أكده كل من Williams و Krause إذ أكدا إلى ضرورة الإنتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضوية الدولية وانتفاء سلطة عالمية، إلى التركيز على الأفراد و المجتمع والهوية ويقترحون تحقيق ذلك من خلال تشجيع النقدية الفكرية وتنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثر بمنهج واحد، فالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية الوضعية هو محل شك .[2]

يستخلص مما سبق ذكره أن أهم إسهامات المدرسة النقدية تتمثل في نقلها الموضوع المركزي للأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد ويعني ذلك حدوث تحول في العلاقة الهوياتية " نحن وهم "إلى علاقة دولية وكوسمبوليتية " نحن الناس" أو " نحن الشعب " ، فمفهوم الأمن انتقل من بقاء الدول إلى بقاء الأفراد والشعوب، فأصحاب المدرسة النقدية يركزون على المجتمع والفرد كوحدتين أساسيتين لتحليل الأمن وليس الدولة، فالأمن من وجهة نظرهم ما تعلق بأمن الأفراد داخل الدولة، فقد يحصل وأن تكون الدولة آمنة ولكن أفرادها لا ينعمون بهذا الأمان.[3] فالواقع أن كثير من الأكاديميين الذين يحسبون على مدرسة الدراسات الأمنية النقدية يؤكدون على أن مفهوم الأمن ما زال عرضة للنقاش بصورة جوهرية، ومعنى ذلك أنه يوجد شيء يتعلق بجوهر الأمن يدل على أنه لن يكون هناك إمكانية للوصول الى اتفاق حول معناه، إلا أن الظاهر للباحثين والدارسين أنه يوجد هناك تغيير حدث على المستوى المفاهيمي للأمن نتيجة تعقد الظاهرة الإنسانية والتراكم التاريخي، فمفهوم الأمن شهد تغيرا تماشيا وحدوث متغيرات على مستوى النسق الدولي، فأصبحت هناك عدة فواعل وليس فاعل وحدوي وحيد، كما ازدادت وتنوعت التهديدات (سواء الدولاتية– أو غير الدولاتية)، فحتى الناقدين للواقعية أصبحوا يرون بأن هنالك حاجة إلى زيادة فهم الأمن وأبعاده كالبعد البيئي والمجتمعي والاقتصادي، لكي لا يبقى مفهوم الأمن حبيس الدولة القومية فينتقل من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، وهذا يحيلنا إلى مفهوم الأمن الانساني.

[1]- علي مدني ،مرجع سبق ذكره، ص87.

[2]- امينة دير،أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا:دراسة حالة دول القرن الافريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.ص 20.

[3]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر،أوروبا والحلف الاطلسي،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2005،ص26

فالأمن الإنساني يقوم على صون كرامة البشرية ككل وكرامة الفرد بالأخص، وكذلك تلبية إحتياجاته المعنوية بجانب إحتياجاته المادية، حيث أن الأمن يمكن تحقيقه حسب هذا التوجه بإتباع سياسات تنموية رشيدة وأنّ التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، فقد يأخذ التهديد عدة أنواع، فالحرمان الإقتصادي وعدم ضمان حقوق الإنسان، واللامساواة وهو ما يتعارض مع مفهوم الأمن الإنساني إذ يتطلب تحقيق هذا الأخير صون حقوق الإنسان وحرياته و المساواة والعدالة وسيادة القانون التي تجسد الحكم الراشد، كما يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة للتحليل، فأمن وسلام أي دولة يعتمد بالدرجة الأولى على أمن الدول الأخرى، فالمعادلة التي يقوم عليها الأمن الإنساني أن ينبغي الإنتقال من المستوى الأسفل (الفرد) للأمن إلى المستوى الأعلى (العالم).

وقد برز هذا المفهوم الجديد للأمن في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إذ ربط الأمن بضرورة توفر التنمية وتلبية حاجاته وحمايته من التهديدات المستعصية كالمجاعة والأمراض الفتاكة والقهر السياسي، وقد وضع التقرير أبعاد تحقيق الأمن الإنساني هي كالتالي:[1]

- ✓ الأمن الاقتصادي : الذي يعنى بضمان الحد الأدنى برفاه كل الأفراد.
- ✓ الأمن الغذائي : يعنى بضرورة تحقيق الإكتفاء الغذائي .
- ✓ الأمن الصحي : وجود أدنى شروط الرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
- ✓ الأمن البيئي: الذي يعنى بحماية الإنسان من الأوبئة والكوارث الطبيعية ووجوب الحفاظ على البيئة.
- ✓ الأمن الفردي: ويعنى بضرورة حماية الفرد من تعسف الدولة وتهديدات العبر وطنية.
- ✓ الأمن المجتمعي: ويعنى بتأمين العلاقات المجتمعية التقليدية التي تقوم على القيم من العنف والنزاعات الاثنية .
- ✓ الأمن السياسي: هو الذي يضمن ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية.

فقد تناول هذا التقرير الأبعاد السالفة الذكر ضمن الفصل الثاني " الأبعاد الجديدة للأمن "وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين، كما حث

[1]-امحند برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة ،من الموقع الالكتروني للأستاذ برقوق ، 2013/03/27، http:/berkouk.mhand.yoasite.com

التقرير على التخلص من كافة تهديدات أمن الأفراد سواء السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية، من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات تأمينية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن الإنساني قائم على تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد وبالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة . كما فرق تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 1997 بين ما كان يعتبر سابقا الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنساني وسيمت حدود فاصلة بين فقر الدخل _ الذي يقارن بمعدل واحد دولار يوميا _ والفقر الإنساني _ الذي يعني قصر العمر المتوقع ، الأمية ، الرعاية الصحية ، ...الخ _ ففقر الدخل والفقر الإنساني غالبا ما يكونان مرتبطان بعضهما البعض وهاتان الخاصيتان مرتبطتان تماما بالناحيتين الكمية والنوعية للأمن الإنساني، فالتنمية والأمن الإنساني يستغرقان الجهد والعمل المستمر من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي International Monetary Fund والبنك الدولي World Bank لأن الفقر واللامساواة أصبحا أكثر من ذي قبل ينظر إليها على أنهما يشكلان تهديد أمنيا محليا وإقليميا ودوليا .[1]

ونجد في هذا الصدد كتاب روبرت ماكنمارا "Robert Mcnamara " _ جوهر الأمن The Essence Of Securtiy _ الذي أكد من خلاله العلاقة المتلازمة للأمن والتنمية فهو يقول "**إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية ،ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تضل آمنة** " فالأمن حسب هذا المفهوم هو كل ما له علاقة بجميع أبعاد المصلحة الوطنية للدولة، وهو رهن سلطانها وسيادتها وحضورها وقوتها.[2] بالإضافة الى ذلك قد تنبه "باري بوزان" الى إشكالية العلاقات الأمنية بين الدول والأفراد فبحسبه فإن الأفراد يمكن أن يكونوا مهددين جراء سياسة دولهم الخارجية ،لكنه يستطرد ويقول أن " **الدول هي المصدر الأساسي لكل من تهديدات أمن الأفراد وأمنهم**" فالدول هي أحد مصادر تهديد أم الناس عند زيادة قوتها، فمقاربة بوزان الأمنية تقوم على تعريف شامل وحديث وموسع للأمن حيث يرى بأن الأمن " **يعني العمل على التحرر من التهديد**" ،والأمن في سياق النظام الدولي هو :" **قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل ،وتماسكها الوظيفي وهذا ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية**"،فالأمن القومي للدولة هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها، فاحترام سيادة الدول هو عدم الاعتراف بأي

[1]- علي أحمد الطراح وحمزة سنو غسان منير،الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني،مجلة العلوم الانسانية ، ، ع 145، جامعة محمد خيضر ،2003، ص 07 .

[2]- السعيد لوصيف، مرجع سبق ذكره،ص256.

سلطة سياسية عليا وبالتالي فوضوية هذا النظام، مع أن اعتماد بوزان على مسلمات الفكر الواقعي إلا أنه انتقدها فيما يخص ربط الأمن بالقوة حصرا وعدم اهتمامها بالجوانب الغير العسكرية،وأعطى للأمن مفهوما موسعا من خلال تقسيمه إلى أربعة أبعاد: [1]

- ✓ الأمن البيئي : يتعلق بالحفاظ على المحيطات الحيوية المحلية والدولية .
- ✓ الأمن السياسي: يعني الإستقرار التنظيمي للدول نظم الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- ✓ الأمن الإجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة،الثقافة ،الهوية، وفق تصور مقبول في مواجهة الإنكشافات والتهديدات التي تهدد هوية المجتمعات وثقافتها .
- ✓ الأمن الإقتصادي: يخص النفاد والوصول إلى الموارد المالية والوصول إلى الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

المطلب الثالث : الأمن من منظور مدرسة كوبنهاغن

ظهرت مدرسة كوبنهاغن في حقل الدراسات الأمنية مع تسعينيات القرن الماضي وقدمت مفهوما جديدا للأمن تمثل في الأبعاد التي حددها بوزان في تعريفه الموسع للأمن، فمدرسة كوبنهاغن قد نظرت للعديد من التهديدات والمخاطر التي تواجه الدول واعتبرتها تهديدات عابرة للحدود، فهي لا تحمل طابعا عسكريا مباشرا وتقوم بها كيانات عبر وطنية (كالمنظمات الإرهابية، شبكات التسلح، الجريمة المنظمة بجميع أشكالها)،هذا التوسع في التهديدات الأمنية تزامن مع بروز مدرسة كوبنهاغن.

وما تجدر الإشارة إليه أن المقاربة التي تقوم عليها هذه المدرسة هي تقريبا غير قابلة للتصنيف،فماك سوييني يعتبر أن أغلبية أعمالها موضوعية وواقعية في حين أن هويزمانز Huysmans و وليامز Williams يعتبرانها خليطا من الواقعية والبنائية ،ويعتبر باري بوزان Barry Buzan و أول ويفر Ole Waver من أبرز منظريها، حيث يقوم تصور بوزان للأمن على فكرة مؤداها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للإعتماد المتبادل ربطت بين أمن الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا ورأت ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا بمحاذاة أقاليم تتميز بقوى

[1]- خالد بشكيط ، المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص 18-19.

ناضجة وهو ما نجده ضمن مساهمات مدرسة كوبنهاغن حول مفهومي الأمن الإقليمي ومركب الأمن.[1] إذ يقترح بوزان لتحليل مسألة الأمن الإقليمي مفهوم "الأمن المركب " حيث يقول " **أنه مجموعة دول ترتبط همومهما أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن امن الدول الاخرى ،ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة** [2]. فلا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة دون الرجوع إلى سياقاته الإقليمية، فالأمن القومي ليس بحد ذاته مستوى ذا مغزى للتحليل، فلا يوجد هناك أمة مكتفية ذاتيا من الأمن، أما في يخص الأمن الشامل Global Security فهو يعني الأمن الدولي في جميع أبعاده، وعلى النقيض من ذلك يعتبر الإقليم Region هو ذلك المستوى الذي ترتبط فيه أوضاع الدول الأمنية، حيث لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض وهو ما اصطلح عليه "بوزان" بـ" المجتمع الأمني الإقليمي Regional Security Compelx "."[3]

فالأمن ليس مفهوما ثابتا يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البيذاتاني Intersubjctive وهو ما جعل مدرسة كوبنهاغن تقدم إطارا ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن، بالنسبة "لبوزان" فإن إضفاء الطابع الأمني Securilization على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية، بحيث يصور الخطاب على أن التهديد يمس البقاء (سواء المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية قد تكون إما الدولة أو الفرد أو المجتمع أو الهوية، إذ نجد كل من باري بوزان واول ويفر وجاب دي فيلده في كتابهم حول الأمننة يربطونها أساسا بالسياسة العامة للحكومة، "فالأمن و كل ما هو أمني يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسية الأخرى ،ويتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية الإعتيادية"، فالأمننة بمثابة الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس فالقضايا التي يتم تسييسها تعتبر جزء من السياسة العامة للدولة ما يعني أن الحكومة مجبرة على التعاطي معها باتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات .[4]

[1]- حسام حمزة ،الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخظر باتنة،2011/2010، ص31.

[2]-- عبد النور بن عنتر ،مرجع سبق ذكره ،ص 22.

[3]- عمر سعداوي ،التحولات الاقليمية الجديدة :التحديات والبدائل،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ،2013/2012، ص62.

[4]- عادل زقاغ،المعضلة الامنية المجتمعية (خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة) ،دفاتر السياسية والقانون ، ،ع 05، جامعة الجزائر ،2011،ص ص 07-08.

المبحث الثاني : مستويات الأمن

على الصعيد التأسيسي للمفاهيم ينصرف مفهوم الأمن إلى الحفاظ على البقاء ضد أي خطر يهدد الدولة أو أفرادها، أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي، وعادة ما يتخذ من الأمن كهدف من أهداف السياسية الخارجية للدول يتم تحقيقها بإتباع إجراءات وقائية هدفها تغيير الوضع السائد في البيئة المحيطة بها ، فالنظريات التي تم التطرق إليها في المبحث السابق اهتمت بالفرد على جميع المستويات (الدولة، الفرد، النظام الإقليمي والدولي) ورأت أن ضرورة تحقيق هذه المستويات يستوجب توظيف القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعامل القيمي مع محدودية اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، لا سيما أن الأمن بأبعاده المختلفة ليس أمنا عسكريا فهو أمن اقتصادي وسياسيي وإنساني، وبيئي، فالأمن ذو مستويات متعددة ومتداخلة حيث قد يعنى به الأمن الوطني أي أمن الدولة الوطني، الأمن القومي الإقليمي الذي يشمل النظام الإقليمي للدولة ،أو الأمن الجماعي الذي تعنى به المنظمات الدولية، الأمن الفردي الذي يعتبر تحقيقه من صلاحيات الدولة .

المطلب الأول : الأمن الوطني National Security

تتسم الدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني National Security بالحداثة النسبية كظاهرة علمية ،وكمستوى للتحليل، فقد برزت تلك الدراسات تزامنا مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فظهرت هناك قوى جديدة مما أدى إلى تغيير هيكل النظام الدولي ومستوى القوة فيه، فموضوع الأمن كان منذ القدم الشغل الشاغل في طبيعة النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة الوطنية لذلك كان لزاما أن يحظى بأولوية التفكير الإستراتيجي والعسكري والسياسي وهذا لعدة أسباب:[1]

- أنه كان دائما يعتبر محور السياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول.
- ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها.
- يعتبر الأمن الوطني أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- عبد الله الحربي سليمان ،الأمن ومستوياته وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع 19،مركز دراسات الوحدة العربية ،2008،ص 13

وتعود بدايات استخدام مصطلح الأمن الوطنيNational Security إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أنشئت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي 1948 ومنذ ذلك التاريخ أخذ مفهوم الأمن الوطني حضّه في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وسنورد مجموعة من التعاريف للأمن الوطني للإحاطة به من مختلف الجوانب:

- تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية " .[1]
- وتعرفه موسوعة عالم المخابرات:بأنه يهدف إلى تأمين أمن الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار فالأمن الوطني ظاهرة ديناميكية/ حركية فهو حقيقة نسبية وليست مطلقة، وما من دولة في تاريخ الأمم تمكنت من السيطرة على مقدرات العالم وأحكمت قبضتها عليه، ثم حققت لنفسها الأمن المطلق، فالأمن المطلق لدولة ما هو التهديد المطلق لدول أخرى.[2]
- أما موسوعة عالم السياسة فتعرف الأمن الوطني: على أنه حماية الحدود الوطنية ضد الهجمات الأجنبية أو حماية المصالح القومية في الخارج وهي من الاهتمامات الأساسية لكل الحكومات. [3]
- والأمن الوطني عند علي هلال الدين هو مفهوم واسع يتصف بالشمول، فهو ليس مسألة حدود وحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ... بل هو قضية مجتمعية تشمل الكيان الإجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته.أما حامد ربيع فيعرف الأمن الوطني بأنه مجموعة المبادئ التي تحدد قواعد الحركة في التعامل الإقليمي المرتبط بضمان وحماية الكيان الذاتي.[4]
- كما يرى منصور لخضاري: أن الأمن الوطني من الناحية الاصطلاحية اقترن بميلاد الدولة الوطنية إثر صلح ويستفاليا (1648) حيث أصبح يعبر عن مدى قدرة الدولة على تأمين حدودها الوطنية من أي أخطار تهدد سياستها ووحدتها الترابية وسلامة أفرادها .[5]

إذا من خلال التعاريف السالفة الذكر فإن المفهوم العام والشامل للأمن الوطني يتضمن المبادئ النظرية والثوابت القيمية المشتركة بين مفاهيمه المتعددة والمختلفة السابقة وهي:

[1]- هشام محمود الأقاداحي، تحديات الامن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)، الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،2009،ص 39.
[2]-أسعد مفرج، موسوعة عالم المخابرات، ،بيروت، nobilis، ج1،2005، ص ص 248-249.
[3]- أسعد مفرج، موسوعة عالم السياسة، ، بيروت، نوبليس ،ج1، 2006،ص 103.
[4]- مراد علي عباس، مشكلات الأمن القومي نموذج تحليلي مقترح، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2005، ص 30.
[5]- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات،الميادين،التحديات)، ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2015، ص 16.

1- أن الأمن الوطني مفهوم نظري (مبادئ وقيما) يؤسس لنشاطات عملية (وظائف وسياسات) ويحدد طبيعتها وتوجهاتها.

2- أن مبادئ الأمن الوطني النظرية وثوابته القيمية وما ينجم عنها ويرتبط بها من وظائف وسياسات عملية تدور كلها حول:

- سلامة أركان الدولة ومقومات إستمرارها وإستقرارها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية،وحمايتها من الأخطار المحتملة داخليا وخارجيا.
- تلبية إحتياجات الدولة وتحقيق أهدافها وتوفير القدرات والوسائل والأساليب الممكنة واللازمة لتنفيذ سياساتها بهذا الشأن.

3- أن مبادئ الأمن الوطني النظرية وثوابت التعليمية وما يتأسس عليها أو ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية تصاغ نظريا وتنفذ إجرائيا انطلاقا من قيم الدولة وظروفها وإحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها، مع مراعاة الإحتمالات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والخارجية وضغوطها السلبية وتسهيلاتها الايجابية.

4- أن مبادئ الأمن الوطني وثوابته هي جوهر السياسة العليا للدولة ومحورها وهذه السياسة هي المخطط الإستراتيجي العام لتلبية متطلبات الأمن القومي للدولة وانجاز أهدافه العملية ،وتحقيق التكامل والتنسيق بين سياساته التنفيذية وآلياته الإجرائية واحتمالاته التقديرية .[1]

اقترن المفهوم التقليدي للأمن الوطني بمكافحة التمرد والعصيان والهدم الداخلي والتجسس، وأعمال التخريب، فالسيطرة على هذه التحديات الداخلية تجعل الأمة متطورة وذات أمن كامل، وتتجسد دوافع الأمن من خلال مظهرين:[2]

- ❖ مظهر مادي: ويشمل الجوانب المادية لحاجات الإنسان (الأمن، السكن، مناصب عمل، الحياة).
- ❖ مظهر نفسي: ويعني تقبل الوسط البيئي والاجتماعي للفرد.

وقد تم تبني هذا الطرح من خلال مدرستين هما :

1: المدرسة الإستراتيجية : وتهتم بالجانب العسكري والتهديدات الخارجية وتعتبر أن الدولة فاعل وحدوي ومركزي في تحليل العلاقات الدولية.

[1]- مراد علي عباس،مرجع سبق ذكره،ص 35.

[2]- وهيبة تباني، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي (دراسة حالة ظاهرة الارهاب)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014،ص 41.

2- المدرسة المعاصرة " التنموية": هؤلاء لا يهتمون فقط بمصادر التهديد الخارجية وإنما يولون أهمية كبرى لطبيعة التهديدات الداخلية ويقدمون نظرة أوسع للأمن الوطني الذي يشمل أبعاد اقتصادية وإجتماعية وثقافية.

فالأمن الوطني حسب المدرسة الأولى ارتبط بأمن الدولة من التهديدات التماثلية العسكرية وفي ذلك يقول والتر ليبمان: < **إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه>**، إلاّ أنّ ما تجدر الإشارة إليه أنّ مفهوم الأمن قد تغير إذ أصبح لا يرتبط بالقوة العسكرية أو الحرب وإنما أصبح يشمل مجالات أخرى نتيجة التهديدات الجديدة التي نجمت عنها(اقتصادية،اجتماعية،سياسية) وهذا ما ذهبت إليه المدرسة الثانية (المدرسة المعاصرة) .[1]

فباري بوزان سعى إلى إيجاد رؤية حول الأمن تشمل المجالات السياسية ،والإقتصادية والإجتماعية، والبيئية، بحيث تعبر عن أبعاد أكثر اتساعا داخل النظام الدولي .وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :[2]

- البعد السياسي: ويعنى بالحفاظ على الكيان السياسي للدولة (مؤسسات الدولة) .
- البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد الى تحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي للمواطنين.
- البعد الاجتماعي : يسعى هذا البعد الى غرس ثقافة المواطنة وروح الانتماء والولاء للدولة بعيدا عن النزعة العرقية الإثنية.
- البعد العسكري : ويقصد به مواجهة التهديدات الخارجية التي تهدد كيان الدولة والدفاع عنها.

فالتحديات الاقتصادية والتنموية ضف إلى ذلك محاولات زعزعة الإنسجام الإجتماعي والوحدة الوطنية ،وزعزعة الإستقرار السياسي للدولة كلها تحديات تستهدف الأمن الاجتماعي قبل الأمن السياسي وغالبا ما تكون مدعمة من أطراف خارجية وهو ما يستدعي وعي وحذر شديد، ووضع سياسات أمنية وقائية لضمان واستمرارية النظام السياسي، وتجدر الإشارة بأن التخطيط الإستراتيجي والجاهزية ووفرة عناصر وأليات الإستشعار المرن والإنذار المبكر وتكافئ الفرص، كلها حواجز تجعل من أي مجتمع عصي على الإستجابة للتحديات .[3]

[1]- عبد الله الحربي سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2]- هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[3]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية ادارة الأزمات ، الأردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ،2009، ص 330.

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي Regional Security

الأمن الإقليمي هو أحد مستويات الأمن المتعددة ،إذ يعتبره بعض المفكرين والدراسين بأنه " **اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها**"، وهذا يعني بأنّ الأمن الإقليمي يقوم على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ومحاربة التهديدات الخارجية بما يضمن أمنها ،ولكن لا يكون هذا إلاّ إذا كان هناك توافق في مصالح وأهداف هذه الدول التي تنطلق على أساس مصالح مشتركة مع العلم أنه يتوجب على كل دولة الإحتفاظ بمصلحتها الذاتية.[1] فتحالف الدول في إقليم معين لا يوجد له تفسير أخر سوى توحيد إرادات هذه الدول ضد أي خطر خارجي أو أجنبي يتهدد إقليمها وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية لمعرفة حجم المخاطر هذا من جهة ومن جهة أخرى التصدي للقوى الداخلية والخارجية التي تعمل لصالح أطراف أجنبية .

وقد إرتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية ضمن أدبيات العلاقات الدولية تمثلت في:[2]

- **المدرسة الإقليمية:** التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية حين دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلام بمقابل أنصار المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع نشوب الحروب والنزاعات .
- **مدرسة التكامل** : تمثل دورها في دفع عجلة الإقليمية حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة عدة إسهامات في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.
- **مدرسة النظم** : ارتبط مساهماتها بالمستجدات التي طرأت على البيئة الدولية حيث أن أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الأطر الكونية والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

وقد استعمل" بوزان " مصطلح المجمع الأمني "Security Complex " ليسهل عليه دراسة الأمن في نطاق الإقليم، إذ يرى بأنه يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، حيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمنكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، بالإضافة إلى ذلك يعتبر "باري بوزان" أن العلاقات الأمنية تكون على أساس إقليمي وليس على

[1]- عبدالله الحربي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[2]- يوسف حتى ناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

أساس عالمي.[1] فالدول دائما تأخذ إجراءات ضد تحديات الدول الأخرى، وصانع القرار دائما يسعى إلى الإستعداد للردع مع ضمان إمكانية التعاون، فاستقرار المنطقة المجاورة للدولة هو بمثابة أمنها الإقليمي ككل وبالتالي سينعكس على الأمن الخارجي للدولة ،حيث تسعى الدول دائما الى إيجاد بيئة خارجية ملائمة، وبينما تعتمد بعض الدول صيغ سليمة كالحوار والتفاوض تلجأ أخرى إلى الحرب بكافة أنواعها ،فمصالح الدول تتغير طبقا لأولوياتها كذلك الشأن بالنسبة للأمن فهو نسبي.[2]

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي:

- أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لا بد وأن تكون لها صفة الاستمرار.
- يلزم على الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف فلا يمكن لأي طرف أن يفرد إرادته.

فالأمن الإقليمي يحاول تحقيق مجموعة من الأهداف إذ يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية وتوحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر لبناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي، إلا أن هنالك مجموعة من العوامل المساعدة وأخرى معيقة لعملية التوازن الأمني الإقليمي تتمثل في ما يلي:[3]

- حجم الدولة و توازن القوى : يصعب على المجموعات التي تضم دولا كبرى أن تكون ذات طابع تكاملي، فالدول الكبرى لا تقبل أن تصدر الأوامر على أراضيها فهي تميل للهيمنة.
- العلاقة مابين دول الإقليم يكون التعاون في أسهل صوره إذا كان التوتر اقل حدة بين الدول وأكبر قدر من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة.
- التجانس التاريخي والثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني الإقليمي .

ومما تم التطرق إليه سابقا فإن الأمن الإقليمي من وجهة نظر الباحث تصب في مجملها حول تلك السياسات لمجموعة من الدول تتشارك إقليما معينا ، بحيث تسعى الى وجود تعاون عسكري معين تمنع من خلاله أي خطر أجنبي أو خارجي يتهددها، بل هذا التعاون لا يبقى حصرا على المجال العسكري فقد

[1]- الحربي سليمان عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص20 .
[2]- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص332.
[3]- مراد شحماط، الامن الاقليمي في ظل التهديدات الامنية الجديدة،ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الأول: التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، ،ص ص 11-12.

يشمل مجالات اقتصادية واجتماعية ، فالأمن الإقليمي هو مرتبط بمنطقة جغرافية محددة ويضم مجموعة من الدول ، فيكون بذلك أكثر اتساعا من الأمن الوطني واقل اتساعا من الأمن الدولي .

المطلب الثالث : الأمن الدولي International Security

يعتبر هذا النوع من اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها هيئة الأمم المتحدة فهو مسؤولية دولية وليس وطنية أو إقليمية .[1] ففكرة الأمن الدولي كانت نتيجة فشل عصبة الأمم في تحقيق " الأمن الجماعي Collective Security " والذي لم يحد من قيام حرب عالمية ثانية هددت السلم والأمن الدوليين، لذا كان لزاما البحث عن آلية لتحقيق " أمن الدول" حيث وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تبنت الدول هيئة جديدة تعرف باسم هيئة الأمم المتحدة والتي يعتبر الحفاظ على الأمن والسلم الدولي العالميين صميم وظائفها.[2]

فالأمن الدولي كمفهوم هو تلك المحاولات التي تكون على الصعيد العالمي بهدف تحقيق الأمن للدول ،وهو ما ذهب إليه أبو عطية السيد:" **بأنه توافر أكبر قدر ممكن من الطمأنينة للمجتمع الدولي بأسره على جميع المستويات الحياتية لهذا المجتمع**"، وتعتبر مواثيق المنظمات الدولية لاسيما العالمية منها الأمن الدولي من أهم أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها ولكن ما هو الهدف من الأمن ذاته ؟ ولماذا الأمن الدولي؟.

إن أهداف المجتمع الدولي مقترنة بمدى توفر الحد الأدنى من الأمن ورغم الإختلاف في وسائل تحقيق "الأمن الدولي" للوصول إلى هذه الأهداف، إلا أن هذا لا ينفي استخدام آليات دبلوماسية للحوار والتفاوض للحفاظ على الأمن الدولي.[3] فلم يكن من السهل على هيئة الأمم المتحدة أثناء الحرب الباردة (نظام الثنائية القطبية) تطبيق المفهوم الدولي للأمن، إذ ينبغي على الدول أن تضع في حساباتها" الأمن الدولي" فالحفاظ عليه مسؤولية الجميع أثناء اتخاذ القرارات تجاه دول أخرى، أما في ظل نظام (الأحادية القطبية) أو كما يطلق عليه بالنظام العالمي الجديد فإن مهمة فرض "الأمن الدولي" هي من اختصاصات القطب المهيمن " الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبح استخدامه سهلا خصوصا في المناطق التي تشهد صراعات/نزاعات، فتدخلها هو دائما تحت شعار الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،

[1] -هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص64.
[2] -هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ، الاردن،دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2012،ص 181.
[3] -أبو عطية السيد، إشكالية النظام العالمي الجديد، القاهرة،دار النهضة العربية للطبع والنشر،2005، ص ص 36-39.

إذ أن تحقيق الأمن الدولي هو ذلك المسعى نحو نبذ العنف المسلح كوسيلة لحل النزاعات، وليس تلك الإختلافات التي تحدث على مستوى الدول من أجل تحقيق مصالحها، كما يستدعي حفظ "الأمن الدولي" مواجهة التهديد/العدوان بنفس القوة التي يمتلكها أو تفوقه عليه بعيدا عن _المنطق والأخلاقيات الدولية_ التي يستغلها البعض لتحقيق مصالحه.[1]

فعالم ما بعد الحرب الباردة قد أعاد رسم إستراتيجية "الأمن الدولي" إذ أصبح صانع القرار يأخذ بهذه المتغيرات التي حدثت على مستوى النظام العالمي، كما أفرزت هذه المتغيرات الجديدة ضمن بنية النظام السياسي الدولي عدة نتائج كونت لنا فرضيتين أساسيتين:

- ✓ عالمية الإحساس بالخطر و انعدام الأمن و الخوف، فلم تعد حالة انعدام الأمن مرتبطة بالدول التي لديها ترسانات عسكرية، وإنما أيضا بفعل الثورة التقنية المستمرة للدول التي لديها ترسانات ضخمة.
- ✓ عالمية الأمن: وجماعية العمل من أجل تحقيقه وحفظه بحيث صار ينظر إلى سلام وأمن العالم ليس فقط من منظور فردي وإنما منظور جماعي.[2]

ويبرز الدور المنوط بمجلس في تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والقرار الأسمى لها " حفظ الأمن والسلم الدوليين" ،فمجلس الأمن له وظيفتان:

1: حل النزاعات سلميا وهذا ما جاء في الفصل السادس من الميثاق.

2: حل النزاعات بالقوة والقمع إذا اقتضت الضرورة ذلك وهذا ما جاء ضمن محتويات الفصل السابع.

لذلك فمجلس الأمن مهمته الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من أي تهديد، بالإضافة الى ذلك تستوجب مهمة الحفاظ على الأمن الدولي تكوين قوة مسلحة تابعة لهيئة الأمم المتحدة تتمثل مهمتها في مراقبة وقف إطلاق النار بين القطاعات المتحاربة أو الإشراف على الهدنة بين الأطراف المتحاربة، وتتكون هذه القوات من نوعين :

- ✓ المراقبين الدوليين: مهمتهم مراقبة وقف إطلاق النار وكذا تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة.

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234.
[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 333-334.

- ✓ قوات حفظ السلام المسلحة: جاء ضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة " أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي" ، لذلك فجهود الهيئة الأممية تتمثل في ثلاث مهمات :صنع السلام، حفظ السلام، فرض السلام.[1]

فتحقيق الأمن الدولي يستوجب آليات عمل جماعية تتمثل في نظام توازن القوى، والأمن الجماعي.

1: **نظام توازن القوى** : يرجع الى مرحلة التي تلت توقيع سلام ويستفاليا"، إذ يضم عدة قوى أساسية وهذه القوى تتغير بحسب الفترات التاريخية ومن أبرز القوى التقليدية الكبرى في القرن التاسع عشر،انكلترا ،الإتحاد السوفيتي(روسيا حاليا) ،بروسيا(ألمانيا حاليا) ،فرنسا وإيطاليا وتركيا،أما في القرن العشرين دخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان نادي القوى التقليدية الكبرى ذات الدور المحوري في النظام العالمي.[2] ومؤدا هذه الفكرة أن الدول تتفاوت نسبيا فيما بينها من ناحية إكتساب القوة من أجل تحقيق المصلحة الوطنية على حساب بعضها وبالتالي فإن استحواذ دولة ما على القوة هو بمثابة تهديد للدول أخرى ،مما يجعل هذه الأخيرة تتحالف وتتجمع في محور واحد أو عدة محاور وهو ما كان سائدا إبان فترة الحرب الباردة من خلال سياسة الأحلاف والمحاور.[3]

فالعديد من الكتاب ربطوا الإستقرار في هذا النظام انطلاقا من عدد الأطراف الموجودة فيه ومن أمثال ذلك" هانس مورجانتو" الذي إعتبر أن نظام توازن القوى قد حافظ على بقاء الدول منذ معاهدة ويستفاليا حتى تقسيم بولندا في أواخر القرن الثامن عشر، ويوافقه في ذلك كل من "كارل دوتش"و "ديفيد ستفر " باعتقادهما أن النظام المتعدد الأقطاب هو أكثر أمانا من نظام الثنائية القطبية إذ أن زيادة عدد الفواعل/ الوحدات تساهم بشكل كبير في استقرار النظام الدولي، في حين نجد أن فرضية والتز والتي تقوم على نظام الثنائية القطبية هي الأكثر ضمانا للإستقرار النظام الدولي.[4]

2: **نظام الأمن الجماعي System Of Balance Of Power** :

يعتبر هذا المفهوم نسبي نظرا للتطور الذي حصل في مفهومه، فالبعض يرى أنه يتكون من شقين :

- ✓ التدابير الوقائية والاستعدادات الجماعية قبل العدوان .
- ✓ التدخل الجماعي في تشكيل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي وفق اعتدائه.[5]

[1]-هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.
[2]- يوسف حتى ناصيف، مرجع سبق ذكره،ص 48.
[3]- شيبي لخميستي، الامن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية(فترة ما بعد الحرب الباردة 2008/1991)،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية مصر ،2009،ص 20.
[4]- يوسف حتى ناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[5]- عبد الباسط محدة ،تحديات نظام الامن الجماعي لأمم المتحدة، مجلة المفكر ،ع 12،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015،ص 526.

وظهر هذا النظام مع الرئيس الأمريكي وودرو ولسن في تصوره لعالم يسوده السلام، حيث تم إنشاء عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من أجل تعزيز السلام العالمي، وهذا ما جاء في مبادئه الأربعة عشر، ويمكن تعريف " الأمن الجماعي" بأنه التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية ،فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك، فالأمن الجماعي يشترط :[1]

- ✓ إعتبار السلم غير قابل للتجزئة وهذا المبدأ ترتب عليه قبول الدول بالتضحية بحرية العمل، والتنازل عن حق إتخاذ القرارات الوطنية والتقيد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي.
- ✓ اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول .
- ✓ في حالة إقرار مجلس الأمن استعمال القوة ضد الدولة المعتدية لا بد من تفوق حجم القوة العسكرية على الدولة المعتدية.

إذا من خلال هذا المستوى ينظر للأمن في إطار كلي ،فحصول أي تهديد أو خطر للمجموعة الدولية لا بد من مجابهته وحماية أمن الدول ،والمحافظة على إستقرار النظام الدولي، فتطور هذا المستوى كان مرهون بتطور المجتمع الدولي انطلاقا من توازن القوى ثم مفهوم الأمن الجماعي وصولا إلى الأمن الشامل أو العالمي.[2]

المبحث الثالث : الإرهاب الدولي (دوافعه وأشكاله)

تعتبر ظاهرة الإرهاب من مظاهر العنف الذي تفشى في المجتمع الدولي، فمنذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين وكلمة " الإرهاب" قد غزت ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بمختلف فروعه لاسيما ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية وأصبح مصطلح " الإرهاب كثيرا ما يتم استخدامه وتوظيفه لخدمة مصالح معينة، ولم يعد الإرهاب يعني بأنه جريمة لها عناصر وأركان تميزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة له والمحرمة داخليا ودوليا، وذلك باستخدام العنف بأشكال غير مشروعة دوليا، بل أصبح مفهوما أعم وأشمل فهو إرهاب اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وانفصالي وديني، كما أنه لم يكن قصرا على فكر معين فهو بمثابة وسيلة لكل ذي مصلحة الإستعانة به، وتعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية بداية مرحلة جديدة غيرت الكثير من المعطيات الأمنية، فتم الإعلان عن حرب دولية لمكافحة الإرهاب ولكن بالمقابل زادت حدة وتيرة الأعمال الإرهابية

[1]- شيبي لخميستي، مرجع سبق ذكره ،ص 22.

[2]- سمير قلاع الضروس ، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ،2013/2012، ص 82.

بالإزدياد الهائل والنوعي في الجماعات الإرهابية، فمهموم الإرهاب مفهوم متغير ومتطور دوما يتجاوز معنى الوسيلة في ارتكاب العنف.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي

إن من أكثر المفاهيم التي شهدت تلاعبا واستخدامات مزدوجة هو مصطلح الإرهاب، فتاريخ العلاقات الدولية خصوصا المعاصرة قلما نجد استخدام واستعمال كلمة في غير محلها أو أسيء إستعمالها كالإرهاب، فمنذ أوائل السبعينات من القرن العشرين وكلمة " الإرهاب ومشتقاتها إرهابي و"حركات إرهابية و" تنظيمات إرهابية و "حكومات إرهابية تغزو الأدبيات السياسية و الإعلامية.[1] لذلك فإنّه يتوجّب ضبط مفهوم " الارهاب " سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية ، كما سيتم إيراد جملة من المفاهيم من عدة مدارس تطرقت لموضوع الإرهاب وهذا بهدف إعطاء تعريف أدق إلى مفهوم الإرهاب.

التعريف اللغوي لمصطلح الإرهاب :نجد أنه في المعاجم العربية لم تذكر كلمة الإرهاب أو الإرهابي ويرجع ذلك إلى حداثة المصطلح فقد وردت كلمة الرهبة في القرآن الكريم بعدة معان منها (الخشية ، وتقوى الله سبحانه وتعالى) وهو ما جاء في قوله تعالى (**يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم و أوفوا بعهدي أوف بعهدكم و إياي فارهبون)**[2] ، وقد وردت بمعنى الرعب والخوف في قوله تعالى **(واضمم إليك جناحك من الرهب)**[3].

أما من الناحية الإصطلاحية : فيعني الإرهاب حسب تعريف معجم مصطلحات العولمة " **ممارسة الأعمال العنيفة ضد مصالح الغير سواء أكانت فردية أو جماعية ،أو التطرف يمينا أو يسارا من مبدأ أساسي في حياة البشر، ولا تندرج أعمال المقاومة الشرعية ضد المحتل الغاصب في بند الإرهاب لأنه دفاع شرعي وقانوني عن النفس، وكذا السعي لتحرير الأراضي من المستعمر لا تدخل في نطاق الإرهاب بل تدخل في نطاق الحق الشرعي في تقرير المصير الذي تدعو إليه الأمم المتحدة**".[4]

[1]- أكرم عبد الرزاق المشهداني، القدرات الوقائية للأجهزة الامنية في مجال مكافحة الارهاب وسبل تعزيزها، في مجموعة مؤلفين. قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب ، ، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014،ص 216.

[2]–سورة البقرة" أية 40" .

[3]–سورة القصص" اية 32".

[4]- عبد الناصر جزير ،الارهاب السياسي ،القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1،1996، ص 22.

وتقابل كلمة إرهاب باللغة العربية كلمة "Terrorisme " باللغة الفرنسية و"Terrorism" باللغة الانجليزية ،وهي كلمات مشتقة من الكلمة اللاتينية "Terrer" التي تعني أرعب وأرهب وأفزع، ويتفق الإيديولوجيون الإنجليز والفرنسيون على أن كلمة : " Terrorise _ Terrorize" لم تدخل قيد الإستعمال إلاّ بعد تطور كلمة « Terrorise_Terroriser » عقب الثورة الفرنسية في الفترة الممتدة بين (1793_1798)، كما أن المعاجم الفرنسية تدل على أن كلمة « Terrorisme » قد استعملت منذ 1794، وهي إشارة لسنوات الرعب التي عاشتها مابين 1793_1798، وأن المصطلح لم يستعمل إلاّ سنة 1992 ليعني بذلك جملة المحاولات والأعمال التخريبية المتفرقة من طرف منظمة بغية خلق جو من الإضطراب والتأثير على السلطة القائمة .[1]بينما تشير كلمة إرهاب في قاموس أكسفورد إلى " **أي شخص يحاول أن يدعم أراءاه بالإكراه أو التهديد أو الترويع.**[2]

ويعرف "هاردمان" في مقال له بموسوعة العلوم الإجتماعية سنة 1930 بأنه " المنهج والنظرية الكاملة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالإستخدام المنهجي للعنف بصورة أسياسية، ويرى "أرلوند" أن الظاهرة الإرهابية وصفها أسهل من تعريفها، أما "ألكس شميد" فلقد إعتبر الإرهاب بأنه أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال.[3]علاوة على ذلك فقد عرفه الميثاق الأوروبي لقمع الإرهاب سنة 1977 حين نص ضمن مادته الأولى على نزع الصفة السياسية عن مجموعة من الجرائم التي اعتبرها بمثابة "عمل إرهابي" وقد تم خلال إجتماع وزراء الخارجية للإتحاد الأوروبي في هولندا من أجل بحث أبرز القضايا المتعلقة بخطط مكافحة الإرهاب بتاريخ 16 نوفمبر 2001 حيث قامت بلجيكا بتقديم مشروع لتعريف الإرهاب تمثل في " **تعرف الظاهرة الإرهابية بأنها مختلف الأفعال الإجرامية التي ارتكبت بنية الإرهاب الجسيم للعامة بهدف إجبار سلطة مثل الدولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير هياكل الدولة أو المجتمع أو منظمة دولية**" .[4]

أما تعريف وزارة الخارجية الأمريكية للإرهاب فهو " العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة ويهدف عادة الى التأثير في الجمهور

[1]-محمد عوض الهزايمية،قضايا دولية (تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى) ، ، بيروت، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2007 ،ص 47.

[2]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،،الارهاب ومحاربته في العالم المعاصر ، ،د ب،كتب عربية د ط ،2006، ص 21.

[3]- إدريس عطية ،تهديدات الارهاب الدولي في شمال افريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المدرسة الوطنية ، ع 04 ، العليا للعلوم السياسية ،2015،ص 30.

[4]- ادريس لكريني،التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو افغانستان الى احتلال العراق) ، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية ،ط1،2005،ص 108.

والرأي العام".[1] فاللجوء الى المتفجرات وخطف وقتل الناس الأبرياء يعطي للجماعات الإرهابية صفة الاعتباطية في اختيار ضحاياهم مع بعض الإرهابيين الفوضويين يوجهون عنفهم ضد المجتمع ككل ومع أنهم قد يكونون قلة من العدد إلا أن بوسعهم نشر الخرف وعدم الاطمئنان في كل مكان،[2] فالإرهاب يستعمل ضمن إستراتيجيته الحرب الغير متناسقة والتي تتصف بأوضاع يملك فيها أحد أطراف النزاع قوة وهيمنة تفوق قدرة الطرف الآخر ،وبالتالي لا يملك الطرف الأضعف المقدرة لدحر الطرف الآخر ولذلك يستخدم أساليب عنيفة وترهيبية .[3]

ففي عهد عصبة الأمم تم إعداد اتفاقيتين:

الأولى تتعلق بمنع وقمع الإرهاب والثانية تتعلق بإنشاء محكمة جنايات دولية لمحاكمة المتهمين بارتكاب الأعمال المنصوص عليها في الإتفاقية الأولى ولكن الإتفاقيتين لم تطبقا لعدم حصولهما على الأصوات المطلوبة للمصادقة عليها من الدول، وقد عرّفت المادة الأولى من الإتفاقية الإرهاب الدولي على أنه: **الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى جمهور** ". وفي مشروع تقنين الجرائم ضد سلامة وأمن البشرية المقدم للأمم المتحدة سنة 1954 جاء في نص يتناول الإرهاب ضمن قائمة الجرائم التي عددتها المادة الثانية الفقرة السادسة كما يلي: "**مباشرة سلطة الدولة أنواعا من من النشاط الإرهابي في دولة أخرى أو تشجيعها إياه أو سماح سلطات الدولة بنشاط منظم ،الغرض منه تنفيذ أفعال ارهابية في دولة أخرى**".

كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة سنة 1977 القرار 147/32 تحت عنوان "التدابير الرامية إلى منع الإرهاب " الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يهدد الحريات الأساسية ودراسة ،ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشئ البؤس وخيبة الأمل ،والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواحهم البشرية بما فيها أرواحهم هم ،محاولين بذلك إحداث تغيرات ".[4]

أما الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فقد جاء في الباب الأول ضمن المادة الأولى منه حيث جاء في تعريفها للإرهاب هو:" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه ،يقع تنفيذا

[1]- محمد المصالحة، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب ،المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 21، مركز دراسات الوحدة العربية،2009 ،ص 64.

[2]- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، تر مركز الخليج للأبحاث ، د ب،مركز الخليج للأبحاث ط1،2004،ص651.

[3]-اتش روبتز ريتشاد، ، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية ، تر فؤاد سروجي، ،الاردن، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2008،ص 498.

[4]- إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الاقليمي ،مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية،قسم الحقوق، جامعة الجزائر، د س ،ص ص 183-184.

لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

وأردفت الاتفاقية باعتباره جريمة حيث عرفت الجريمة الإرهابية: هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي ، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة،أو التي لم تصادق عليها:[1]

– اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 1963/09/14.

– اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 1970/12/16.

– اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال الغير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 1971/09/23 والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال 1981/05/10.

–إتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في 1973/12/14.

– إتفاقية إختطاف وإحتجاز الرهائن والموقعة في 1979/12/17.

– إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983 وما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

أما الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب فقد جاء: ضمن الفقرة الثالثة من المادة الأولى " يعتبر عملا إرهابيا":[2]

"أ"– أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو للأحكام هذه الإتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات أو السلامة البدنية أو الجريمة أو إلحاق إصابة أو وفاة أي شخص أو مجموعة أشخاص أو قد يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي وأن يتم ارتكابه بقصد:

[1]- مرسوم رئاسي رقم 98-413 مؤرخ في 18 شعبان عام 1419 الموافق 7 ديسمبر سنة 1998 يتضمن المصادقة على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب . انظر الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) : العدد 93، ديسمبر 1998.

[2]- مرسوم رئاسي رقم 2000-79 مؤرخ في 4 محرم عام 1421 الموافق 09 أبريل سنة 2000، يتضمن التصديق على إتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو/ جويلية سنة 1999، انظر الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)العدد 30 ، 28 ماي 2000.

1. ترهيب أو إثارة حالة من الهلع أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه على المبادرة بعمل أو الامتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه أو العمل على أساس مبادئ معينة .
2. إعاقة السير العادي للمرافق العمومية أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور أو خلق وضع عام متأزم .
3. خلق حالة تمرد عارمة في البلاد.

"ب"- أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تشجيع أو محاولة أو تهديد أو تآمر أو تنظيم أو تجهيز أي شخص بقصد ارتكاب أي من الأعمال المشار إليها في الفقرة "أ" من "01" إلى "03".

أما القانون الجزائري فقد أدرج قسما مكررا " بعنوان" الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية ، ويُعرف الفعل الإرهابي أو التخريبي في المادة "87" : يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي .[1]

وعلاوة على ذلك ينبغي التفريق بين ما هو إرهابي وما هو كفاح مشروع وممارسة أشكال النضال ضد الإستعمار وقوى الإمبريالية الإستعمارية والميز العنصري، فكثيرا ما يستخدم مصطلح الإرهاب "بهدف قمع بعض الحركات التحررية" بوصفها منظمات أو حركات إرهابية رغم اعتراف المجتمع الدولي بشرعية نضالها، ومع الأسف كان هناك تراجع في المواقف الدولية التي لم تفرق بين ما هو مشروع وغير مشروع خاصة عندما يتعلق الأمر بالنضال من أجل التحرر وتقرير المصير .

فهناك اتفاق دولي على مفهوم الكفاح المسلح المشروع للشعوب المستعمرة التي تناضل من أجل التحرر وهذا ما أقرته الهيئات والمنظمات الدولية ومنها هيئة الأمم المتحدة، فهي إذا تعترف بمشروعية نضال وكفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الإستعمارية أو العدوان الخارجي الأجنبي بجميع الوسائل حتى المسلحة منها وفي بعض الأحيان نجد أن هذه الحركات التي تناضل من أجل التحرر تتلقى دعما خارجيا من دول وعدة هيئات تعاطفا وتضامنا معها، وبالتالي لا يجب الخلط بين الكفاح المسلح أو

[1]-زيان سبع ،الارهاب الدولي بين اشكالية تحديد المفهوم والتناول الدولي للظاهرة ،مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون، قسم الحقوق ،جامعة سعد دحلب، 2005،ص 21.

المقاومة المسلحة التي تسعى لنيل إستقلالها بمفهوم الإرهاب وهو ما نجده حاليا يستعمل كأداة تطويعية لبعض البلدان الكبرى على بعض حركات المقاومة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فالفعل الإرهابي إقترن بالأعمال التي تتم بطريقة عنيفة بهدف كسب الدعاية الإعلامية وبث الخوف والرعب بين الناس وغالبا ما يستهدف الإرهابيين ضحايا أبرياء لا علاقة لهم بالضحايا المستهدفين، فهذا التمييز بين الضحايا الفعليين والأطراف المستهدفة هو ما يميز الإرهاب عن المقاومة أو الكفاح المسلح من أجل نيل الإستقلال، فإذا ما تم المقارنة بينهم نجد أن أعمال العنف التي يقوم بها هي نفسها التي يقوم بها الإرهابي لكن هي مقصودة لفئة معينة ولا تستهدف الأبرياء فالفدائي يحارب لما يعتقد أنه فيه خير له ولوطنه فهو يسعى لتحقيق المصلحة العامة عكس الإرهابيين الذين يسعون لتحقيق مآرب شخصية.[1]

فالمقاومة تنشأ كرد فعل من جانب الشعب إزاء موقف معين، يكون فيه مصير الدولة مهددا من طرف قوى أجنبية تحاول إستعمارها، فيهب أفراد من الشعب تلقائيا أو يكونون في تنظيمات معينة من اجل الدفاع عن أنفسهم ووطنهم، فالدفاع عن النفس والوطن واجب شرعنته جميع الإتفاقيات والمنظمات الدولية.

وحتى لا نقع في هذا الخلط لا بد من ضبط مكونات النضال الوطني ضد الإحتلال بهدف عدم الوقوع في الخلط بين ما هو نضالي وفعل إرهابي :[2]

- ✓ إن ميثاق هيئة الأمم المتحدة وهو الذي وافقت عليه خمسين دولة في مؤتمر فرانسيسكو عام 1945 انظمت إليه أنذاك 149 دولة كأعضاء في الجمعية العامة للأمم الأم المتحدة والذي مؤده :حق الشعوب في تقرير مصيرها ضد أي مستعمر أجنبي باستعمال كافة الوسائل حتى العسكرية منها.
- ✓ يجب أن تكون هذه الأعمال _ النضال المسلح_ داخل الأراضي المحتلة ولكن إذا استحال تنفيذها بالداخل فهي مشروعة بالخارج على الدولة المعتدية فقط وليس أيا كان .
- ✓ أعمال المقاومة وجب أن تكون موجهة للقوات المسلحة وليس لمواطني دولة الإحتلال، أو الأطراف التي ليس لها علاقة باحتلال الأراضي كخطف السواح الأجانب.

وسنبرز أوجه هذا الاختلاف من خلال الجدول التالي:

[1] -lamagna dal , distinguishing between the resistance and terrorism : 24/03/2016,htp/www.haffing tonpost.com/ dal.lamagna..

[1]- فريدة بلفراق، مدى تأثير الارهاب الدولي على حق تقرير المصير ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون العام، قسم الحقوق ،جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2007/2006، ص 395.

الجدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين المقاومة والإرهاب.[1]

أوجه الاختلاف	أعمال المقاومة	أعمال الإرهاب الدولي
في ما يتعلق بدور الشعب	تكون هناك رغبة شعبية كبيرة للإنضمام للمقاومة	لا تلقى الأعمال الإرهابية أي قبول من الشعب بل هي محل استنكار وخروج عن الشرعية.
من حيث الدافع النفسي والمعنوي	يكون دائما الدافع الوطني هو المحرك لقيام المقاومة واستمرارها إذ تعمل من أجل الشعب المنبثق منه	بعدها عن الدافع الوطني بل تكون غالبا كأداة لصالح المستعمر أو أعداء الأمة أو المصالح المادية والذاتية
من حيث المستهدف بأعمال العنف	هنا العنف موجه ضد قوى الإستعمار والإستبداد وأعوانها، التي لها دور في دعم الإحتلال أو العنصرية والهدف نيل الاستقلال.	ضحايا الإرهاب في الغالب أبرياء من الذين لا علاقة لهم بالنزاع والهدف من هذه الأعمال الدعاية لها بغض النظر عن الضحايا والأهداف المتوخاة.

وبالتالي فإن النضال بكافة الوسائل السياسية والعسكرية ما هو إلا صورة من أسمى أشكال المقاومة والحرية والتي تكافح من أجلها الشعوب، الأمر الذي يكفل لهم حرية الرأي والتعبير وحق تقرير المصير بمختلف الوسائل المشروعة، ولذلك نجد أن جميع الأعراف والقوانين الدولية اعترفت بهذا الحق وأقرته في مواثيقها وما إقرار القانون الدولي بالآليات التي تكفل الحصول على هذه الحقوق وعلى رأسها الكفاح المسلح والمقاومة المشروعة ضد قوى الاحتلال خير دليل على ذلك. إذا لا ينبغي الخلط بين ما هو مقدس ومشروع يسعى من أجل التحرر و ما هو غير شرعي ومنبوذ من جميع الأديان والمجتمعات يسعى لنشر وبث الخوف والرعب.

[1]- فريدة بلفراق ،المرجع نفسه، ص 378 .

المطلب الثاني: دوافع وأشكال الإرهاب

للإرهاب مسببات تجعل من هذه الجماعات تقوم بهكذا أعمال عنف ترهيبية من أجل الوصول إلى غاياتها ،كما للإرهاب عدة أشكال سوف نوردها كالآتي:

أولا : الدوافع

- ✓ دوافع دينية : وتتمثل في المعتقدات والأفكار الذي يتشبع بها الأفراد ضنا منهم أنهم هم الأفراد الخيريين وأن الباقي منحرف وجب تطويعهم وهو ما يجعل هؤلاء أكثر ميلا للسلوك الإرهابي.
- ✓ دوافع ذات نزعة إيديولوجية : وهو كثير ما يحصل في المجتمعات التي تعرف تعدد الاثنيات ،حيث تقوم جماعة بالدعوة للانفصال عن الدولة التي تتواجد فيها ،كما أنه قد تستعمل أعمال وأساليب ترهيبية من أجل الوصول إلى هدفها _ الانفصال_ .
- ✓ دوافع عرقية : ترجع إلى أزمة الهوية التي توجد داخل المجتمع ومعنى ذلك أن الولاء لا يكون للدولة ،وإنما لجماعة أو طائفة أو قبيلة وهو ما يساعد على إثارة الصدامات وبالتالي ظهور الإرهاب.[1]
- ✓ دوافع ذات طبيعة سياسية: وتتمثل المسببات السياسية فيما يلي :

أ. التدخل في شؤون الدول الداخلية مما يعطي الفرصة للتنظيمات الإرهابية بالتواجد .

ب. العدوان واستخدام القوة لإنتهاك الاستقلال السياسي للدول أو سيادتها الإقليمية وهو ما حصل في كثير من الحالات: العراق ،الصومال ،ليبيا ، مالي.

ت. محاولة فرض السيطرة على الشعوب وما ينجم عن ذلك من تشريد وتهجير للأهالي من موطنهم الأصلي.

- ✓ دوافع ذات طبيعة تنموية واقتصادية:

أ. الظلم الاجتماعي والإستقلال السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

ب. الإستغلال الأجنبي لموارد البلاد الطبيعية.

ت. تهميش الأفراد والمناطق من الناحية التنموية يؤدي إلى زيادة فرص التنافس مابين الأفراد أنفسهم، وهو ما يؤدي إلى السلوك الإرهابي في المجتمع نظرا لعدم وجود مساواة وعدالة اجتماعية.[1]

[1]-عثمان الهلالي نشأت ،تجارب عربية ناجحة في تنظيم وتجهيز الارهاب " التجربة المصرية،في: مجموعة مؤلفين. قدرات الأجهزة الامنية وأثرها في جهود مكافحة الارهاب ، الاردن،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 ،2014،ص 67.

ثانيا: أشكال الإرهاب:

للإحاطة بكافة أشكال الإرهاب أمر في غاية الصعوبة، فلا أقل من أن نتناول أغلب هذه الأشكال وخاصة تلك التي نالت حضها من من التطبيق في الأمر الواقع العملي، بهدف التعرف على طبيعة كل واحدة منها، حيث تتعدد أشكال الإرهاب وفقا لتعدد الباحثين الذين تناولوا ظاهرة الإرهاب وكذلك باختلاف مشاربهم الفكرية والمرجعية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ✓ **الإرهاب الفردي:** يقصد به ذلك الإرهاب الذي يتعمد إرتكابه على أفراد معنيين سواء قاموا به بمفردهم أم إطار تنظيمي يضم جماعات منظمة، وعادة ما يكون هذا الإرهاب موجها ضد الأنظمة السياسية ويتميز هذا النوع بانتشاره واستمراريته وتنوع أهدافه وأساليبه ووسائله، كم أنه من الممكن أن يضم بين كنفه معظم أشكال الحركات الإرهابية بداء من المجموعات الفوضوية ومرورا بالمجموعات الإثنية الإنفصالية، وإنتهاء بالمجموعات الثورية الراديكالية، والمجموعات العنصرية المحافظة.[2]
- ✓ **الإرهاب المحلي/الداخلي:** وهو تلك الأعمال الإرهابية التي تقوم به التنظيمات الإرهابية داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف أو نظرا لوجود صراع بينها وبين السلطة فالأعمال الإرهابية لا تتعدى حدود الدولة وبالتالي فإن حتى هذه الأعمال تختلف عن تلك التي لها بعد خارجي، حيث تعتمد التنظيمات الإرهابية في العموم على القدرات المحلية دون الرجوع إلى مرجعيات دولية، كما أن الأعمال التي تنفذها تكون ضد مواطني تلك الدولة وغالبا ما يستعمل هذا النوع أسلوب المباغتة.[3]
- ✓ الإرهاب الدولي: وهو الإرهاب الواسع النطاق الذي يأخذ بعدا دوليا أو طابعا إقليميا، فالإرهاب يشمل الأفعال المادية الموجهة ضد الفرد والجماعات أو المؤسسات ولكن كيف يمكن أن يتسع الإرهاب ليصبح دوليا ؟ أي كيف يمكن معرفة أن هذا النوع من الإرهاب دوليا؟ ، ويكون التعرف على هذا من خلال :[4]

1- وقوع العمل الإرهابي في أكثر من دولة.

2- تأثر حاملي جنسية أكثر من دولة بالعمال الإرهابية كضحايا أو مصابين.

---

[1] محمد عوض الهزايمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

[2]- نهاد عبد الاله عبد الحميد خنفر،التمييز بين الارهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة النجاح الوطنية فلسطين،2005،34.

[3]- مريم براهيمي، التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011، ص 56.

[4]-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 92-93.

3- تنوع وتباين جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي إلى أكثر من دولة .

4- وقوع العمل الإرهابي في دولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها القائمين بتنفيذ العمل الإرهابي.

5- وقوع هذا العمل الإرهابي في أماكن دولية أوسائل نقل دولية كالطائرات والسفن والأماكن والمنظمات الدولية.

6- تجاوز أثار ونطاق العمل الإرهابي أراضي دولة واحدة عند حدوثه على أرض دولة ثانية ضد رعايا دولة ثالثة أو ضد تجمع دولي يجمع أكثر من مواطني دولة واحدة.

7- التجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي في أماكن أو في دولة أخرى غير دولة التنفيذ .

8- أن يكون العمل الإرهابي قد وقع بفعل تحريض دولة ما أو بواسطتها أو مساندتها.

9- فرار كل المجموعة أو بعضها الى دولة أخرى بعد تنفيذهم لعملياتهم الإرهابية.

- ✓ **الإرهاب المعلوماتي:** يعتبر أحد الأشكال المعاصرة لممارسة الإرهاب حيث أصبحت الجماعات الإرهابية تستخدم التقنيات المعلوماتية الحديثة كالإنترنيت، ووسائل التواصل الاجتماعي " وأتساب، تويتر ،فايسبوك" والبريد الالكتروني ووسائل الإعلام بهدف الترويج لأفكارها، مستهدفة بذلك فئة الشباب من أجل تضليلهم وبالتالي يتم تجنيدهم ضمن صفوفها ، كما يستخدم هذا النوع ضد الدولة بهدف ضرب _ أحد مؤسساتها بالخصوص المؤسسة العسكرية وهذا من أجل خلق حالة إحباط نفسي للجنود، وباستعمال الفيروسات بالنسبة للمؤسسات من أجل قرصنة حساباتها وهو ما يسمى حاليا بحرب الفيروسات، فالإرهاب قد كيف نفسه مع متطلبات التكنولوجيا المعلوماتية وأصبح يجند لها من الكفاءات ذات الدرجة العلمية العالية والتي لا توجد حتى في مؤسسات الدولة.[1]

[1]-رنا مولود سبع ،ماهية الارهاب وتأثيره على واقع حقوق الانسان(فرنسا وبريطانيا نموذجا) ،دراسات دولية ،ع 49،2011، ص 177.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل فإنه يمكن استنتاج ما يلي :

1. ارتبط الأمن في المقاربات التقليدية بحماية الدولة من الخطر الخارجي الذي كان متمثلا في الدول الاخرى وهذا ماركت عليه الواقعية والتي تنطلق من مسلمة الفوضوية في النظام الدولي وبالتالي تبقى الدولة دائما في إستعداد مع زيادة قوتها والحافظ عليها .أما الليبرالية والتي ظهرت على إثر فشل الواقعية في تحليل وتفسير واقع العلاقات الدولية فقد قامت بنقد مسلمات الواقعية وأعطت بديلا لها وظهر ذلك في تركيزها على الاعتماد المتبادل ضرورة خلق منظمات دولية وعصبة الأمم التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية أكبر دليل على ذلك لكن هذه العصبة لم تستطع أن تحقق أهدافها والمتمثلة في الحافظ على السلم والأمن الدوليين فلم تستطع من منع قيام حرب عالمية ثانية وهو ما طرح العديد من التساؤلات حول المدرسة الليبرالية ومسلماتها.
2. قام المقاربات النقدية على دحض كل المسلمات التقليدية الوضعية وجاءت بمفاهيم جديدة لتفسير واقع العلاقات الدولية فلم تعد الدول الفاعل الوحيد في النظام الدولي وأدي بروز مشاكل الهويات والقوميات التي افرزها عالم ما بعد الحرب الباردة إلى ضرورة الإعتماد على أدوات تحليل أخرى كالفرد والمجتمع .
3. تعتبر إسهامات مدرسة كوبنهاغن بمثابة نقلة نوعية في الدراسات الأمنية بتوسيعها موضوع الأمن من خلال ليشمل عدة قطاعات غير العسكرية .
4. عدم وجود إتفاق شامل حول تعريف الإرهاب جعل منه مفهوم معقد يوظف طبقا لمصالح وأهداف كل دولة، كما تم التطرق إلى تعريف المقاومة المسلحة والشرعية ضد الإحتلال نظرا للخلط الذي أصبح بين المفهومين فالمقاومة فعل يهدف إلى التحرر من سيطرة الاستعمار أقرته شرعيته المعاهدات والمواثيق الأممية في حين أن الارهاب هو فعل يسلك ك طرق اعنف من أجل تحقيق أهدافه ولو بقتل الأبرياء.

الفصل الثاني :

الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي (التحديات والرهانات)

تتسم الظاهرة الإرهابية في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل بالخصوص بالتعقيد ولفهم مسببات الإرهاب فيها تستوجب منا دراسة جيو استراتجية للمنطقة وكذا فهم التركيبة البشرية والإجتماعية، حيث تعيش الدولة في ظل أزمات تهدد كيانها كالفشل الدولتي والصراعات القبلية والإثينية التي تنخر المجتمع، فضلا عن المشاكل الإقتصادية والتنموية التي زادت من تحديات الدولة والمجتمع ككل في الساحل وهو ما خلق بيئة مناسبة للنشاط الإرهابي والإجرامي، ومن خصوصيات الظاهرة الإرهابية في الساحل أنها تتميز بالحركية والديناميكية فيما يخص الأساليب وطرق تنفيذ العمليات الإرهابية وسهولة التأثير في المجتمعات القبلية والتي نسجت معها علاقات مكنتها من الحصول على كافة أشكال الدعم المادي ومعرفة مسالك المنطقة الوعرة في الصحراء، هذا ما ساعدها في التحرك والإختباء من رقابة الأجهزة الأمنية التي تجد صعوبة في مراقبة هذه الحدود الشاسعة. حيث أدت الأزمة الليبية إلى الإنفلات الأمني في المنطقة الذي كان له تأثير مباشر على منطقة الساحل الإفريقي وهو ما استغلته الجماعات الإرهابية وكثفت من نشاطها في ظل انعدام الرقابة الأمنية والإنتشار الرهيب للسلاح . كما أدت أقلمة النشاط الإرهابي إلى وجود تحديات أمنية لدول منطقة الساحل وحتى الدول المجاورة لها كالجزائر نظرا لوجود تماس حدودي هدد في كثير من المرات الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر.

ونتيجة للتدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي تزايد النشاط الإرهابي وهو ما حذرت منه العديد من دول المنطقة الذي كان له انعكاسات على أمنها الوطني. كل هذه المسببات والعمليات الإرهابية التي فرضت التدخل الأجنبي سنتناولها من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول : الأهمية الجيو–استراتيجية للساحل الإفريقي

بحث كثير من المفكرين في أهمية العوامل الجغرافية وأثرها في قوة الدولة، ووصلوا إلى وجود علاقة مباشرة بين هذه العوامل وقوة الدولة أو ضعفها، فالإنسان ابن البيئة التي نشأ فيها لديه اتصال وتفاعل مما يحدث فيها، فكل ما يحدث يؤثر بشكل مباشر عليه، علاوة على ذلك تلعب هذه العوامل دورا مهما في التأثير على سلوك الإنسان والدولة لتعطيها بذلك ميزة القوة أو الضعف.[1] كما تلعب العوامل الجغرافيا دورا كبيرا في الحفاظ على أمن الدولة القومي، فالدول المطلة على المسطحات المائية تكون أكثر اتصالا بالعالم الخارجي سواء كان ذلك على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وحتى السياسي .

وقد نبه الى ذلك المؤرخ الامريكي "**الفرد ماهان**" الذي ربط بين قوة الدولة والبحر مبرزا أهمية البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الجيو–استراتيجية فهي عامل قوة بالنسبة للدول، بالمقابل نجد أن الدول المغلقة أو "الحبيسة" والتي ليس لها أي حدود بحرية واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا ويحرمها من الإتصال بالعالم فهي تسعى للوصول إلى ممرات ومنافذ بحرية [2].

وهذا هو الشأن بالنسبة إلى لبعض دول الساحل الإفريقي، حيث أدت شساعة وطبيعة الجغرافيا وانغلاقها على الممرات الدولية إلى ضعف الدولة في بسط سيطرتها على كامل جغرافيا الدولة، مما أنتج لنا هشاشة أمنية استغلتها الجماعات الإرهابية والإجرامية نتيجة هذا الضعف الأمني وتصبح هذه الجغرافيات الخاوية مرتعا لها، ليس هذا فقط ولكن حتى أن موقع وموارد الدولة دائما تكون صوب أعين الدول الكبرى نظرا لوجود مصالحها خصوصا إذا كانت للدولة مضائق دولية استراتيجية ، عموما سنحاول ضمن هذا المبحث التعرف على العوامل الجغرافية لمنطقة الساحل ،وكذا فهم أسباب تواجد الجماعات الإرهابية فيها ،مما أعطى للدول الكبرى الفرصة للتدخل في شؤونها والتنافس في ما بينها حول منطقة الساحل الافريقي.

[1]-هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 146.
[2] - المرجع نفسه ، ص 147.

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية والبشرية لدول الساحل الإفريقي

الساحل يعني في اللغة العربية : الشاطئ،[1] أما من الناحية الجغرافية فيشمل المنطقة الشبه الجافة التي تقع بين منطقتي الصحراء الكبرى في الشمال، والسافانا في الجنوب، غربا من موريتانيا مالي والنيجر حتى الحدود الشرقية لأثيوبيا على البحر الأحمر مرورا بالجنوب الجزائري والليبي وتشاد وإلى غاية بوركينافاسو لشمال نيجريا والسودان،[2] وهناك إقتراب آخر لتحديد مجال منطقة الساحل الإفريقي وهذا وفق لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل الإفريقي التي تم إنشاؤها عام 1971 Comité Inter– Etate de Lutte Contre La Sécheresse Au le Sahel. ، حيث يضم تعريفها تسعة دول وهي: بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، تشاد، وهناك من يحدد الساحل الإفريقي بخمسة دول رئيسية وهي: موريتانيا، مالي، النيجر ،تشاد،السودان.[3]

وقد حددها مهدي تاج بأنها عبارة عن شريط يمتد خطه من شمال نواكشط عاصمة موريتانيا إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة أتبرة في حين يمتد الخط السفلي من دكار عاصمة السنغال إلى غاية البحر الأحمر، ويمتد هذا الشريط على طول 5500 كلم وعرض يتراوح بين 400 و500 كلم.[4] ولعل أوسع تحديد لمنطقة الساحل الإفريقي ذلك الذي ينطلق من الجهة الشرقية من البحر الأحمر شرقا إلى امتداد المحيط الأطلسي غربا المطل على موريتانيا مرورا بالصومال، جيبوتي، إريتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا بمحيط جغرافي وجيو–سياسي إلى امتداد ثاني شمال الإمتداد الأول (الجزائر والشريط الحدودي لليبيا) وإمتداد ثالث على جنوب غرب الإمتداد الأول ينطلق من السنغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينافاسو، ونيجيريا[5]. وتتحلى هذه المنطقة وبشكل ثابت بخصائص طبيعية وجغرافية جد متميزة قوامها أربعة عناصر هي: الجفاف، المجاعة،التصحر،الحرارة المرتفعة جدا،وهي عناصر تدل بمعانيها ودلالاتها وكذلك بتداعياتها وآثارها على حجم المأساة التي تحتضنها.[6]

---

[1]-____ ,sahil , 03/04/2016,http:// www.new world encyclopedia.org/entry/main..

[2]-مراد شحماط، تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الافريقي وحدوده، في: بلهول نسيم (محرر). حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1 ،2016، ص 66.

[3]-أمينة بوبصلة،التنافس الامريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة مابعد الحرب الباردة ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03 ،2012/2011،ص 14.

[4]- مراد فول، الانفلات الامني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن ،في : بلهول نسيم (محرر) . حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،2016،ص 91.

[5]-اسماعيل دبش، الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي(منذ 2010)،استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ،ع 01، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ،2014،ص ص 54-55.

[6]- عمار بوزيد، الساحل الافريقي في عين الاعصار ، مجلة الجيش ،ع 651،2010،ص 30.

خريطة رقم 01: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

المصدر : http://www.danasrge.top/sahel-in-africa-map

وتبلغ مساحة هذه الدول أكثر من سبعة ملايين كلم وبتعداد سكاني بلغ سنة 2014 أزيد من 135 مليون نسمة، وتعتبر "مالي والنيجر " الدول التي تحتوي على مساحات شاسعة وبكثافة سكانية منخفضة لا تفوق عن 20 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد، أما الدول الاخرى الصغيرة لديها منافذ تطل على البحر "كالسنغال" إذ يصل معدل الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع الواحد الى 50 نسمة وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

جدول رقم 02 : الكثافة السكانية في دول الساحل الإفريقي.

البلد	عدد السكان (مليون)	معدل الزيادة السنوية الطبيعة (%)	الكثافة السكانية(نسمة لكل كيلومتر مربع)	اجمالي معدل الخصوبة(متوسط عدد الاطفال لكل امرأة)
بوركينافاسو	17.9	3.1	65	5.9
تشاد	13.3	3.3	10	6.6
اريتريا	6.5	2.6	56	4.7
غامبيا	1.9	3.1	169	5.6

[1] - jean pierre giengant and others ,demographic challenges of the sahel : . 04/04/2016, http/:www.prb.org/publications/articles.aspx

غينيا بيساو	1.7	2.5	48	5.0
مالي	15.9	2.9	13	6.1
موريتانيا	4.0	2.6	4	4.1
النيجر	18.2	3.9	14	7.6
السينغال	13.9	3.2	71	5.3
السودان	38.8	5.2	21	5.2

إذا من خلال الجدول نلاحظ مدى انخفاض نسبة السكان في الكليومتر المربع الواحد وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة الجغرافية الصحراوية للدول الساحل ،حيث يتمركز غالبية السكان بالقرب من ضفاف الأنهار والأدوية في حين نجد في المناطق الصحراوية عدد قليل من السكان أو منعدمين بالأساس وهو ما يدل على تركز السكان في مناطق جغرافية معينة وبالتالي لا يوجد توزيع سكاني متوازن.

أما الصحراء الكبرى التي تتميز بها منطقة الساحل تعتبر من أكبر الصحاري المدارية في العالم، وتمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا على طول 3000 كلم ومن الإقليم السوداني وبداية المناطق الإستوائية جنوبا حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط وجبال الأطلس شمالا على طول 1500 كلم، وهي مناطق جرداء تغطي جزاءا كبير وسط إفريقيا وشمالها وتكاد تمثل حاجزا طبيعيا بين شمال إفريقيا ووسطها، وتشمل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا، وجزء من تونس، والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان بحيث كانت الساحل الإفريقي قديما طريقا أساسيا خصوصا للتّجار والبرر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وكانت المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد، بالإضافة إلى توافر عدة موارد طاقوية (البترول ،الغاز، الفحم)، ومعدنية(الحديد،الذهب،النحاس ...) بها ماجعلها محل أنظار القوى الكبرى ضمن أجنداتها الجيو–استراتيجية.[1]

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي المتواجد بها فنظرا لطبيعة المنطقة الصحراوية القاحلة، ونتيجة نذرة تساقط الأمطار بها وارتفاع درجات الحرارة، فإن أغلب السكان يمارسون الرعي(المواشي والأبقار،الجمال)، حيث يعتبر المصدر الاساسي لقوتهم اليومي.

[1] - عامر ناصر ،الاتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي وانعكاساتها على مستقبل الامن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03 ،2013/2012، ص ص 49-51.

التعددية الإثنية/ العرقية في دول الساحل : يصعب فهم مصطلح الإثنية نتيجة تعدد المفاهيم والتعاريف المطروحة بشأنه، غير أنه لكي نطلق على جماعة ما مجتمعا إثنيا لا بد من تلاقي المعايير التالية: [1]

- لابد للجماعة من إسم وذلك ضروري لأنه الرمز الشخصي للجماعة لأن افتقار الإسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور.
- التاريخ والذي يمثل الذاكرة الجماعية التي ترص الإلهام الفكري للجماعة وهذا التاريخ غالبا ما يكون سببا في الشعور والإحساس بالماضي والمصير المشترك.
- الإشتراك في ثقافة واحدة تقوم على توليفة من اللغة والدين والقوانين والعادات والمؤسسات والزي والموسيقى والحرف والمعمار والطعام، ولا بد للجماعة شعورها بالإرتباط لإقليم تستوطن فيه .
- الإعتقاد الراسخ في الأصل المشترط الذي يربط الجماعة قيما بينها ،مع اشتراكها في تراث وقيم وعادات واحدة،وهو غالبا ما يكون عبارة عن اساطير تناقلتها الدول.

فمنطقة الساحل تتميز بالتعدد الإثني والثقافي ويعود ذلك لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب القارة، وأخرى خارجية ترجع بالأساس إلى الإستعمار الذي تعرضت له دول المنطقة من خلال القرنين الماضيين،[2] مما جعل التجانس الإجتماعي ضعيفا على مستوى الدولة في الساحل، فمجمل الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها فنجد مثلا في مالي :" البامبارا Bambara ، السونغاي Songhai ، والبولس Peuls ، والكانوري Kanouri ،والتوارق Touarge ، والعرب" وفي النيجر نجد الهاوسا Haoussa ، الجرما Djerma ،السونغاي Songhai ،البولس Peuls ،الكانوري Kanouri ،التوراق Touarge،والعرب" بالنسبة للتشاد فيقطنها :" العرب السودانيون 30.3% ،الباقرمي Bagmirmes ،الكريش Kreish،التيدا Tedas ،مبوم Mubms ،ماساليت Massalits،تاما Tams ،موبو Moubous ،كانوري Kanouri ،هاوسا Haoussa،والعرب " ونجد في السودان يعيش كل من " العرب المسلمون في الشمال " و"البانتو المسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب" ،بالنسبة لبوركينافاسو يتواجد بها كل من " موسي Mossi،بامبارا Bambara ،مور More، البولس Peuls ،الديولا Dioula ".[3]

[1]-أحمد إدابير،التعدد الاثني والمشكل الأمني في مالي (دراسة كرونولوجية لتمرد الطوارق منذ 1963 إلى 2012) ،في : بلهول نسيم (محرر). حوارت الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 407.

[2]- مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3]- أسماء رسولي، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات والدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص 80.

من خلال ما تقدم ذكره نلاحظ هذه التوليفة الإثنية الموجودة داخل الدولة الواحدة في منطقة الساحل الإفريقي، كما لا حضنا تواجد أقلية واحدة على عدة دول وقد ساهم في هذا الإستعمار نتيجة وضعه لحدود قاسية لم تراعي التعدد الإثني والعرقي بالمنطقة وهو ما شكل لاحقا بؤرا للتوتر مابين الأقليات في الدول وحتى الدول أنفسها .

المطلب الثاني : الجغرافيا السياسية

يعتبر النمط السياسي العالمي الذي يهتم بتقسيم الأقاليم السياسية على سطح الأرض بمثابة المكون الأساسي لمجال الجغرافيا السياسية، والإقليم السياسي هو ذلك الجزء من سطح الأرض الذي له خصوصيات تفرده/تميزه عن غيره من الأقاليم الأخرى، ويشمل الملامح الناجمة عن القوى السياسية والأفكار العقائدية التي تتولد عنها هذه القوى والتي تتمثل في السيطرة السياسية لحكومة ما على منطقة ما ذات حدود سياسية خاصة.[1] إذ أنه لا يمكن إدراك خصائص منطقة ما والسياسيات التي ينبغي تطبيقها فيها دون إدراك خصوصياتها الجغرافية ومعرفة تاريخها وهذا هو الشأن بالنسبة لفضاء الساحل والصحراء الإفريقي باعتبارها أحد أهم المناطق الهامة سواء من ناحية البلدان المحيطة بها(غرب إفريقيا،القرن الإفريقي ،شمال افريقيا ودول المغرب العربي)،أو الدول الكبرى في العالم " الولايات المتحدة الامريكية ،فرنسا،الصين) ،فهي تحتوي على ثروات باطنية هائلة وعلى رأسها النفط والغاز ،وكذلك المواد الأولية كاليورانيوم، ليس هذا فقط وإنما تعتبر من أهم المعابر الدولية للنفط والغاز للأسواق العالمية للطاقة ،وخير مثال على ذلك مشروع الأنبوب الغاز الممتد من نيجيريا إلى المتوسط عبر الجزائر ولهذا تتكالب حولها الدول الكبرى خاصة الصناعية منها لضمان تأمين امدادات النفط والغاز .[2]

كما تتوفر المنطقة على إمكانيات هائلة في الطاقات البديلة عبر أشعة الشمس الساطعة فيها، وهي التي يمكن تعوضها عن حاجاتها الأخرى،[3] إذ أن منطقة الساحل الإفريقي هي ذلك الفضاء الجيو–سياسي الفاصل بين المغرب العربي وما كان يعرف في السابق "ببلاد السودان "، فهي همزة وصل بين افريقيا

[1]- فتحي محمد ابو عيانة،دراسات في الجغرافيا السياسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دس ن،ص 33.
[2]- رابح لونسي، فضاء الساحل والصحراء (استراتجيات وسناريوهات)، استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، ،ع 02، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ،2014، ص93.
[3]- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا ، الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، ص 12.

الشمالية المطلة على البحر الابيض المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء،[1] مشكلة نقاط التماس المباشر والغير مباشر مع منطقتين:

- ✓ الأولى (التماس المباشر): يشمل كل من:[2]
  1. المغرب العربي وشمال إفريقيا .
  2. منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي .
  3. دول غرب إفريقيا.
  4. المحيط الأطلسي عبر موريتانيا .
- ✓ الثانية(التماس الغير مباشر) ويشمل كل من :
  1. الخليج العربي والشرق الأوسط .
  2. البحر الأبيض المتوسط عبر الجزائر .
  3. المحيط الهندي عبر بوابة القرن الإفريقي .

كل هذه الميزات جعلت منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الجيو- سياسية التي تثير القوى الكبرى نظرا لما تمتلكه من خصائص إقتصادية، وجيو –سياسية أكسبتها تنافسا دوليا.[3]

فالدول الكبرى التي تسعى إلى الزعامة على العالم قد وضعت العديد من الإستراتيجيات المبنية على أسس نظرية، من بينها نظرية "ماكيندر" القائلة أنّ السيطرة على أوراسيا هي السيطرة على العالم ككل، وبالمقابل نجد نظرية "ماهان" التي تركز على التخوم البحرية، أما الأمريكي "سبيكمان" فنظريته تقوم على السيطرة على البحار والمحيطات والتي جُسّدت خلال الحرب الباردة من خلال تطويق الولايات المتحدة الامريكية للإتحاد السوفيتي، وما تطبقه الآن من خلال محاولتها الإنتشار العسكري في القارة الإفريقية (غرب إفريقيا، أفريكوم)، لكن نجد هناك نظرية للأمريكي " روبرت ماكلان" ترى خلاف ذلك ،حيث تقول أنّ منطقة الساحل والصحراء مهددة بموجات من الفوضى نتيجة الهجرات المتعددة ، وبروز عدة أزمات فيها كما سيشكل العامل الديمغرافي والذي من المتوقع أن يصل إلى ملياري نسمة في 2050 أزمة لدى دول أوروبا القريبة منها مما وجب إيلاء الإهتمام بهذا الفضاء، هذا على المستوى الظاهري

[1]- مخلوف ساحل، الساحل الافريقي بين صراع النفوذ ومتطلبات الأمن ، ورقة بحث قدمت في اشغال الملتقى الساحل ضمن استراتيجية القوى المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 02 مارس 2015، ص 170.
[2]- سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[3]- مراد شحماط، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ضمن استراتيجيات الدول لكن على المستوى الخفي منه – فالمنطقة ذات أبعاد إستراتيجية – لا يستبعد تطبيق نظرية الفوضى الخلاّقة .[1] فبالنسبة إلى العديد من الدوائر سواء كانت أمنية أو هيئات دولية أو مركز بحوث أكاديمية، فإن منطقة الساحل الإفريقي تصنّف في المناطق الأكثر تهديدا في العالم نتيجة النشاطات الإرهابية التي تعرفها المنطقة والذي لا يمكن الإستهانة به، فإذا كانت مواجهة الإرهاب في هذه المنطقة تقع ضمن نطاق مكافحة الإرهاب الدولي كإطار عام، فللمنطقة خصوصيات معينة تحددها المقاربات الأمنية للدول المرتبطة بها .[2]

المطلب الثالث : تشخيص واقع الدولة في الساحل الإفريقي

تعاني الدولة في الساحل الإفريقي من عدة مشكلات تهدد كيان الدولة ومن جملة هذه المشكلات الأزماواتية اللااستقرار السياسي وتزايد حدّة الصراعات والحروب بين العسكريين والسياسيين، كما أن مستوى الحريات المدنية وحقوق الإنسان متدني حيث لا يزال الإضطهاد في دول الساحل يهدد حياة الأفراد.[3] ضف إلى ذلك التدهور الإقتصادي ومشكل الجفاف الذي ضرب المنطقة أكثر من مرة والصراعات الإثنية .

فعلى المستوى الإقتصادي : تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين أفقر بلدان العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية ومعدنية ،إذ أنه بدلت عدة محاولات لإختزال الفقر في المنطقة على مدى عقدين كاملين إلا أن مآلها كان الإخفاق حيث تزايدت هوة الفقر التي تفصل بين القارة الإفريقية وباقي دول العالم .[4]ولإدراك مدى تفاقم الوضع المعيشي في الساحل الافريقي سنرصد بعض الارقام التي توضح نسبة الفقر وتدني مستويات التنمية في هذه المنطقة، فمؤشر الفقر في مالي هو 60.2%، وبوركينافاسو 58.3%، النيجر 56.4%، بالمقابل يقدر في المغرب 46.2%، والجزائر 21%، وحسب برنامج الامم المتحدة من أجل التنمية أن 46.2% من سكان منطقة الساحل الإفريقي يعيشون بـ 01 دولار يوميا، فعلى سبيل المثال يعيش قرابة سكان مالي بدولار واحد يوميا، كما أن قيمة الإنتاج الداخلي الخام في هذه الدول أصغر بـ

[1]- رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص 94.
[2]- مصطفى كراوة،ظاهرة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي(الخلفيات وسبل مواجهته) ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 03 ،2013/2012،ص 57.
[3] -robert.k Hitchcok, sub-saharan africa : enniromment politics: 01/04/2016, http:/ / www.cultura survival.org/tak.action,.
[4]- يحي زبير ،الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل (منع الحرب ومكافحة الارهاب)، مركز الجزيرة للدراسات ،2012 ، ص03.

75 مرة من تلك المسجلة في الدول المتقدمة، فبالنسبة للأمم المتحدة فإن نسبة الأفارقة الذين يعيشون في ظروف مدقع قدرت بـ40% مابين 1990 و 2010،أي حوالي 414 مليون شخص .

وبالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء بلغت نسبة الفقر 20.63% في سنة 2010، كما أن معدل الحياة لا يتعدى 50 سنة، علاوة على ذلك يمكن تقسيم الفقر في منطقة الساحل إلى الفقر الريفي والحضري حيث تبلغ نسبة الفقر الريفي في مالي بـ76% مقابل 30% للفقر الحضري، وفي النيجر تتعدى نسبة الفقر الريفي 68% مقابل 30% للفقر الحضري ، في حيت تقدر نسبة الفقر الريفي في بوركينافاسو بـ 55% مقابل 45% بالنسبة للفقر الحضري.[1]

وقد أودى الجفاف الكبير الذي شهدته منطقة الساحل الافريقي عام 1914 بحياة مليون شخص متسببا في ظهور مجاعة كبيرة، باعتبارها منطقة صحراوية تعرف شحا وندرة في تساقط الأمطار وقد تم في عام 1973 إنشاء مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل بهدف التخفيف من حدّة اثار الجفاف المتكررة التي تصيب المنطقة، وفي 1990 جاءت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأُنشأ مكتب الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر والجفاف والذي اتسع نطاقه ليصبح عالمي بدل ما كان مقتصرا على دول السحل والصحراء في البداية ، بالإضافة الى ذلك تم تأسيس الصندوق الدولي للتنمية والزراعة في 1977.[2]

وتتمثل جملة التحديات الإقتصادية في ما يلي :[3]

- ✓ إنعدام الارادة السياسية في اتخاذ خطوات فعالة وجادة لخلق بيئة مواتية للإستثمار الأجنبي وفق بنى ومرتكزات التفكير الإستراتيجي للتخطيط.
- ✓ غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية أدى إلى إنتشار الفساد على كافة المستويات التي تعرقل تدفق الإستثمارات بالرغم من وجود قوانين ولوائح مشجعة للاستثمار.
- ✓ الإقتصاد الريعي وعدم فعالية القطاع الخاص .
- ✓ تآكل الطبقة المتوسطية التي هي عماد أي إقتصاد نامي وديناميكي .

[1]- مصطفى بن عبد العزيز،التحديات الكبرى في منطقة الساحل ، أشغال الملتقى الساحل ضمن استراتيجية القوى ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ،الجزائر ،02 مارس 2015 ، ص ص 45-46.

[2]- __ sahil , op cite.

[3]-الشيخ العلوي،تجمع الساحل الخماسي "تنسيق في ظل التعقيدات"، 04/ 2016/04. ،من الموقع الالكتروني: http://www.studies aljazerra.net/ar/reports/default.html.

كما تشهد الدولة في الساحل الإفريقي أزمة مؤسساتية وسياسية وشرعية حيث نجد سيطرة نخبة ما على الحكم ولا وجود للتداول السلمي على السلطة وإن وجد يكون بالإنقلابات العسكرية، ضف إلى ذلك هو أن الأنظمة السياسة قد احتفظت بملامح الحقبة الاستعمارية لا سيما سياسة القمع وتضييق الخناق على المعارضة السياسة فأصبحت بذلك دولة تسلطية. فالأنظمة السياسية لهذه الدول تشهد إنشارا للفساد وغياب للديمقراطية وإنعدام الحكم المؤسساتي فمعظم هذه الدول لا تملك سيطرة فعلية على كامل تراب الدولة بل سلطتها تقتصر على العاصمة ونواحيها .[1] فغياب دولة المؤسسات في الساحل الإفريقي أدى بها إلى التأثر بالبنى السسيولوجية التقليدية التي تظهر في البناء السياسي والإجتماعي والإقتصادي لهذه الدول .[2]

هكذا يظهر أن الدولة في الساحل الإفريقي قد فشلت في تحقيق البناء السياسي والمؤسساتي في الدولة ،حيث تفتقد أغلبية الأنظمة السياسية الى الشرعية السياسية نتيجة الإنتشار الرهيب للفساد في أجهزة ومؤسسات الدولة .

فأزمة الشرعية السياسية وما ينجم عنها من القضايا المتعلقة ببناء الدولة يلاحظ تجدر وتشبث الأنظمة السياسية بالسلطة والذي أفرز بدوره أزمات سياسية أنتجت لنا شرخا وهوة بين الأنظمة السياسية وشعوبها، ثم إعطاءها بعد دولي نتيجة فشل السلطة السياسية وهو ما يكون ذريعة لبعض القوى للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، من أخرى فمعظم دول الساحل الإفريقي تعاني من مشكلة الفساد بكافة أنواعه وهو ما يهدد كيان الدولة، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 فإن أكثر من 70% من دول منطقة الساحل الافريقي لم تتجاوز 03 من 10 على سلم الفساد مما يبرر حجم الفساد المستشري في المنطقة.[3]

وهذه بعض مؤشرات الفساد في منطقة الساحل في القطاع العام لسنة 2014 و 2015 على التوالي .

[1]- خالد يايموت،الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في الساحل وغرب افريقيا ، 2016/04/12، من الموقع الالكتروني: www.aasate-
http:// com/home/international/section /fundantlism.
[2]- ساحل مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 171.
[3]- مراد شحماط ، مرجع سبق ذكره، ص ص 70،71.

الجدول رقم03 : جدول تصنيف مؤشرات الفساد في دول منطقة الساحل الإفريقي

الرتبة	الدولة	سنة 2014	سنة 2015
95	مالي	32	35
99	النيجر	35	34
61	السنغال	44	44
147	تشاد	22	22
161	ليبيا	18	16
163	جنوب السودان	15	15
165	السودان	11	12
76	بوركينافاسو	38	38
112	موريتانيا	30	31
136	نيجيريا	27	26
88	الجزائر	100	88

المصدر : http://www.transparency.org/cpi2015

على المستوى الإثني والعرقي : تؤدي العوامل القبلية والعرقية دورا هاما في عدم الإستقرار والصراعات والحروب التي تشهدها القارة الإفريقية عموما ودول الساحل الإفريقي بالخصوص [1]، إذ يتفق الباحثون حول أهمية الر ابطة الأساسية للجماعة العرقية فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، والبعض الآخر يذهب إلى رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي وقد يضيف الإتجاه الثالث إلى ذلك خصوصيات التكوين النفسي، ومن مميزات الرابطة العرقية:[2]

- تتميز بكونها جزء من الروابط الإجتماعية كونها وراثية مكتسبة فهي تعبر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.

[1]- نجم الدين سنونسي،دورالقبيلة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، ع 8،أبريل 2011، ص 125.
[2]- عبد الرحمن حسن حمدي ، الاسباب والانماط وآفاق المستقبل ،الصراعات العرقية والسياسية، مجلة قراءات افريقية ،ع 01، اكتوبر 2004، ص ص 45-46.

- تتميز بمشاركة الأفراد في جملة من القيم والمعتقدات وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو آخر تلك الموجودة في المجتمع .
- تتسم الرابطة العرقية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية .

فالدولة في منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الدول التي تعرف تعدد عرقي وديني، بحيث يؤدي هذا التعدد إلى صراعات تأثر بشكل سلبي على المجتمع والدولة في آن واحد ومن المرجح أن تضل الدولة تعاني هذه المشاكل والتغلب عليها حاليا أمر غير وارد نظرا للإنقسامات و الشروخات في طبيعة المجتمع في منطقة الساحل حيث نجد مشكلة التوارق في كل من مالي والنيجر وبلدان أخرى كان آخرها في شمال مالي في 2012[1]، وكذلك نجد دولة تشاد منقسمة بين عرب الشمال المسلمين وبين افارقة الجنوب المسحيين والوثنيين، حيث يشتّد الخلاف بين قبائل الشمال الذين يحاربون أنفسهم بضراوة في السيطرة والتسيد على الجميع، كما نجد أنه يوجد صراع حتى بين زعماء القبيلة نفسها كقبيلة "سارا" القبيلة الرئيسية في جنوب البلاد.[2]

فالمشكلة الرئيسية لدى الدولة في الساحل الإفريقي هي كيف يتم تحقيق الانسجام مابين هذه الجماعات الإثنية العديدة ؟ ، فكل جماعة لديها ثقافتها ولغتها وديانتها، لاسيما أنها تعيش في ظل ظروف التخلف والتهميش والإقصاء، وهي كلها عوامل تهدد الوحدة الوطنية وتعرقل عملية الإنسجام الإجتماعي[3] وهو ما يتيح للجماعات الإرهابية الفرصة من أجل استغلال هذه الإنقسامات والصراعات لصالحها .

الفشل الدولاتي: ويعني تلك الدولة التي ليس بمقدورها تحقيق أمنها بجميع مستوياته لمواطنيها مع العجز التام لكل مؤسساتها عن القيام بوظائفها وعدم قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية بهدف تحقيق مصلحتها، فتكون بذلك عرضة للإبتزاز والمساومة من قبل الفواعل الإقليمية والدولية وهو يؤدي بالضرورة إلى التدخل في الشؤون الداخلية لهته الدول وبالتالي إنتفاء السيادة ولاوجود لإستقلالية اتخاذ القرار [4]، وهناك من يطلق عليها تسمية " **دولة الأمر الواقع** " أي أنه تكون السياسة الرسمية للدولة الفاشلة والسيادة الفعلية من حيث الممارسة على أرض الواقع وإقامة علاقات مع الخارج تحت سلطة دولة الأمر الواقع _

[1] - yun Liu , china and shahel-saharan inslability : interests and policies : 11 /04/2016 , http//:www.rcssmideaste.org/en/subsections/18/essays.papers.

[2] -محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، مصر، دار الامين طبع نشر توزيع، 2006، ص 50.

[3] - خديجة بوريب، الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي (الواقع والرهانات)،المجلة العربية للعلوم السياسية،ع 42، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2010 ، ص 76.

[4] - مراد فول،مرجع سبق ذكره، ص 94 .

الدولة الأجنبية_،وقد خلص التقرير السنوي لسنة 2005 الذي ساهم في إعداده كل من صندوق دعم السلام The Fund For Peaice ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreign Policy حول الدولة الفاشلة إلى أن هناك حوالي ثلثين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تعرف العديد من مخاطر الإنهيار أو قريبة منه، حيث تم احصاء حوالي 60 دولة من دول العالم تم تصنيفها تراتبيا – حسب مجلة فورين بوليسي– تعرف اللااستقرار ،وهذا بالاعتماد على مقياس يتضمن اثني عشر (*)(12) مؤشرا [1].

فكل هذه المؤشرات موجودة لدى الدولة في منطقة الساحل كعملية فشل بناء الدولة نتيجة الممارسات التي انتهجتها بعد الإستقلال ليس هذا فقط بل أدت ممارسات الإنظمة السياسية إلى تهديد الفرد والمجتمع داخل الدولة، بالإضافة إلى فشلها في تحقيق الأمن ومراقبة حدودها ومناطقها الصحراوية الشاسعة [2]، بحيث تظهر منطقة الساحل من بين أكثر المناطق في العالم التي شهد حالة من الإنهيار والإنفلات الأمني التي أنتجت آثار سلبية على سكان المنطقة، بالإضافة إلى غياب قيم الدولة الحديثة الذي أدى إلى الهشاشة والإنكشاف الأمني والإقتصادي والإجتماعي الناجم عن أزمات الهوية والعرقية التي نخرت المجتمع والدولة وهو ما ساعد ظهور الدولة الفاشلة – أمنيا ومجتمعيا– [3].

---

[1]- ادريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في منطقة الساحل الافريقي "أولوية بناء الامن بدل اسيتراده"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،ع 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2014، ص 87.

(*) المؤشرات الإثني عشر:

-1 :(تصاعد الضغوط الديمغرافية : زيادة عدد السكان،وسوء توزيعهم والتوزيع العمراني،والنزاعات المجتمعية...الخ).

-2 اللاجئين والمهجرين: الحركة السلبية والعشوائية للاجئين او الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (أمراض، نقص الغذاء، المياه الصالحة،التنافس على الارض،مشكلات أمنية للدولة ..).

-3 الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة،والاستثناء السياسي والمؤسسي ، سيطرة اقلية على الاغلبية...).

-4 الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة الادمغة،هجرة الطبقات المنتجة من للدولة،الاغتراب داخل المجتمع).

-5 غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل،مستويات الفقر،تزايد النزاعات الاثنية لهذه الاسباب ...).

-6 الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي،وسعر الصرف،الميزان التجاري،معدلات الاستثمار،تقييم العملة الوطنية،معدل النمو والتوزيع،الشفافية والفساد،والتزامات الدولة المالية...).

-7 فقدان الدولة للشرعية يؤدي إلى "إجرام الدولة" في المؤسسات وفي العملية السياسية ما يكثر مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني... وانتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة...).

-8 التهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (ألا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس،والصحة والتعليم والتوظيف،نمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الامن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي ...).

-9 الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الانسان (الحكم العسكري،قوانين الطوارئ والاعتقال السياسي ،والعنف المدني، غياب القانون ،تقييد الصحافة ،خوف الناس من السياسة...).

-10 تشتت الامن قد يخلق دولة داخل دولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش ،هيمنة النخبة العسكرية ، ظهور النزاعات المسلحة،ظهور قوة امنية توازي الامن النظامي للدولة ...).

-11 تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة،استخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تذكر بتجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى أو التطهير الإثني ...).

-12 تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، تدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية ...). انظر عبد السلام يخلف ، منطقة الساحل ومنطق المفاهيم : من الدولة الفاشلة الى مسؤولية الحماية،ورقة بحث مقدمة في أشغال الملتقى الساحل ضمن استراتجية القوى ، الجزائر ،المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 02 مارس 2015، ص ص 36-37.

[2]- مراد فول، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3]-عبد الحليم غزلي، الإستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة الساحل الصحراوي ، ورقة مقدمة ضمن اشغال الملتقى الساحل ضمن استراتجية القوى ،المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، الجزائر، 2015،ص 71.

ومن خلال الإطلاع على نماذج لدول منطقة الساحل الافريقي مثل "مالي والنيجر وتشاد" يمكن إدراك ثلاث سمات أساسية للعجز الوظيفي والفشل البنيوي لهذه الدول وهي كالأتي:[1]

- ضعف على مستوى الإطار العام للدولة نتيجة ضعف الترابط الإجتماعي .
- بالإمكان انتشار وانتقال التفكك من المستوى الإجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل الغير العادل والغير منتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.
- الاستقرار في دول الساحل هو بمثابة تهديد للسلطة القائمة،حيث تظهر معارضة للشرعية السياسية تهدد وجودها.

فيما يخص الجانب الأمني تشهد منطقة الساحل الإفريقي العديد من الجماعات الإرهابية التي تنشط على مستوى هذا الفضاء حيث تنظم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي يعتبر التنظيم الارهابي المركزي في منطقة شمال افريقيا والساحل الافريقي ،بالإضافة إلى تنظيم بوكو حرام الذي يسعى حسب معتقداته إلى تطبيق الشريعة الاسلامية ومحاربة التعليم الغربي.

المبحث الثاني: العوامل المسببة للإرهاب في منطقة الساحل الافريقي(2015/2007)

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية تنموية تهدد استقرارها واستقرار الدول المجاورة لها ومما زاد من خطورة هذه التحديات تزايد وتيرة النشاط الإرهابي خصوصا بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 2011 أين أصبح الوضع الأمني يعرف انفلاتا غير مسبوق استثمرته هذه التنظيمات حيث حصلت على الأسلحة الثقيلة التي لم تكن تملكها من ذي قبل، كما جعلت من بعض الأماكن الغير مراقبة مواطئ وملاذا لها،كما أدى انهيار الدولة في مالي في 2012 إلى تسهيل نشاطها الإرهابي وظهور تنظيمات جهادية استطاعت الإنتشار والتمدد في ظرف وجيز بسبب الإنفلات الأمني في المنطقة والذي كان له إنعكاسات على الأمن الوطني الجزائري وهو ما سنناقشه في هذا المبحث.

[4]- شاكر ظريف، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى"دراسة في الأسباب والإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسة، ،ع 41، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014 ،ص 94.

المطلب الاول : عوامل الظهور والتمدد

شكل مطلع الألفية الجديدة تحولا جذريا في منطقة الساحل الإفريقي على المستوى الأمني كان من أهمها اختطاف 32 سائحا اوربيا في 2003 في الصحراء الجزائرية من قبل الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) نتيجة الخناق والحصار العسكري الذي كان مفروضا عليها من طرف الأجهزة الامنية الجزائرية، مما أدى بالجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى نقل نشاطاتها الإرهابية إلى منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى[1]، كون هذه المنطقة تعرف فشل دولاتي خصوصا في ظل النزاع الترقي المالي والنيجيري والإنقلابات العسكرية في موريتانيا وكذا صور العنف السياسي ومطالب الإثنيات والعرقيات بالإنفصال، بالإضافة إلى كل ذلك شجعت ميوعة الحدود في منطقة الساحل الإفريقي على تنقل الأشخاص ومختلف السلع والجماعات الإرهابية والإجرامية مما أكسبها موقع جيو- استراتيجي لمخيمات تدريب الإرهاب بعد الحصار الذي عانت منه في شمال إفريقيا وبلدان المغرب العربي في ظل الحرب الدولية على الإرهاب وهو ما جعل من هذه الجماعات تبحث عن منافذ جغرافية أكثر أمانا.

ومن أسباب إنتشار الإرهاب في الساحل هو الطابع الإسلامي لا سيما أنها تضم أكبر تجمع سكاني إفريقي مسلم، فهي منطقة تماس لما هو مسيحي وإسلامي وما هو إثني، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية السودان على أنه دولة إسلامية راعية للإرهاب .

أما العامل الآخر الذي ساعد في تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل هو إنتشار الأسلحة بشكل خاص[2]،حيث استفادت الجماعات الإرهابية من تدفق الأسلحة والميليشيات من ليبيا نتيجة سقوط نظام العقيد معمر القذافي فيما يعرف بالثورات العربية في 2011.[3]

ومن أبرز الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي:

- ✓ **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (AQMI)**

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو التنظيم المركزي للإرهاب بمنطقة الساحل وترجع جذوره إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية (GSPC) قد تشكلت في 1998 والتي انبثقت هي نفسها من الجماعة الاسلامية المسلحة(GIA) الأكثر عنفا ودموية في الجزائر وهو ما

[1]-عبير شلغيم،التدخل الفرنسي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي 2012-2013،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03،2014/2013،ص 32.

[2]- أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر 03، ص ص 117-118.

[3] - yun Liu, op cit .

أدى بحصول خلاقات داخلها،[1] وفي 2006 قد حصلت الأجهزة الأمنية المغربية على وثائق من خلال تفكيكها لخلية إرهابية بالدار البيضاء كان محتواها حول إتحاد هذه الجماعات الإرهابية في تنظيم مركزي يضم عدة فروع تتقاسم الأدوار على حسب المناطق ومن أبرز الجماعات المذكورة:[2]

1- الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائر .

2- الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة.

3- الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.

4- الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة.

وفي سبتمبر 2006 أعلن أيمن الظواهري عن إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة وأعلن (مباركته لهذا الإتحاد) بين التنظيمين، غير أن الإعلان رسميا عن التحاقها بالقاعدة المركزية في أفغانستان كان بتاريخ في 24 يناير 2007 في بيان رسمي صدر باللغة العربية وأصبح اسمها (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي)،ويصادف هذا التغيير في 2007 بداية أقلمة التنظيم سواء من ناحية المقاتلين إذ نجد جنسيات مختلفة أو حتى من ناحية المناطق الذي بدأ ينشط فيها[3]، فالجماعات الإرهابية في مجملها تسعى الى :

- ✓ تحقيق أهداف سياسية بهدف الحصول على مقابل قد يكون تحرير بعض قياداتها .
- ✓ اتخاذ العنف كوسيلة للحصول على مساحة إعلامية واسعة.[4]

ويتميز تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي بالمرونة مما شجع عناصر غير جزائرية للإنضمام للجماعة (مغاربة وتونسيين وماليين وتشاديين وموريتانيين وليبيين) وأسهمت في القيام بعمليات تهريب الأسلحة والإغارة على القوافل بعمليات اختطاف السياح وطلب الفدية، وقام التنظيم بعدة عمليات استهدفت مصالح حكومية وقوات جيش وشرطة وأهدافا غربية خصوصا تلك العاملة في مجال المحروقات

[1] - ___ ,Al qaeda in the islamic maghreb (AQIM) :06/04/2016, http// :www.terrorism/ symbols/al -qaeda-magherb-html #3.

[2]- guidére Mathieu, Al-Qaïda à la conquête du maghreb(le terrorisme aux portes de l'europ),èditions du rocher,2007,p p 32-33.

[3]- guidére Mathieu,Al-Qaïda au maghreb islamique : le tournent des révolutions arabes ,maghreb -machrek eska, N 208,2011,p 1-3

[4]-. liess Boukra ,le terrorisme :définition -histoire -idéologie et passage à l'acte, paris,chihab éditions ,2006,p198.

بالقواعد النفطية،وقدم قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي فاتورة اعتماد القاعدة في القيام بعدة عمليات استهدفت العديد الاهداف منذ سنة 2007 [1]. وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم 04 :أهم العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من 2007 الى 2015.

التاريخ	البلد	العمليات الارهابية
11ابريل 2007	الجزائر	هجوم انتحاري على مقر الحكومة ،والهجوم الثاني على مقر محافظة الشرطة لشرق العاصمة
جويلية 2007	الجزائر	هجوم انتحاري في معسكر على خلف 10 قتلى عسكريين
06 سبتمبر 2007	الجزائر	محاولة اغتيال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتفجير خلف 22 فتيل.
08 سبتمبر 2007	الجزائر	تفجير سيارة مفخخة بشمال دلس اسفر عن مقتل 28 من افراد حرس السواحل.
11ابريل 2007	الجزائر	تفجير مكتب الامم المتحدة بالجزائر والمجلس الدستوري بسارة مفخخة اسفرت عن مقتل 41 موظف.
24ديسمبر 2007	موريتانيا	تبادل لإطلاق النار مع الجيش وقتل اربعة افراد من عائلة فرنسية.
19 اوت 2008	الجزائر	هجوم انتحاري بالقرب من أكاديمية الشرطة بيسر يخلف 43 قتيل
23 جوان 2009	موريتانيا	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي يقتل عامل اغاثة امريكي اثناء محاولة اختطافه من نواكشط
29 نوفمبر 2009	موريتانيا	اختطاف ثلاثة عمال إغاثة اسبانيين ،وأطلق سراحهم في 10 مارس 2010 مقابل دفع فدية من الحكومة الاسبانية بلغت 12 مليون دولار
19 ابريل 2010	النيجر	اختطاف مواطن فرنسي والمطالبة بالافراج عن بعض السجناء ، لكن تدخل القوات الفرنسية والموريتانية أدى الى قتله من طرف التنظيم.
16سبتمبر 2010	النيجر	خطف خمس فرنسيين يعملون لحساب شركة اريفا وأطلق سراحهم في 2013

[1]-مليكة فريمش ،القاعدة في المغرب العربي وإستراتيجية محاربتها، في : بلهول نسيم (محرر) .حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، ، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع،،ط1، 2016، ص 259.

15 ابريل 2011	الجزائر	مهاجمة نقطة تفتيش بتيزي وزو أدت الى مقتل 17 جندي.
26 اوت 2011	الجزائر	هجومين انتحاريين احدهما استهدف الأكاديمية العسكرية بشرشال والثاني استهدف الوزير الاول اسفر عن مقتل 18 شخصا
16 يناير 2012	الجزائر	اختطاف والي اليزي بعد مهاجمة موكبه بالقرب من الحدود الليبية وتم انقاذه من طرف القوات الليبية في اليوم الموالي
11سبتمبر 2012	ليبيا	مجلس الشيوخ الامريكي يحمل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي المسؤولية الهجوم على القنصلية الامريكية في بنغازي والذي قتل فيها السفير الامريكي
16 يناير 2013	الجزائر	الهجوم على قاعدة تيقنتورين بعين أميناس واحتجاز عمالها كرهائن لمدة أربع أيام ،ليتدخل الجيش يحرر الرهائن وأسفرت عن مقتل 37 رهينة.
نوفمبر 2013	مالي	خطف وقتل اثنين من الصحفيين الفرنسيين في شمال مالي
20ابريل 2014	الجزائر	وضع كمين لجنود جزائريين كانوا عائدين من الاقتراع قرب تيزي وزو اسفر عن مقتل 14 جندي
جوان 2014	مالي	القاعدة ببلاد امغرب الاسلامي تعلن مسؤوليتها عن هجوميين منفصلين على مركبات الامم المتحدة
05 يناير 2015	مالي	القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي يعلن مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع في باماكو
09 يناير 2015	مالي	الهجوم على موكب للأمم المتحدة بكيدال

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الموقع الالكتروني: http://www.al-qaeda, in the Islamic Maghreb (AQIM).counter extremism project.htm20# onervieu.

يلاحظ من خلال عرض هذه العمليات أن معظم العمليات كانت في الأراضي لجزائرية وإن تناقصت حدتها مقارنة بسنوات 2007 و2008 و2009 ومع ذلك تبقى الأراضي الجزائرية مستهدفة من خلال القيام بالعمليات في الجنوب والتي يحاول تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي تغيير أساليبه فبعد ما كان يعتمد أسلوب الكمائن والكر والفر أصبح يلجأ إلى إعتماد الأسلوب الإنتحاري وهي الطريقة التي يستعملها تنظيم القاعدة الأم في العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى عمليات الإختطاف الذي يحقق بفضلها أموالا باهظة عن طريق دفع الفدية ويكون بذلك التنظيم الأكثر نشاطا وفاعلية مقارنة بالجماعات الإرهابية

الأخرى والخريطة التالية توضح انتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في منطقة الساحل الافريقي .

ومن أبرز قادة التنظيم :[1]

عبد المالك دروكدال: زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي

يحي أبو همام : أمير تنظيم القاعدة في منطقة الساحل

نبيل مخلوفي : زعيم إمارة الصحراء

أحمد الدغداغ : كبير المفاوضين

صلاح قاسمي : رئيس اللجنة الاعلامية

أبو عبد الله عثمان العاصمي: القاضي .

ويقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي على هيكل تنظيمي يتوزع إلى كتائب تنقسم بدورها إلى فصائل تضم 12 إلى 18 فردا على الأكثر –بهدف تسهيل تحركاتها وعملياتها نظرا للخناق المفروض عليها من طرف الأجهزة الأمنية وهي كالتالي:[2]

- كتيبة طارق بن زياد وأميرها عبد الحميد ابن زيد واسمه الحقيقي أديب حمادو ،الجناح الأكثر عنفا وتطرفا في القاعدة حيث أقدمت جماعته لأول مرة على إعدام رهينة وهو البريطاني أدوين دير في جوان 2009.
- كتيبة الملثمين وأميرها مختار بلمختار (*).
- سرية الفرقان وأميرها جمال عكاشة المكنى بيحي أبو الهمام تنشط في غرب تمبكتو شمال مالي.
- سرية الأنصار وأميرها عبد الكريم التارڤي .

فالتهديدات التي يشكلها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي أخطر على دول مثل مالي وتشاد والنيجر وحتى دول القرن الإفريقي ونيجيريا كمجال جغرافي في ظل حالة اللأمن سياسي على عكس الجزائر، حيث يقوم تقسيم التنظيم للمنطقة جغرافيا على النحو التالي:[1]

---

[1] -___, al-qaeda in the islamic Maghreb : 30/03/2016, http://www.al-qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM).counter extremism project.htm20# onervieu.

[2]- عبير شلغيم، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

(*) مختار بلمختار من مواليد 1972 بولاية غرادية سافر إلى أفغانستان في سن مبكرة جدا وعمره لا يتجاوز العشرين سنة وتلقى هناك تدريبا خاصا وقاتل إلى جانب الجهاديين العرب الأفغانيين قبل أن يعود إلى بلده حيث التحق بالجماعة السلفية للدعوة والقتال قبل أن تغير إسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ويبرز بلمختار كقائد عسكري للقاعدة في شمال مالي والنيجر وتأسيسه لكتيبة الملثمين أو الموقعين بالدماء ويعتبر المرجع الأهم للجماعات المسلحة في شمال مالي.

- ✓ منطقة شرقية نحو تونس.
- ✓ منطقة غربية نحو المملكة المغربية.
- ✓ منطقة جنوبية نحو منطقة الساحل.
- ✓ منطقة وسطية هي الجزائر .

إذ يحاول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي من خلال هذا التقسيم للمناطق توسيع وأقلمة نشاطه وعملياته جنوبا نحو الصحراء الكبرى .

ويعتبر الهجوم الذي استهدف المنشاة الغازية بتغنتورين(*) بمنطقة عين أميناس بولاية اليزي جنوب الجزائر أكثر حدث أمني مهم في المنطقة، بالإضافة إلى محاولة اختطاف الطاقم الدبلوماسي الجزائري في ليبيا من طرف جماعة مختار بلمختار والذي تصدى لها الأمن الجزائري، حيث كان هدف الجماعة أخذ الطاقم الدبلوماسي كرهائن واستبدالهم بعناصرهم الموجودة في السجون الجزائرية بعد حادثة تغنتورين.[2]

❖ **حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا (MUJO):**

تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا(Tawhid The Movement For The Unicity and Justis in West Africa) في أكتوبر 2011 بعد إنفصالها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد رفضه تشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب على غرار سرية الأنصار التابعة للتنظيم والتي أغلب عناصرها من الطوارق وتتبنى الحركة التوجه السلفي الجهادي وتهدف إلى نشرها في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل وتتكون من العرب ومن عصابات تهريب المخدرات التي إستفادت من الفوضى في ليبيا واستولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا، قاد الحركة في بادئ الأمر سلطان ولد بادي قبل أن ينشق عنها إثر خلافات مع بعض القادة الآخرين والتحق بحركة أنصار الدين ويتولى قيادتها حاليا **'حمادة ولد محمد خيرو'** المكنى بابي القعقاع [3]، كان أول إعلان لحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عن وجودها من خلال تبنيها عملية اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة في

---

[1] -أبصير أحمد طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

[2] -مليكة فريمش، مرجع سبق ذكره، ص 260.

(*) عملية إرهابية قام بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تم فيها احتجاز الرهائن بقاعدة الحياة الغازية بتغنتورين بعين أميناس في 16 جانفي 2013 والتي قامت بها "كتيبة الموقعون بالدم" بقيادة الارهابي مختار بلمختار المكنى بلعور (أو هناك من يطلق عليه السيد (ملبورو) يحمل أغلب عناصرها جنسيات أجنبية (32 ارهابي من بينهم ثلاثة جزائريين مختصين في المتفجرات) هذه المجموعة تسللت على طول الحدود الجزائرية -المالية والجزائرية- النيجرية ثم عبر ليبيا التي تشهد انهيار غير مسبوق للأمن ما يثبت أن الفعل الإرهابي ذو طابع دولي. انظر :عقبة وقازي،الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،ع 4 ،ديسمبر 2015، ص 22.

[3] - حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا ، 2016/04/28،من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12

اسبانيا ,ايطاليا في أكتوبر 2011 في ولاية تندوف (جنوب غرب الجزائر)، وقامت في 05 ابريل 2012 باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو وقامت بإعدام دبلوماسيين بعد رفض السلطات الجزائرية لمطالبها المتمثلة في الإفراج عن عناصرها المعتقلين ودفع فدية قدرت بحوالي 15 يورو .[1]

وفي جويلية 2014 أعلنت الحركة ولاءها إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ما يسمى بدولة الخلافة) وقالت في بيان بعنوان "النصرة الأزوادية للدولة الإسلامية " أن مدينة غاو في دولة مالي ولاية من ولايات الدولة الاسلامية .

❖ **حركة أنصار الدين :**

ظهرت هذه الحركة في سنة 2012 بشمال مالي ويتزعمها الشيخ "آياد غالي " فهو الزعيم الروحي للحركة وهو على دراية بتاريخ المنطقة خصوصا الطوارق كما سبق له أن تقلد مناصب سياسية حيث كان في 1991 كبير المفاوضين والممثل الشخصي للرئيس المالي أثناء المواجهات العسكري أنذاك ويعرف مسالك جغرافيتها الوعرة وطبيعة مناخها، وتعتبر الحركة نفسها بأنها الممثل الشرعي لأبناء المنطقة وهدفها الدفاع عن حقوقهم وتنمية المنطقة وحل مختلف الأزمات التي تعاني منها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية عن طريق أحكام الشريعة الإسلامية[2]. استغلت الحركة الإنفلات الأمني الذي ظهر في مالي بسبب الإنقلاب العسكري الذي حصل ضد الرئيس أمادو توماني توري لتبسط سيطرتها في المدن الواقعة في شمال مالي[3] (تمبكتو ،كيدال، غاو) ليتحول نشاطها بعد سيطرتها على هذه المناطق إلى الجنوب نحو العاصمة بماكو .

❖ **جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام):**

لا يوجد هناك تاريخ دقيق لبداية ظهور جماعة بوكو حرام غير أن أغلب الدراسات تتفق على أنه كان أول إعلان للجماعة في 2002 مع قائدها محمد يوسف، وكانت في بادئ الأمر حركة لا تتبنى العنف في فكرها ونشاطاتها في عهد أبو بكر لوان ولكن بعد رحيله إلى المملكة العربية السعودية في 2002 ظهرت الجماعة تحت عدة أسماء (المهاجرون واليوسفية وطالبان نيجيريا وبوكو حرام وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد)، وتستهجن الجماعة إستخدام وسائل الإعلام وصف "بوكو حرام" وتفضل إستخدام إسم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وعلى الرغم من التغيير الذي عرفته الجماعة في تسمياتها على مر

[1] - lebovich Andreu ,AQIM and its alliesin mali , the Washington institute for near east policy , 2013,p 02.

[2] -وهيبة دالع ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999- 2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص 154.

[3] - مراد فول ،مرجع سبق ذكره ، ص 97.

السنين إلا أن إيديولوجيتها لم تتغير من خلال سعيها الى قلب نظام الحكم في نيجيريا وإقامة الشريعة الاسلامية في الدولة ومحاربة الفساد وتكوين مجتمع اسلامي [1].

وقامت المجموعة بأول هجوم إرهابي لها في يناير 2010 بمدينة مايدغوري شمال شرقي نيجيريا وأسفرت عن مقتل أربعة أشخاص ومنذ ذلك الحين كثفت الجماعة من هجماتها الإرهابية وعلى سبيل المثال قد قصفت في 16 جوان 2011 مقر الشرطة في العاصمة النيجرية ابوجا،وفي 26 اوت 2011 فجر انتحاري آخر نفسه بمقر الأمم المتحدة في أبوجا مما أسفر عن مقتل 21 شخصا وجرح العشرات بحيث أصبحت الهجمات الإرهابية لبوكو حرام بشكل يومي[2]، وللجماعة إرتباطات مع التنظيمات الإرهابية التي تنشط في إقليم الساحل وهو ما أكده عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الجزائري(وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية حاليا) في سنة 2011 أن أجهزة الأمن الجزائرية حصلت على وثائق تثبت التعاون والتنسيق بين جماعة بوكو حرام النيجيرية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي .[3]

والخريطة التالية توضح لنا مناطق تواجد الجماعات الإرهابية السالفة الذكر في الساحل الافريقي والفضاءات المجاورة .

[1]-فريدوم أنوها،بوكوحرام وتجليات العنف الديني في نيجريا، 2016/04/30، من الموقع الإلكتروني :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/2012220115428600424.html

[2] - adibe jideofr, whate we really know about boko haram? , in boko haram anatomy of a crisis, ionnis mantzikoz , Bristol.uk, E.international relations, 2013, p 10.

[3]- شعيب العابد ،النزاع الأثني في نيجيريا وتداعياته على منطقة غرب افريقيا ، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2012/2011، ص 115.

خريطة 02 : مناطق إنتشار الإرهاب في الساحل الإفريقي

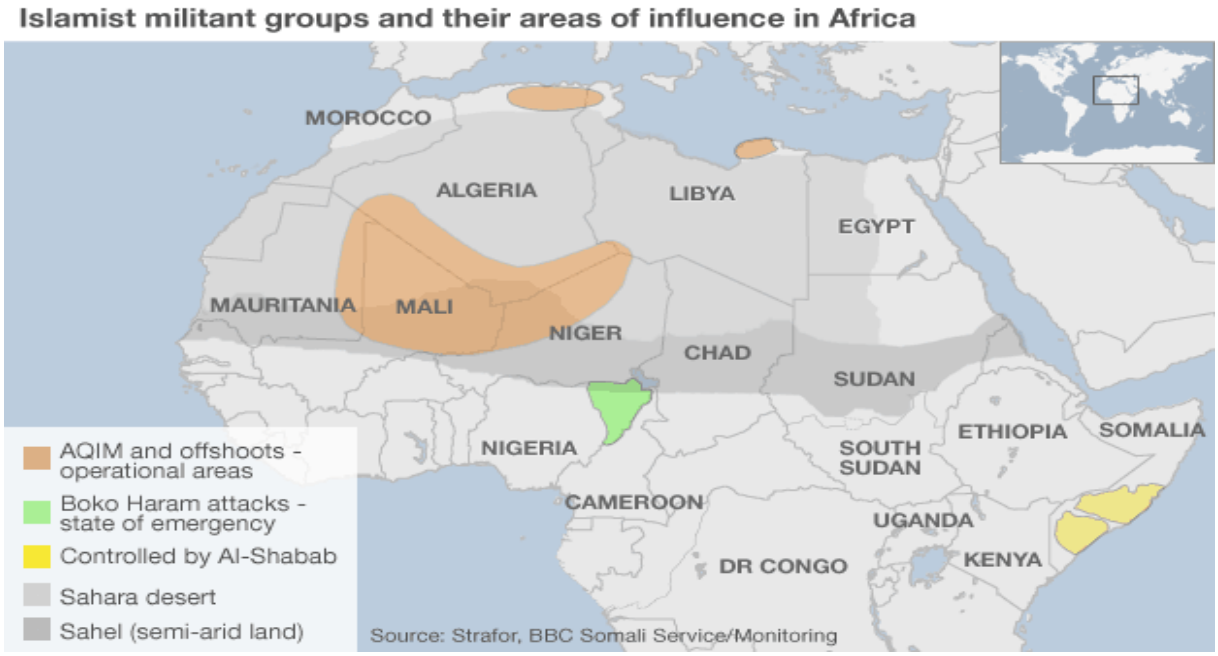

المصدر : http://www.bbc.com/news/world-europe-28298230

في 2012 أدى تحالف جماعة بكو حرام مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وجماعة أنصار الدين إلى مهاجمة الجيش المالي لأول مرة إلا أن الجيش النيجيري دائما هو هدفها الأساسي [1]،فقد زادت وتيرة عملياتها الإرهابية في شمال شرقي نيجيريا في عام 2015 على الجيش النيجيري الذي يعاني من الضعف وعدم الفاعلية ونقص المعدات والخبرات في بنيته الأساسية مما استدعى منه طلب الدعم من تشاد وتم الإتفاق على إنشاء قوة مهام مشتركة متعددة الجنسيات(MNJTF (Multi National Joint Task Forece تضم كل من نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر وبنين ومقرها بانجامينا[2].

عموما فإن ظهور وانتشار الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل يزداد من يوم إلى آخر نظرا للتحديات التي تواجه الدولة في الساحل الإفريقي، فمعظم الدول تعرف هشاشة بنيوية ومؤسساتية وعدم القدرة على القيام بوظائفها الأساسية ما يؤدي حتما في الأخير إلى فشلها في تحقيق الأمن وهو ما تنتظره الجماعات الإرهابية لبسط سيطرتها مادام أنه لا توجد رقابة أمنية للدولة على حدودها الشاسعة مما أدى إلى

[1] - ____,boko haram ,American foreign policy council, p 05.
[2] - reeve Richard ,libya : between the sahel -sahara and the Islamic state crisis: 26/04/2016, http://www.oxford research group.org.uk/publication/briefing-papers-and-reports/Libya-between-sahel-sahara-and Islamic-state-crisis.

ميوعتها، علاوة على ذلك ساعدت النزاعات والصراعات الإثنية والقبلية على استغلالها من طرف الجماعات الإرهابية وتكوين علاقات مع القبائل وهو ما أدى بالكثير من الأحيان إلى صعوبة إن لم نقل إستحالة تدخل الدولة من أجل حل هذه الصراعات، ليس هذا فقط وإنما حتى الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في مجتمعات الساحل الإفريقي كانت عاملا مساعدا على تواجد وإنتشار الإرهاب في هذه المنطقة من خلال الإغراءات والهبات التي يقدمها مستغلا فشل الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية وسياسات التهميش والإقصاء كما أدت الازمة الليبية وتداعياتها على المنطقة ككل إلى الإنفلات الأمني وفوضى انتشار الأسلحة والتي استفاد منه الإرهاب وهو ما ساعده على القيام بعمليات إرهابية هددت الامن الوطني الجزائري مباشرة وهو ما حصل على إثر حادثة الإعتداء على المنشأة الغازية بتغنتورين .

المطلب الثاني : تأثيرات الأزمة الليبية

عرفت ليبيا في 2011 حراكا إجتماعيا على غرار باقي الدول العربية (تونس،مصر) حيث تحولت الإحتجاجات السلمية منتصف شهر فبراير إلى صدامات ومواجهات عنيفة ودامية بين نظام العقيد معمر القذافي والثوار. وهو ما أدى بالنزاع في ليبيا إلى تدويله بسرعة في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن (1973) القاضي بحماية المدنيين وإقامة حضر جوي في ليبيا بهدف تضييق الخناق على جيش القذافي، بالرغم من أن نية بعض الدول (فرنسا،ايطاليا،بريطانيا) كانت واضحة منذ بداية النزاع في التدخل من أجل الحفاظ على مصالحها وتوسيعها، فالتدخل العسكري الذي حصل في ليبيا نجمت عنه إنعكاسات أثرت على المنطقة ككل (الساحل الإفريقي، والمغرب العربي) ومن أمثلة ذلك:[1]

- ✓ أدى دعم الثوار الليبيين من قبل القوى الغربية الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا إلى التحكم في مصير ومستقبل الدولة الليبية.
- ✓ تدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية الليبية أدى الى خلق مناخ مناسب لتوسيع نشاط القاعدة في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، لأن هذا التدخل سيعطي مبررا لهذه الجماعات المعادية للقوى الأجنبية علاوة على ذلك أدت الفوضى السائدة في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية إلى توفير منطقة آمنة لهذه الجماعات المتطرفة .

[1]-ولد السالك ديدي،مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي،مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع06، سبتمبر 2011، ص06 .

فالثوار الذين أطاحوا بنظام العقيد معمر القذافي قد جعلوا من مدينة بنغازي مقرا لهم بعد إعلان تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي في 05 مارس 2011 كممثل وحيد للشعب الليبي، بحيث دفعت هذه الأحداث إلى انعدام الأمن وانتشار السلاح، نتيجة غياب البنى والمؤسسات السياسية على التأطير الحسن للمرحلة الإنتقالية والتي وجدت نفسها مشدودة إلى نداء القبيلة وعصبها أكثر منها إلى البرامج والبدائل السياسية[1]، إذ مازالت تلعب القبيلة الرقم الصعب في تنظيم وقيادة المجتمع الليبي (قبائل عربية،بربرية ،وقبائل أخرى) وهي من مميزات النظام السياسي الليبي إلى غاية سقوطه.[2]

فالأزمة الليبية جعلت من الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي مترديا وهو ما تم إستغلاله من طرف الجماعات الإرهابية في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين للقيام بأعمال إرهابية نظرا لدخول التنظيم مرحلة متقدمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، فهذه المجموعات لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف وأصبحت تمتلك بعد تموقعها أنواع عديدة من الأسلحة والصواريخ[3]، كما أدى تحويل التنظيمات الجهادية معاقلها إلى محاور من أجل تسهيل التواصل فيما بينها (المغرب العربي، الساحل الإفريقي) إلى انتشارها السريع في دول المنطقة إذ أصبحت أكثر تنظيما من ذي قبل وأكثر فاعلية نتيجة الفراغ الأمني في منطقة الساحل الافريقي.[4]

وقد جعل سقوط نظام العقيد معمر القذافي والذي كان راعي الوساطة والتسوية بين الطوارق وحكومات كل من دولة مالي والنيجر لعدة عقود التوقيت المناسب للإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري في 2012/03/22 ودخول مالي مرحلة اللاإستقرار[5]،حيث أدت عودة الطوارق الذين خدموا في صفوف كتائب القذافي محملين بالأسلحة الثقيلة نحو بلدانهم الأصلية(مالي ،النيجر...) إلى وجود تحدي حقيقي لسلطات هذه الدول، وبذلك أصبحت منطقة الساحل الإفريقي غير آمنة، مما أدى بدول المنطقة إلى تعزيزات أمنية من خلال عدة عمليات قامت بها قوات الأمن للدول المجاورة لليبيا، فعلى سبيل المثال: في نوفمبر 2011 حصل اشتباك بين الجيش النيجري مع مجموعة من الطوارق العائدين من ليبيا في منطقة

[1]-منصور لخضاري،مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2]-عبد الوهاب بن يخلف،أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ع01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2014،ص 61.

[3]-أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي،مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع 06،سبتمبر 2011،ص 01.

[4]- lacher Wolfram,libya : jihadist grouth market in jihadism in africa ,germany ,stiftung wissenschaft und politik,2015,p31.

[5]-فاطمة بقدي،المسألة الطوارقية:المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل،ورقة مقدمة في التقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي،جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 24-25 نوفمبر 2013،ص 07.

"أرليت" (شمال النيجر)، كما تصدى الجيش الجزائري في 09 نوفمبر 2011 في منطقة إليزي إلى قافلة مكونة من عشر سيارات رباعية الدفع على متنها 30 شخصا قادما من ليبيا يحملون بنادق كلاشينكوف وقاذفات صواريخ ومضادات للذبابات RO07 ،كما تم الكشف من طرف أجهزة الأمن الجزائرية ترسانة كبيرة من السلاح مدفونة في الرمال بعين أميناس المحاذية للحدود الليبية اشتملت على صواريخ مضادة للطائرات وصواريخ أرض جو قادرة على إسقاط الطائرات في الجو وكمية معتبرة من الذخيرة.[1]

وفي ديسمبر 2011 قد أوفدت هيئة الأمم المتحدة بعثة من أجل تقييم التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية في المنطقة من بينها عودة مئات الآلاف من المهاجرين إلى النيجر وتشاد وموريتانيا مع العلم أن هذه الدول تعاني مشاكل إقتصادية وإجتماعية، كما أشار التقرير الذي وضعته اللجنة إلى وجود العديد من المخابئ الضخمة للأسلحة وانتشار الصواريخ والقذائف وتخوفت من وصولها إلى الجماعات الإرهابية التي تشكل مصدر تهديد لهذه الدول [2].

فالحل في ليبيا هو مستبعد نظرا لوجود العديد من العراقيل والصعوبات داخل الدولة الليبية حيث المواجهات العسكرية بين فجر ليبيا وحركة الكرامة وكذا استمرار تدفق العائدون من سوريا على المدن الليبية وهو ما يؤدي بتداعياته الإجتماعية والسياسية والعسكرية على دول الجوار والتي ستنال كل منها نصيبها من زعزعة الإستقرار الداخلي إذا حاول تنظيم الدولة الإسلامية زرع خلاياه النائمة واليقظة على السواء في الدول المحيطة بليبيا.

وتعتبر الجزائر من البلدان المعرضة للخطر جراء تمدد الدولة الإسلامية أو ما يسمى "بدولة الخلافة"غرب ليبيا وهو ما يشكل تهديد مباشرا للأمن الوطني الجزائري كون الجهة الغربية لليبيا قريبة جدا من المنشآت النفطية والغازية الجزائرية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسخر كل إمكانياتها العسكرية والأمنية من أجل مواجهة تسلل عناصر الدولة الإسلامية إلى أراضيها،فالجزائر تتخوف من حدوث أي تدخل أجنبي وتعترض على ذلك لأن من شأن ذلك أن يؤدي بالأوضاع الأمنية إلى تفاقمها أكثر هذه التداعيات تقودنا إلى منطقة الساحل والتي تعتبر المنطقة الرخوة على الحدود الجنوبية لكل من الجزائر وليبيا حيث الدولة غائبة تماما والقبائل غير قادرة على ضبط الأوضاع الامنية مما أدى بتزايد النشاط

[1]- boukhedoum Yassine,les effets de la crise en libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du maghreb - sahel ,25/04/2016,http ://www.-erta-tcrg-org/amanlyses/libye-armes-himl.

[2] -Briefing on the impact of the libya crisis on the sahil region,25/04/2016,http://www.iwhat simblue.org/2012/01/briefing .of-the-impact-of-the-Libya-crisis-in-the-sahel-region-php.

الارهابي في المنطقة خصوصا بعد الأزمة الليبية وأوضح الرئيس التشادي "**ادريس ديبي**" في صحيفة 'لوفيغاورو' **(أن الجماعات المسلحة التي كانت بلا أرض صارت لديها مواطئ قدم شاسعة في جنوب ليبيا وشمال مالي بما فيها معسكرات التدريب،وهي لم تكن تملك أسلحة فباتت تحصل عليها بسهولة من جميع الانواع والأحجام ،كما أنها كانت تعمل في الخفاء فأصبحت اليوم تعرض قوتها علنا وتبشر بتطبيق الشريعة)** .[1]

المطلب الثالث : انعكاسات الإرهاب على منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق التي تعرف هشاشة أمنية بسبب الجماعات الارهابية العابرة للحدود[2]، وأهم وسيلة يستعملها الإرهابيين من أجل التأثير على الآخرين استخدام شعارات وعبارات مقدسة: الله أكبر، الجهاد في سبيل الله، فالتأثير في وضع ما سواء كان محلي أو دولي يكون بالترهيب وهو ما سيؤدي بدوره إلى التأثير ثم التدخل فعلى سبيل المثال إختطاف الأوروبيين بالساحل الإفريقي و إختطاف ثلاث أوربيين في مخيمات اللاجئين للصحراء الغربية في 13 اكتوبر 2011 كان الهدف منه هو تأزيم الوضع والعلاقة بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو Polisario) والدول الاوربية [3].

كما نسجت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل علاقات وثيقة مع جماعات الجريمة المنظمة وشبكات تجارة المخدرات من خلال التحالف معها فالأولى تقوم بتأمين الطرق والسلع المهربة والثانية تقوم بتمويل هذه الجماعات بالأموال والسلاح في ظل بيئة تعرف الصراعات السياسية والأمنية وعدم تمكنها من مراقبة الحدود المترامية الأطراف، وهو ما استغلته الجماعات الإرهابية لصالحها من خلال حصولها على العتاد والأسلحة ومن أمثلة ذلك هو الإرهابي مختار بلمختار القيادي البارز في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي اشتهر بتهريب السجائر عبر الساحل الإفريقي[4].

ومن انعكاسات الظاهرة الإرهابية أيضا على منطقة الساحل الإفريقي هو حدة التنافس الدولي على المنطقة على إعتبار أن الإرهاب هو الذريعة لهذا التدخل المشروع، فالتدخل في الشؤون الإفريقية أصبح

[1]- رشيد خشانة ، تداعيات الأزمة الليبية على الجوار مصر أولا ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار، من الموقع الإلكتروني، 2016/04/29: http://www.alhayat.com/Articles/7931652 .

[2]-فاطمة الزهراء الفيلالي،استراتيجية الاتحاد الافريقي لمنطقة الساحل بين النوايا والإنجازات،ورقة مقدمة في أشغال الملتقى: الساحل ضمن استراتيجية القوى ،المعهد العسكري للوثائق والتقويم الاستقبالية، 02 مارس 2015،ص 137

[3]- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر تجاه الساحل الافريقي بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية:دراسة حالة الأزمة في مالي، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى الساحل ضمن استراتجية القوى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية،02 مارس 2015،ص ص 218-219.

[4]-مريم مهدي،الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر 03، 2013/2012 ،ص ص 52-55.

كله يرجع إلى الحرب الدولية على الإرهاب عبر الوطني في عدة صيغ سياسية وأمنية وعسكرية متنوعة ولعل أبرزها التدخل الأخير لفرنسا في شمال مالي [1]، بالإضافة إلى ذلك لم تتوان الولايات المتحدة في حماية مصالحها في القارة الإفريقية خصوصا في ظل الحراك السياسي والدولي المتصاعد نتيجة تأثير الإرهاب على المنطقة وتهديده لمصالحها وهو ما يمكن توضيحه من خلال ثلاث قنوات أساسية تتأثر المصالح الأمريكية منها بسبب عدم الإستقرار والفوضى التي تسببت فيها الجماعات الإرهابية :[2]

- ما يتعلق بالمصالح الأمريكية وعلاقاتها مع دول الساحل سواء في إقليم الشمال والغرب الإفريقيين وحتى شرق القارة.
- تتخوف الولايات المتحدة من إنتشار السلاح والمخدرات في أمريكا الجنوبية نظرا لعلاقة منطقة الساحل بالفناء الخلفي للولايات المتحدة.
- حماية حليفها الأوروبي من تهديدات الجماعات الإرهابية .

ومن التحديات التي تواجهها الجهود الإفريقية في ما يتعلق بمكافحة الارهاب تلك المتعلقة بإدارة مكافحة الارهاب حيث الحضور الفرنسي والأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي الذي يحد من الدور الإقليمي ويحقق مصالحهم وهو الأمر الذي يستدعي الأخذ بزمام المبادرة الذاتية في ما يخص مكافحة الإرهاب مع تحجيم الدور الأمريكي والفرنسي وليس اقصاؤه تماما باعتبار أن دول الساحل لا تتوفر على تلك الإمكانيات التي تمكنها من مواجهة التنظيمات الإرهابية وإلا سوف تصبح هذه المنطقة جاذبة وملهمة ومدربة وحاضنة ومفرخة ومصدرة للعناصر الإرهابية وبالتالي مصدرة للاأمن، ولعل أبرز تلك الدول نجد الجزائر ونيجيريا في حين نجد دول أخرى لا تولي اهتماما بالتهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية عليها،إذ ينصب إهتمام الجزائر على ضرورة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي فهو من أولويات السياسة الأمنية الجزائرية تجاه محيطها الإفريقي[3].

[1]- ادريس عطية،مرجع سبق ذكره،ص 92.
[2]-اميرة محمد عبد الحليم،الاستراتيجية الامريكية في منطقة الساحل،في : بلهول نسيم (محرر). حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط 1، 2016،ص 350.
[3]-إدريس عطية ، مرجع سبق ذكره ،ص 95.

المبحث الثالث : الساحل كمنطقة للتدخل الأجنبي

تمثل منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الجيو سياسية التي تثير إهتمام القوى الكبرى لما تتميز به من خصائص اقتصادية وجيو سياسية جعلتها عرضة لما يعرف بالتكالب الدولي على المنطقة [1]،وفي هذا السياق يرى جون جازفنيان أن افريقيا وخاصة جنوب الساحل الصحراوي يمثل لأوروبا والولايات المتحدة لعبة نفطية أي كلاهما يتبادل الأدوار في وضع سياسات المنطقة[2]،فلطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد أحد المناطق الهامشية ضمن سياسيات واستراتيجيات الدول الكبرى طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أن التطورات التي شهدها النظام الدولي والتغيرات التي حدثت في المنطقة خلال العقد الأخير أكسبها قيمة إستراتيجية دولية، وأعطاها مكانة ذات أهمية في التوازنات والصراعات الدولية، فالخصائص والمميزات التي تتوفر عليها جعلتها محل أنظار الدول الكبرى خصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وظهر في شكل تنافس من خلال قطع الطريق أمام بعضهما البعض من خلال العديد من المشاريع والإستراتيجيات.

المطلب الأول : رهانات التدخل الفرنسي

تسابقت دول أوربا الصناعية على تملك أكبر عدد ممكن من أراضي القارة الإفريقية التي كانت تنظر لها من باب الأرض التي لا صاحب لها[3]، حيث لا تزال دول الإتحاد الأوروبي ذات التاريخ الإستعماري القديم في إفريقيا اللاعب الرئيسي حيث تعتبر فرنسا أهم لاعب أوروبي يعتمد على إفريقيا كأحد مرتكزات نفوذها العالمي لما تمتلكه من علاقات إقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية إذ قامت في العديد من المرات بإطاحة وتنصيب حكام خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي بما يخدم مصالحها[4]، ومن المتعارف عليه أن هذه المنطقة تقوم على تركيبة أساسها النظام القبلي والإثني التي تعرف صراعات حادة وهو ما كان ضمن سياسة فرنسا الإستعمارية " **سياسة فرق تسد**"، وبعد الحقبة الإستعمار عملت فرنسا على ضمان بقائها واستمرارية التبعية السياسية والتاريخية لها في هذه البلدان وعلى غرس الروح الفرانكفونية حتى أصبح بعض من الدوائر القرار الفرنسي يسميها " الساحل الفرانكفوني فكونت نخبا سياسية تدين بالولاء

[1]- مراد شحماط، مرجع سبق ذكره،ص 67.
[2]- فطيمة أونجا،سباق القوى الاجنبية على الثروة النفطية الإفريقية، مجلة القوات البرية،ع 46،وزارة الدفاع الوطني،سبتمبر 2015،ص 15.
[3]-عبد القادر رزيق المخادمي،التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، ،القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، 2006،ص 25
[4]-سعد أمير، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب افريقيا،لندن،مجلة قراءات افريقية ، ع 03 ، ديسمبر 2008،ص 51.

لفرنسا لا سيما أن هذه الاخيرة يطغى عليها مبدأ المصالح تجاه هذه البلدان والتي يمكن تلخيصها في مايلي:[1]

- ✓ المصالح الإقتصادية القائمة على الموارد المعدنية والحيوية والبترولية.
- ✓ المصالح الثقافية من خلال غرس القيم الفرنسية .
- ✓ المصالح السياسية من خلال مبدأ كسب الأصوات لفرنسا في المنظمات الدولية.

فمن الناحية السياسية والعسكرية سعت فرنسا في عدم توسع النفوذ السوفيتي في إفريقيا والحد من إنتشاره، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح المنافس الرئيسي لفرنسا هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول منذ العقدين الأخريين إثبات تواجدها في القارة، علاوة على التحدي الآخر الذي واجه التواجد الفرنسي بالمنطقة هو الإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في القارة الإفريقية عموما وبالأخص على أطراف منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مما عزز نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة المسلمين في السنغال 90% وفي دولة تشاد تبلغ 58% ليصبح الهدف الأساسي لفرنسا عمل حزام واقي على الساحل والصحراء الإفريقية الكبرى بهدف منع انتشار الإسلام السياسي إلى الجنوب.[2]

فحماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية و التّموقع في المنطقة هو أهم رهان لدى باريس حيث تربط أمنها القومي بهذه البلدان بحيث أن صانع القرار الفرنسي يرى بأنه لا توجد قطيعة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي في تعزيز النفوذ الفرنسي في دول الساحل فأغلب التدخلات الفرنسية في القارة الافريقية كانت فرنسية مثل تدخلها في تشاد – يناير 2009– لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي IDRIS DIBY الذي كان على وشك السقوط بعد الأزمة السياسية التي عصفت بتشاد، وكذا التدخل الفرنسي في مالي 2012 بعد الإنقلاب العسكري ضد الرئيس المالي الأسبق أمادو توماني توري[3].

وتعرف فرنسا مدى خطورة التدخل الفرنسي في شمال مالي لأن من شأن ذلك زيادة حجم الكراهية للأوربيين ولكن هي على دراية بهذه المتوالية إلا أنها تسير بنهج سياسة متعددة الأبعاد تقوم على كسب

[1]- سمير قلاع الضروس ،التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي (قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي)،مجلة قراءات إفريقية، ع 24،ابريل 2015 ، ص ص 41-42.

[1]- جمال محمد السيد ضلع،التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الاقليمي الإفريقي (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)،في: بلهول نسيم(محرر) حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 ،2016 ،ص 127.

[3]-سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الولاءات في كل مكان وعزل المتطرفين سواء على المستوى الدولي أو حتى على المستوى المحلي في مجتمعاتهم لأن السلفية الجهادية لا تلقى تلك الإستجابة الكبيرة في مجتمعاتها غير أنه لا يمكن نفي الرؤية الإسلامية المعادية للغرب، فالساحل الإفريقي لم يشهد تلك المدن الكبيرة التي من شأنها أن تجعل من الإضطرابات الإجتماعية وسيلة لتحقيق هذه الجماعات أهدافها لكن البنية التكوينية ذات الطابع القبلي والنزعة الإثنية وأنماط التدين كلها عوامل كفيلة بتهيئة بيئة حاضنة للنشاط الإرهابي فمثلا الطوارق أو قبائل البرابيش (وهم عرب صحراويون) في مالي وموريتانيا لا يستطيعون القيام بأدوار طلائعية نظرا للظروف الصحراوية القاسية التي يعيشون فيها وانشغالهم بالحسابات القبلية والإثنية.[1]

من الناحية الثقافية : سعت فرنسا من خلال دعمها للفرانكفونية إلى تأكيد وجودها من خلال إتفاقيات تعاونية خاصة بينها وبين دول الساحل التي تربط بينها روابط تاريخية ومصالح إقتصادية، حيث يتمثل التواجد الثقافي الفرنسي بالمنطقة من خلال الثقافة الفرانكفونية واللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية في العديد من هذه الدول .[2]

من الناحية الاقتصادية : شكلت المصالح الإقتصادية الفرنسية في المنطقة إهتماما كبيرا بهدف تأمين إمدادات الطاقة، فإلى جانب الثروة النفطية والغازية التي تزخر بها المنطقة نجد كذلك الثروة المعدنية المتمثلة في الذهب، واليورانيوم، والفوسفات، ولعل على رأس كل تلك المصالح مسألة الحصول على اليورانيوم باعتبار أنّ فرنسا تعتمد في تلبية نحو 85% من حاجياتها الكهربائية على الطاقة النووية[3]، إذ يشكل اليورانيوم 72% من صادرات النيجر وتستحوذ على إستخراجه الشركة الفرنسية أريفا AREVA وتعتبر النيجر ثاني دولة إفريقية في إنتاج اليورانيوم بعد ناميبيا في إفريقيا والخامسة عالميا والذي يتحكم في هذه المادة يستطيع أن يكون قوة مؤثرة في العلاقات الدولية وموازين القوى في المجال الطاقوي أو حتى مجال تطوير الصناعات النووية السلمية والعسكرية بما فيها السلاح النووي.[4]

فقد كان محتما على فرنسا أن تؤمن إمدادات المعادن ومصادر الطاقة والمواد الخام الأولية وخاصة اليورانيوم والنفط لصناعتها المختلفة ولإنتاج الطاقة النووية حيث لا زالت فرنسا تعتمد وبشكل كبير على

[1]- كريم مصلوح ،مرجع سبق ذكره، ص 289.
[2]- أمينة بوبصلة ،التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة الساحل في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر
[3]-عاشور قشي ،التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الافريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع 46 ، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2015 ،ص 77.
[4]-اسماعيل دبش، الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي(منذ 2010)، مرجع ذكره،ص 242.

اليورانيوم الإفريقي وخاصة يورانيوم النيجر، هذا بالإضافة إلى استحواذ الشركات الفرنسية على الإستثمارات في دول مثل : السنغال، ومالي، وموريتانيا.[1]

المطلب الثاني : رهانات التدخل الأمريكي

تزايد الإهتمام الأمريكي بقارة إفريقيا وأصبح من ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية إذ أدركت أمريكا بأن عدم الإستقرار في المنطقة من الممكن أن يهدد الإستقرار الإقليمي وحتى الدولي منه، وهو ما أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001 على ضرورة إعادة النظر في مكانة إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بالخصوص ضمن الإستراتيجية الأمريكية العالمية لا سيما أنها أصبحت أحد المجالات الجيو- سياسية التي تثير اهتمام القوى الصناعية بعد الإكتشافات النفطية والغازية .[2]

وعلى الرغم من التغير الذي يبدو لأول وهلة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا منذ عام 1949 فإن الأهداف الأمريكية الإستراتيجية في إفريقيا ظل ثابتا لم يعرف أي تغيرات إذ أنها تسعى إلى:[3]

- ✓ حماية خطوط التجارة البحرية.
- ✓ الوصول إلى مناطق التعدين والخام .
- ✓ فتح الأسواق أمام حركة التجارة والإستثمارات الأمريكية .
- ✓ دعم ونشر قيم الليبرالية ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الانسان .

فمنذ نهاية الحرب الباردة قد تأكد لدى صانع القرار والسياسة وحتى المواطن الأمريكي قناعة مفادها بأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح في إفريقيا[4]، حيث تعود دوافع الإهتمام الأمريكي بإفريقيا وبمنطقة الساحل بالتحديد إلى ثلاث أنواع من المصالح– بعد اختفاء البعد الإيديولوجي في سياستها الخارجية مع نهاية الحرب الباردة –أولها ذات الصيغة الأمنية والجيو- استراتيجية بالدرجة

[1]- عاشور قشي،مرجع سبق ذكره ،ص 77.
[2]- أسماء رسولي ، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[3]-عبد الرحمن حسن حمدي، مرجع سبق ذكره،ص 56.
[4]- جمال محمد السيد ظلع، مرجع سبق ذكره، ص 174.

الأولى، والثانية ذات الطابع الإقتصادي فيما يتعلق بالثروات النفطية للمنطقة، أما النوع الثالث هو ذو بعد تنافسي من طرف قوى تقليدية في المنطقة (فرنسا)، وكذلك قوى صاعدة (الصين والبرازيل...الخ).[1]

I. المصالح الأمنية والإستراتيجية: تشهد دول الساحل الإفريقي العديد من الأزمات التي خلفت إنفلات أمني هدد بالدرجة الأولى المصالح الأجنبية خصوصا الأمريكية – إختطاف الرهائن، العمليات الإرهابية، تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة – وهو ما ينذر بفشل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لهشاشة البناء المؤسساتي وانعدام مستويات التنمية الإقتصادية والبشرية مما يجعل من هذه الدول عاجزة عن التعامل مع مثل هكذا تهديدات وبالتالي فإنها ستشكل حتما تهديدا للأمن الدولي. [2]وتتجسد اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل من خلال إعتمادها على مجموعة من المبادرات ذات الطابع الأمني والعسكري خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وهو ما تعتبره الإدارة الأمريكية أكبر تهديد لها، حيث قامت بطرح عدة مبادرات أمنية منها ما تعلق بدول الساحل كمبادرة بان للساحل PSI (Pan sahel Initiative) (*) ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counterterrorism Initiative TSCTI (**) ومنها ما تعلق بقارة إفريقيا ككل والذي أخذ صيغة عسكرية " القيادة الأمريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا" (***)[3] الأفريكوم.[4]ويعتبر موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقلاب الذي حصل في مالي والذي قاده " أمادو سانوغو" المحسوب عليها كونه تدرب عندها

[1]-عبد الحليم غزلي، مرجع سبق ذكره،ص 70.

[1]-عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الامنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2012/2011،ص 89.

(*) مبادرة الساحل هي مبادرة تمولها وزراة الخارجية الامريكية شكلت في 2002 وأصبحت سارية المفعول رسميا سنة 2004 والهدف من هذه المبادرة توفير المساعدة لأربع دول من الساحل هي : تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر لمكافحة الإرهاب وذلك بالاستعانة بخبرات أفراد القوات الخاصة الأمريكية إلى جانب تعزيز قدراتها في إحكام الرقابة على الحدود في جميع أنحاء المنطقة من أجل مواجهة تهريب السلاح وتهريب المخدرات وحركة الارهابيين.

(**) تعد امتداد إلى ما عرف في السابق بمبادرة بان للساحل أنشئت سنة 2005 ويمولها البنتاغون وتشمل تقديم المساعدة من أجل تنفيذ عمليات تدريب القوات المسلحة للدول المشاركة في هذه المبادرة وقد تم توسيع نطاق هذه المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة كل من الجزائر ،تونس،المغرب،السنغال،بوركينافاسو،ونيجريا. انظر عبد الحليم غزلي، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

2- (***) الأفريكوم :تم الإعلان عنها من طرف الرئيسي الأمريكي الأسبق جورج بوش الإبن في فبراير 2007 ومن أهدافها كما ذكر ريان هنري Ryan Henry مساعد وزير الدفاع لشؤون التخطيط والسياسات أن الهدف الرئيسي من إنشاء هذه القيادة خلق وتنمية بيئة مستقرة في القارة الإفريقية تشجع على إقامة مجتمعات مدنية، والعمل على تحسين ظروف مستوى المعيشة لشعوب القارة. وأضاف المسئول العسكري الأمريكي أن أفريقيا التي تمثل مساحتها نسبة 35% من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانها نسبة 25% من عدد سكان العالم، تزداد أهميتها بصورة مطردة، وأنه قد حان الوقت للولايات المتحدة أن تعي وتدرك هذه الأهمية. وأوضح ريان هنري أن مهمة القيادة العسكرية الأفريقية الجديدة التي أطلق عليها افريكوم **AFRICOM** ستكون المساعدة في الحد من النزاعات ، وتأمين بيئة أمنية مستقرة تكون قادرة على هزيمة شبكات والتنظيمات الإرهابية. أنظر:خالد سليمان القرعان،(استراتيجية الولايات المتحدة والقرن الافريقي)،الحوار المتمدن،ع1923،2007/04/19،من الموقع الالكتروني:www.ahewar.org

[4]- سمير قلاع الضروس ، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي ،مرجع سبق ذكره ،ص 126.

صارما ولم تقم بدعمه كما كان متوقعا،حيث دعت إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وعودة الأمن والاستقرار فقد تم إلغاء ما قيمته 247 مليون دولار من المساعدات الثنائية بين مالي والولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري،أما المجال الانساني فقد تم تحويل 119 مليون دولار واشترطت لاستئنافها عودة الحكومة المنتخبة واحترام الشرعية الدستورية من طرف الانقلابيين.

II. أما المصالح الإستراتيجية فتبرز من خلال الأهمية الجيو- استراتيجية التي تكتسيها منطقة الساحل الإفريقي من كون هذا المجال الجغرافي قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الطاقوية للولايات المتحدة الامريكية وهما المغرب العربي وخليج غينيا لما تشكله تهديدات الامنية في الساحل الافريقي على المصالح الامريكية في هاتين المنطقتين ليس هذا فقط ولكن سيمكن هذا الولايات المتحدة الأمريكية من مراقبة الأوضاع الأمنية عن كثب في دول الساحل الإفريقي وما تشهده من نشاط للتنظيمات الإرهابية العبر وطنية باعتبار أن منطقة الساحل تقع وسط هذين المحورين (المغرب العربي وخليج غينيا).[1]

III. على المستوى الإقتصادي : أصبح تأمين الإمدادات الطاقوية من أهم الإعتبارات الأساسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية إذ أصبح موضوع الطاقة يقود لتحالفات تقوم على التعاون والإعتماد المتبادل بين الفواعل الدولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أغلب الصراعات الدولية تدور حول الطاقة، فالولايات المتحدة الأمريكية على غرار كل الدول الكبرى تعتمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على الإستيراد بحيث تستهلك ما يتراوح بين 22 الى 25 مليون برميل يوميا من النفط أي ما يعادل 25% من الإنتاج العالمي ويتوقع أن يرتفع الإستهلاك الأمريكي من البترول في عام 2035 إلى 36% بحيث تعمل الولايات المتحدة جاهدة على تحجيم منافسيها (فرنسا والصين...) في المناطق المنتجة للبترول من خلال وضع مخططات بهدف السيطرة والفوز بالنصيب الأكبر من الاستثمارات لشركاتها العملاقة في السوق الدولية للنفط.[2] وتتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من الإعتماد على النفط الإفريقي ما يجعلها تسعى

[1]- عبد الحليم غزلي، مرجع سبق ذكره. ص 75.
[2]-نسيمة بلعمري،مرجع سبق ذكره ، ص 157.

إلى السيطرة على المخزون العالمي وهذا ما أدى إلى محاصرة النفوذ التقليدي لفرنسا في منطقة الساحل وكذا مواجهة التحرك الصيني الصاعد في القارة الافريقية ككل.[1]

IV. البعد التنافسي من طرف القوى التقليدية : تعطي الإستراتيجية الأمريكية للشريط الساحلي اهتماما للتعاون مع فرنسا في مجال التأطير والتنسيق العسكري للقوات الخاصة لمختلف دول المنطقة وبرعاية من "الإيكواس" حيث تتمثل المهمة الأساسية للبنتاغون في المنطقة في محاربة :[2]

- المجموعات الإسلامية في القرن الأفريقي(الصومال).
- القاعدة في بلاد المغرب العربي.
- جماعة (بوكو حرام) في نيجريا.

وهذا التعاون يقوم على نقطتين رئيسيتين:

- ✓ إنشاء قوات إفريقية محلية وتدريبها في نطاق برنامج التعاون على مكافحة الإرهاب .
- ✓ التنسيق الأمني الإستخباراتي مع القوى الكبرى وبخاصة فرنسا من أجل تغطية المناطق الهشة والصعبة في ساحل الأزمات .

ونجد صور هذا التعاون من خلال عملية سرفال SERVAL التي قامت بها فرنسا في شمال مالي،إذ أوضح وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا عند بداية هذه العملية عن مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في حربها ضد الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى إعطاء دعم وعناية أكثر لقوات "أفريكوم " والقوات الافريقية الموجودة في مالي.

فرغبة واشنطن بالتعاون الأمني مع فرنسا ناجم من قواسم مشتركة تميز السياسة الخارجية لكل من الدولتين كونهما ترفعان معا شعار مكافحة الإرهاب، وأن أي تنظيم مسلح في العالم هو بمثابة تهديد مباشر لأمنهم القومي ومصالحهم الحيوية، لكن بالرغم من وجود تقارب بينهما إلا أن الدولتين تختلفان تكتيكيا في العديد من القضايا خصوصا ما تعلق بالعمليات الخاصة للقوات الأمريكية خارج نطاق التحالف وكذا الضربات التي توجهها الطائرات الامريكية بدون طيار باعتبارها عمليات تتعلق بأمر جد سري حسب الولايات المتحدة الأمريكية لأن الأمر لا يتعلق بمكافحة الإرهاب وإنما بتعزيز نفوذها بالمنطقة

[1]- عاشور قشي، مرجع سبق ذكره،ص78.
[2]-سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي (قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي)، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وهو ما يتأكد كذلك من خلال الإنفرادية في اتخاذ القرارات لكون كلا الدولتين لديهما مصالح ونفوذ لا يمكن التفريط فيها وفقا لمدركات كل منهما للأهمية الإقتصادية لدول الساحل الإفريقي لاسيما وأن واشنطن على دراية تامة بالدور الريادي لفرنسا في صناعة السياسة والأمن والتدخل في شؤون الداخلية للدول باعتبارها المستعمر القديم والتقليدي الحاملة لمفاتيح التعقيدات الإيديولوجية والفكرية والعارفة بخبايا المنطقة وأسرارها.[1]

فمن خلال ما تم ذكره سالفا يلاحظ أنه بالرغم من التنافس والخلاف القوتين في إكتساب مناطق نفوذ أكثر والسيطرة على المناطق الحيوية إلا أنهما يتقاسمان السيطرة الإقتصادية في المناطق وذلك في إطار مفهوم توافق المصالح الدولية ضد الآخرين، إذ نجد على سبيل المثال أن أغلب الشخصيات التي تدير المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي،البنك الدولي) تعود رئاستهم إما للأمريكيين أو الأوربيين وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على اتفاق مسبق بين الطرفين لأن العدو مشترك وهو باقي دول العالم الأخرى والتي يجب أن تبقى خاضعة لتوجهت السياسة الإستعمارية الجديدة التي عمادها اقتصاد السوق الحر.[2]

[1]- سمير قلاع الضروس، المرجع نفسه ،ص 44.

[2]-أمين البارومنير بسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ،الاسكندرية،مكتبة الوفاء القانونية ،ط1،2014،ص 94.

خلاصة الفصل :

ما يمكن استنتاجه مما تم التطرق إليه ضمن هذا الفصل هو:

– أن منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا تتميز بمناخها الصحراوي وتوالي موجات الجفاف قد أثرت على حياة السكان فيها حيث شهدت سنوات السبعينيات نزوحا كبيرا للسكان بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة.

– تتميز دول الساحل الإفريقي بالتعدد الإثني والعرقي والديني إذ لم يراعي الإستعمار في تقسيمه للدول هذه التركيبة المتعددة في المجتمع وهو ما كان سببا في ظهور الصراعات والنزاعات بين أفراد الدولة الواحدة والذي يطغى فيها الولاء للقبيلة على حساب الدولة الوطنية، بالإضافة إلى هذا أدت السياسات التي انتهجتها أنظمتها السياسية بعد استقلالها إلى تهميش الأقليات واضطهادها والتعسف السياسي والصراعات السياسية والعسكرية إلى التمرد والإنقلابات العسكرية.

– لم تستطع الدولة في الساحل الإفريقي القيام بوظائفها الأساسية و تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب الفساد المستشري في مؤسسات الدولة ما أدى بظهور الإرهاب الذي وجد بيئة خصبة له في هذه المجتمعات التي تعاني الحرمان والفقر والتهميش وانعدام التنمية مستغلا هذه الأوضاع بنسج علاقات مع العديد من القبائل المعادية للسلطة وتجنيد أكبر ممكن من الأفراد وأصبحت دول فاشلة أو في طريقها إلى الفشل .

– شكلت التحولات البنيوية في طبيعة هذه التنظيمات الإرهابية مرحلة جديدة تمثلت في أقلمة نشاطها خصوصا بعد سنة 2007 أين تم انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية إلى تنظيم القاعدة في أفغانستان وغيرت إسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد لمغرب الإسلامي، من أجل الحصول على التمويل والدعم المادي والبشري وزيادتها في وتيرة أعمالها الإرهابية بالمنطقة ونسجها لعلاقات مع شبكات الجريمة المنظمة من خلال المعادلة العلاقة التالية: الإرهاب يؤمن الطريق والجريمة المنظمة تقوم بالتمويل وهو الأمر الذي زاد من خطورة هذه التهديدات الأمنية على دول المنطقة .

– أدت كل من الأزمة الليبية ثم أزمة مالي إلى انفلات أمني في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بسبب انتشار السلاح وعودة النشاط الإرهابي في المنطقة مستغلا الوضع الأمني الهش وضعف الرقابة

الأمنية، وهذا ما هدد أمن الجزائر من خلال عملية تيغنتورين واختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في شمال مالي .

– أدى التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي حول الموارد التي تزخر بها إلى التدخل في شؤونها الداخلية من خلال عملية التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي والعديد من الدول للحفاظ على مصالحها أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت بعدة مبادرات أمنية كمبادرة بان للساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وإنشائها للقاعدة الأمريكية "الأفريكوم " بهدف تموقعها في منطقة كانت وإلى عهد قريب مهمشة ضمن أولويات سياستها الخارجية، وقد مثل هذا التدخل ذريعة في تنامي وتزايد نشاط الإرهاب في المنطقة وأصبحت قبلة للجهاديين.

الفصل الثالث :

المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب

تقوم السياسية الخارجية لأي دولة على جملة من المبادئ التي تحدد كيفية تعاملها مع الفواعل الدولية الأخرى ،وانطلاقا من هذا المبدأ تقوم السياسية الخارجية الجزائرية على ثوابت ومبادئ حددها الدستور الجزائري ،وقد تم إعتماد على هذه المبادئ في صياغة مقاربتها الأمنية المتعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب والتطرف، حيث شهد الساحل الإفريقي تنامي وتزايد للنشاطات الإرهابية مما أثر على ليس على أمن هذه الدول فحسب وإنما هدد الأمن الإقليمي ونتيجة للتماس الحدودي الذي تشاركه مع هذه دول هذه المنطقة شعرت الجزائر بتزايد خطورة هذه التهديدات على أمنها الوطني بسبب تزايد العمليات الإرهابية داخل ترابها الوطني والذي مس إستقرار البلاد وأمنها الوطني وهو ما جعل من الجزائر التي لها خبرة في مكافحة فلول الإرهاب إكتسبتها من خلال صراعها معه على مدى قرابة عقد من الزمن بسبب الأزمة الأمنية في التسعينيات من القرن الماضي والتي استطاعت الخروج منها من خلال إعتمادها على استراتيجية تمزج بين ما هو أمني عسكري وما هو تنموي إقتصادي .

أمام هذا الوضع المتردي كان للجزائر دور في بناء مقاربة أمنية متعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي تقوم على التعاون الثنائي بين دول الميدان ورفض التدخل الخارجي وتحجيم دوره وإعطاء أولوية للتنمية في دول هذا الفضاء الأزماتي الذي يعرف فشلا دولتيا دون إهمال الجانب العسكري باعتبار أن تحقيق الأمن شرط من شرط تحقيق التنمية ،كما لعبت الجزائر سواء على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي من أجل التنبيه بخطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها على المجتمعات والدول .

المبحث الأول : العقيدة الأمنية للجزائر

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة تلك الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة عند وجود تحديات وتهديدات أمنية[1]،إذ تكتسي العقيدة الأمنية أهمية بالغة على اعتبار أنها تعتبر دليل يقرر به صناع القرار السياسة الأمنية الواجب اتباعها ،وهو الأمر الذي يساعد الدولة على التفاعل والتعاطي مع التهديدات التي تواجه أمنها على المدى القريب والمتوسط والبعيد[2]،حيث تنطلق العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال جملة من العوامل ارتكزت عليها في تعاملها مع التهديدات الأمنية عرفت عدة محطات سوف سيتم ذكرها من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : التعريف بمرتكزات العقيدة الامنية للجزائر

أصل كلمة عقيدة Doctrine لاتيني وهو Doctrina ويقصد به عملية تعليم نظرية أو منهجا[3]،وتعرف العقيدة بأنها:" **مجموع المبادئ والسياسات والقضايا الفنية أو الأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة أو العناصر من توجيه أعمالها بحيث أنها تتبلور من الافكار المتطورة المتفق عليها إما من الخبرات السابقة أو النظريات**"[4]، كونها تتعلق بالأصول والقيم المرجعية التي تصبغ التصرفات بصبغة شرعية فوظيفتها شرح لكل من يؤمن بها معنى وجوده وأسباب تصرفاته[5].

فمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية تبلورت من خلال العامل التاريخي والجغرافي والإيديولوجي للجزائر،حيث تشكل الثورة الجزائرية الركيزة الأساسية التي بنيت عليها هذه العقيدة وهو ما أعطى للجزائر مكانة القائد في مساندة حركات التحرر العالمية موظفة في ذلك الشرعية الثورية في علاقاتها الدولية وبناء تصور لعقيدة أمنية ذات شرعية إقليمية[6]، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم إلتزاماتها داخليا وخارجيا إرتبط بالمتغير التاريخي الذي لا يزال يوجه عقيدتها الأمنية بالرغم من التحولات الذي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة وظهور العولمة ولا أدل على ذلك رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

[1]-بن صايم بونوار ،المشكلة الأمنية في المغرب العربي،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،قسم الدراسات الدولية ،جامعة الجزائر03،2016/2015،ص 176.
[2]-مراد فول، مرجع سبق ذكره،ص 102.
[3]- حسام حمزة ،مرجع سبق ذكره،ص 55.
[4]-سامي عوض ،معجم المصطلحات العسكرية ، ،عمان،دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1،2008،ص 365.
[5]-فهد بن محمد الشقحاء،الامن الوطني:تصور شامل(المفهوم،الأهمية،المجالات،المقومات)، ،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1،2004،ص 99.
[6]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 41.

كما أن عدم التخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ سيادة الدول [1]،الذي هو من صميم المكتسبات التاريخية لهذه العقيدة وهو ما يعكس مواقفها مؤخرا في العديد من القضايا العربية والتي تنم عن استقلالية اتخاذ القرار.فهذه العقيدة نابعة من ثوابت تاريخية وهذا ما نجد في المواد (25 و26 و27 و28) [2]من الدستور الجزائري .

العامل الجغرافي : تعتبر الجغرافيا منذ القدم مع توفره من قدرات طبيعية وقوة الدولة، فهناك تلازم وعلاقة مباشرة بين هذه القدرات وبين تمتع الدولة بالقوة أو الضعف فلكل موقع جغرافي على سطح الأرض يعبر عنه بخطوط الطول والعرض الذي يعتبر ذا أهمية بالغة خلافا لخطوط الطول التي تؤثر بشكل مباشر في المناخ والذي يؤثر بدوره في القوة السكانية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية، وللموقع أهمية كبيرة في تجسيد شخصية الدولة وتحديد اتجاهاتها السياسية .[3]

فالجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجي جعل من أمنها القومي غير حصين ومنكشف على الجبهتين الشمالية المتمثلة في البحر المتوسط شمالا والجبهة الجنوبية ذات الإمتداد الإفريقي (الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء)، إذ تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 شرقا وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا وتقدر مساحتها بحوالي 2.381.741 كلم ويبلغ الإمتداد الشمالي للجزائر 1900 كلم أما الإمتداد الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم على خط الساحل و 1800 كلم على خط تندوف غدامس.[4]

وهو الأمر الذي أخذ بعين الاعتبار في صياغة العقيدة الامنية الجزائرية فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة اعتبرت قضايا التحرر والدفاع عنها وعن مكانة الجزائر كأهم مرتكزات هذه العقيدة ومع نهاية

[1]-صالح زياني،تحولات العقيدة الامنية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر،ع05 ،جامعة باتنة،2010 ، ص 290.

[2]- المادة (25) من الدستور: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي .
تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية
كما يضلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية.
المادة (26): تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها
وتبدل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية .
المادة (27): الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري .
المادة (28): تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .وتتبنى مبادئ ميثاق الامم المتحدة وأهدافه. دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الأمانة العامة للحكومة ، المعدّل في مارس 2016.

[3]- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[4]- محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2008،ص 29.

الحرب الباردة التي أدت الى تحولات أظهرت الانكشاف الامني للجزائر وازدياد الاعتماد المتبادل لتحقيق التكامل والاندماج الدوليين اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة كالقضايا المتعلقة بالإرهاب والجريمة وأمن الدولة.[1]

ايديولوجيا : يمكن للعقيدة الأمنية أن تأخذ طابعا ايديولوجيا إذ وصلت إلى حد نظام فكري متجانس ومتناغم يتيح تفسيرات وتأويلات معينة للواقع إذا تم تبنيها من طرف القوى النافذة في المجال الأمني[2]، حيث لعبت التحولات العالمية والداخلية للجزائر في أواخر الثمانينيات دورا في تغيير الإيديولوجية التي ظلت من مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية لعدة عقود حيث أبانت أحداث 05 أكتوبر 1988 عن الترهل والعزلة التي كان يعاني منها النظام والتي أدت إلى الإنفجار الداخلي والذي تزامن مع تغيرات جذرية على مستوى النسق الدولي كانهيار المعسكر الشيوعي وزواله وسيطرة الإيديولوجية الليبرالية التي وضعت شعار "النظام العالمي الجديد " وهو ما انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية التي اعتبرت مصدر الهام للعقيدة الأمنية الجزائرية لما يقارب ثلاث عقود.

فقد تم تكييف وملائمة العقيدة مع التحول المرن نحو ترسيخ الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات التي تفرضها البيئة الدولية الجديدة ،علاوة على ذلك تزامنت إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية من أجل مواكبة ترتيبات سياسية جديدة وبروز ظاهرة عنف(الإرهاب) هددت أمنها القومي [3].

فالعقيدة الأمنية الجزائرية تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام سيادة الدول وهو ما كان واضحا من خلال موقف الجزائر الرافض للتدخل في ليبيا وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد مهام الجيش الوطني الشعبي والذي تنحصر مهمته الأساسية في حماية وصون الدولة وحدودها، وعموما يمكن القول "**إن العقيدة الأمنية الجزائرية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق الأمن القومي للدولة** "[4].

[1] صالح زياني، مرجع سبق ذكره،ص 291.
[2] - خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[3] -صالح زياني،مرجع سبق ذكره، ص 291.
[4] -قوي بوحنية،الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي،مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص 02.

المطلب الثاني : العقيدة العسكرية الجزائرية

تعرف العقيدة العسكرية حسب قاموس المصطلحات العسكرية بأنها:" **جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمال**"[1]،وتقوم العقيدة العسكرية على مرتكزات هي :[2]

- ✓ الجانب السياسي : يقوم هذا الجانب على إدراك الدولة لطبيعة الصراعات المسلحة ومدى استجابتها العسكرية للتهديدات المحتملة وكذا دراسة مختلف التحالفات الإقليمية والعالمية للدولة وكيفية الإستجابة لمصالح الدولة (الحيوية والهامة والثانوية) وكيفية إعداد موارد الدولة للحرب،ولكي تكون العقيدة العسكرية ذات فعالية وجب إشراك القيادة العسكرية والسياسية والاقتصادية في إعدادها وتطويرها .
- ✓ الجانب التقني: يقوم هذا الجانب على مدى توفر الدولة على إمكانيات في مجال تصنيع الوسائل الحربية وحصولها على أحدث التقنيات التكنولوجيا في المجال العسكري بحيث يلعن هذا الجانب دورا مهما في تطوير العقيدة العسكرية للدولة .
- ✓ الجانب العسكري : يحدد اتجاهات بناء القوة المسلحة وتنظيمها وأصنافها وأشكال تدريبها واستخدامها في الدفاع عن الدولة .

كما تترجم العقيدة العسكرية على الصعيد الإستراتيجي بخطة حربية محمية بالسرية الصارمة وفي عصرنا الحالي لم تعد الإستراتيجية الرسمية مقصورة على السلطة العسكرية وحدها فقط بل اصبحت تنافسها السلطة السياسية التي باتت تتدخل في تحديد الوسائل وتنفيذها وقد ارتبطت مدركات العقيدة الأمنية الجزائرية بمصادر التهديدات التي تطورت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة [3]،على أساس أن الخطر بري المصدر وهو ما تسبب في حرب الرمال مع المغرب في أكتوبر 1963 فالبرغم من أنها لم تدم طويلا فإنها شكلت نقطة تحول في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية حيث أصبح المغرب تهديدا مباشر للأمن القومي الجزائري وبالتالي أحد المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية.[4]

[1]-عبد الكريم بوسماعيل،الابعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الامركية في العراق(2009-)2008، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03،2010/2009،ص 27.

[2]- نسيم بوبرطخ ، العقيدة العسكرية ،مجلة الجيش،ع 580، نوفمبر 2011، ص 60.

[3]-تيري دي مونبريال وجان كلين ،موسوعة استراتيجيا،تر علي محمود مقلد، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،2011، ص380.

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره،ص 20

فمن الناحية الجيو- سياسية تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوة البرية التي تولي اهتماما وتعطي أسبقية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوى الأخرى (القوات الجوية والقوات البحرية)، وبانهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يساهم في تطوير القدرات الدفاعية للدولة كان لابد من إعادة النظر في هيكلة القوات المسلحة حيث لم تعد فرضية الجيوش الثقيلة التي تقوم على العدد في تركيبة الجيوش تفرض نفسها نظرا للطفرة التكنولوجيا التي عرفها المجال العسكري والتي أثرت على عقيدة الجيش الوطني الشعبي الذي كان لا يزال في هذه الفترة يعتمد على النظريات العسكرية التقليدية التي تقوم على القوة المطلقة بدل التركيز على الحركة والسرعة والدقة وهو ما فرض على القيادة العسكرية مواكبة التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم، لكن دخول الجيش الوطني في صراع مسلح مع الجماعات الإرهابية أعطى تصورا جديدا للتهديد وأصبح الجيش مطالبا بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد للتهديد والذي أدى إلى إنشاء هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأجهزة الأمنية[1].

والهدف الأساسي التي تقوم عليه العقيدة العسكرية الجزائرية هو حماية التراب الوطني وصون سيادته من أي خطر يتهدده وحل النزعات بالطرق السلمية وتغليب لغة الحوار وكذا استبعاد استخدام القوة العسكرية إلاّ في الحالات الضرورية بالإضافة إلى تعزيز روح الدفاع الوطني قصد تحقيق "**الدفاع المواطني**"[2]،والذي يتطلب تنفيذ خطة عامة مركزية وخطط مرحلية تخصصية لحماية قطاعات الدولة وحشد الطاقات من أجل صد أي عدوان خارجي ويشمل إعداد الدولة للدفاع مجموعة من العناصر هي:[3]

- إعداد السياسة الخارجية للدولة.
- إعداد القوات المسلحة.
- إعداد الاقتصاد الوطني.
- إعداد أراضي الدولة.
- إعداد أجهزة الدولة.
- إعداد الشعب .

[1]-عبد العزيز لزهر ،السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010،استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ،ع1، 2014،ص 137.
[2]- منصور لخضاري،مرجع سبق ذكره،ص 127.
[3]- نسيم بلهول،الأمن القومي،المفهوم،الحراك والأركان،في : بلهول نسيم (محرر). فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، ،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2015،ص ص 49-50.

فالدفاع هو شكل من أشكال الأعمال القتالية وهو مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو المجموعة من أجل مقاومة الهجمات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والتقنية وتحقيق أمن وسلامة الدولة لذا كان إعداد القوات المسلحة للدفاع وإعداد اقتصاد الدولة للدفاع وإعداد الشعب معنويا وماديا للدفاع من أهداف العقيدة العسكرية الجزائرية من أجل مجابهة التحديات والتهديدات التي تحدق بأمن الدولة والمجتمع ككل.[1]

وفي إطار حربها على الإرهاب وحماية أمنها الوطني من خلال تعزيز قدراتها العسكرية سعت الجزائر إلى إبرام العديد صفقات السلاح وشراء معدات وأجهزة عسكرية متطور تتماشى والتقدم التكنولوجي في المجال العسكري [2]بالإضافة إلى تحديث هياكل الجيش الوطني الشعبي وتكييفها حسب مقتضيات الأمن الجماعي وحسب المعايير والدرجة الفنية العالمية نحو مسعى الاحترافية [3].

وقدرت ميزانية الدفاع الوطني سنة 2013 بحوالي 15 مليار دولار لتصل في 2014 إلى 20 مليار دولار وهي الأعلى من ضمن القطاعات الأخرى ولكن في 2015 لم تتجاوز 15 مليار دولار منها 09 مليار خصصت للدفاع و06 مليار للأجهزة الداخلية ويرجع مؤدا هذه الزيادة في ميزانية الدفاع الوطني حسب الخبراء إلى تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل (مالي) ودول الجوار (ليبيا) التي استفادت من من الانتشار الرهيب للسلاح ما تطلب من السلطات الأمنية في الجزائر إلى اتخاذ تدابير أمنية بهدف حماية الحدود من الأختراق الذي من الممكن أن تسببه هذه الجماعات الإرهابية .[4]

وتعتبر العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي بعدم القيام بأي عمل عسكري خارج التراب الوطني دليل قاطع على أن عقيدته عقيدة دفاعية،بحيث لا تهدد أمن الدول الأخرى والجزائر لا تعترف سوى بحدودها وليست دولة توسعية ولهذا لا تحتاج للتدخل في الخارج وانطلاقا من هذا المبدأ رفضت الجزائر التدخل في شمال مالي من خلال المشاركة في عملية سرفال الفرنسية بإلحاح فرنسي فأي مشاركة جزائرية من هذا النوع هو تنافي مع عقيدتها ومساس بشرعية جيشها الشعبي لأن من شأن ذلك أن يعطي تأويلا واحدا لا غير هو مساعدة قوة استعمارية سابقة ،وتدخل كذلك محاولة جر الجيش الجزائري إلى هذا

[1]-عبد الغني بشينية،إعداد الدولة للدفاع،مجلة الجيش ،ع587،جوان 2012،ص ص 26-27

[2]- دالع وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[3]- فاطمة الزهراء الفيلالي، الجزائر وقضايا الامن في حوض المتوسط الواقع والافاق،مجلة شؤون أوسط، ع 162،د ن، ص 16.

[4]- خديجة بوريب ،أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول :دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة و المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 28-29 /2014/05، ص 03.

المستنقع كعملية استنزافية وتشويه له في اعين الشعب فأي محاولة لضرب مصداقية الجيش معناها ضرب العمود الفقري للدولة.[1]

من خلال ما تم التطرق اليه سابقا يمكن تعداد عناصر العقيدة الجزائرية :[2]

- أمن الحدود الجزائرية والحفاظ على سلامة وحدتها الترابية (البرية ،الجوية،البحرية).
- تدعيم التعاون الاقليمي والدولي في ما يخص بتحقيق الامن والدفاع عنه وصيانته .

المبحث الثاني :المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي

للجزائر تجربة رائدة وطويلة في مكافحة الإرهاب اكتسبتها طيلة سنوات العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي والذي استطاعت الحد منه والتخفيف من حدته حيث أدى استفحال الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل في ظل ضعف دولها وعدم قدرتها على مجابهتها أدى بالجزائر إلى لعب ذلك الدور المحوري والمركزي في منطقة الساحل الذي يعتبر الفناء الخلفي لأمنها الوطني، وقد كان من انعكاسات التدخل الأجنبي في ليبيا وإسقاط النظام السابق فيه (نظام العقيد معمر القذافي) إلى الإنفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح الذي استفادت منه التنظيمات الإرهابية في إعادة تسليح نفسها بعد الخناق المفروض عليها في السنوات السابقة وهو ما انعكس على دول الساحل كدولة مالي التي تعتبر الحلقة الضعيفة في مواجهة التهديدات الإرهابية وهو أدى إلى حدوث تمرد والإطاحة بالرئيس أمادو توماني توري عن طريق إنقلاب عسكري الذي زاد من التدهور الأمني ليس على دولة مالي فحسب بل كل دولة المنطقة وبدرجة أولى الجزائر، وهو دفع بالجزائر الى اعتماد استراتيجية أمنية متعددة الأبعاد تمزج بين الجانب العسكري والدبلوماسي والتنموي .

[1]-رابح لونسي،فضاء الساحل والصحراء استراتيجيات وسيناريوهات،استرتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية،ع 02، 2014،ص 91.
[2]- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره،ص 128.

المطلب الأول :المقاربات السياسية والدبلوماسية

لفهم طبيعة الدبلوماسية الجزائرية لا بدمن اعتماد نظرية الدور في تفسير سلوك السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الإفريقي بالأخص في مكافحة الظاهرة الإرهابية، فالدور هو أحد المحددات الرئيسية في رسم السياسة الخارجية باعتباره مفهوم وظيفي يساهم في تصور وإدراك وتنفيذ القرار.

ويعرف الدور بأنه "**أحد المكونات السياسة الخارجية وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية (المصلحة الوطنية)**" ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة عقلانية.[1]

فالدور الجزائري في منطقة الساحل نابع ليس فقط باعتباره قوس الأزمات الذي يحيط بالجزائر بل أبعد من ذلك هو يمثل النفوذ الطبيعي للجزائر وبالتالي الأمن القومي الجزائري[2]، فالأمن بمفهومه الموسع هو أحد أوليات السياسة الخارجية الجزائرية حيث سيطر هذا المفهوم على العمل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي خصوصا فيما يخص مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، فالجزائر تنضوي تحت 14 صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب والأولوية الثانية تتجسد من خلال التنمية الوطنية و الجهوية أما الاولوية الثالثة فهي صورة الجزائر في الخارج فيما يعرف بالدبلوماسية العمومية التي تقوم على دعامتين هما:[3]

- الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي (لائحة تجريم الفدية ورفض التدخل الأجنبي).
- استراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب في دول الميدان بالساحل الإفريقي.

حيث سعت الجزائر إلى وضع استراتيجية لإحتواء التنظيمات الإرهابية في المنطقة(تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي،جماعة التوحيد والجهاد لغرب إفريقيا، جماعة بوكو حرام ،حركة

[1]-قوي بوحنية ،الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا:بين الدبلوماسية الامنية والإنكفاء الأمني الداخلي،في: بلهول نسيم (محرر).فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني،عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2015،ص 481.
[2]- يحي الزبير،مرجع سبق ذكره ،ص 05.
[3]- خديجة بويب، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أنصار الدين...) بالتنسيق مع البلدان الأساسية في المنطقة (مالي،موريتانيا،النيجر،وحتى نيجيريا) الهدف منها قطع الدعم والإمدادات عن الجماعات الإرهابية الناشطة في هذه البلدان[1]،فدخول الجزائر ضمن استراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب جعل منها شريكا لا يمكن الإستغناء عنه في أي جهد إفريقي لبناء الأمن السلم وهي ضمن هذا الفضاء تسعى لإبعاد دور الأطراف الخارجية حفاظا على استقلالية دول المنطقة وسيادتها.[2]

ويرجع الفضل للدبلوماسية الجزائرية في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل من أجل محاربة والتصدي للجماعات الإرهابية وذلك بالتحسيس من المخاطر التي تنتجها عملية دفع الفدية لهذه الجماعات[3]، ويمكن تقسيم الجهود الدبلوماسية الجزائرية في الحد من ظاهرة الإرهاب العبر الوطني في الساحل الإفريقي إلى 03 مستويات :

- ✓ **المستوى الوطني:**

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ وثوابت وطنية راسخة وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أي مبرر، وهذا ظهر في كل من ليبيا ومالي كما ترفض الجزائر التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وفي شؤون الدول الإفريقية ولعل خير مثال على ذلك هو رفضها احتضان قاعدة الإفريكوم وسعيها كذلك الى أخذ ضمانات من دول المنطقة بعدم احتضانها.[4]

كما قامت الجزائر مؤخرا بإصدار دليل لمكافحة الراديكالية والتطرف في سبتمبر 2015 قدم للجمعية العامة للأمم المتحدة يتكون من ثلاث عشر بندا تؤكد من خلاله على ضرورة الإبتعاد عن التعصب والتطرف ومن جملة النتائج المحققة على المستوى الوطني في هذا الدليل نذكر منها:[5]

- **إضعاف الخطاب المتطرف ومصادره وتأثيره في أوساط المواطنين بشكل عام والشباب بشكل خاصة وعلى نحو ملموس.**

[1]- يحي الزبير، مرجع سبق ذكره،ص 05.
[2]- تسعديت مسيح الدين، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي:الرهانات والتحديات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ،ع 04، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2015،ص 15.
[3]سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 196.
[4]- عبد الوهاب بن يخلف،دور الجزائر في مواجهة التهديدات الاقليمية في الشمال والساحل الافريقي،مرجع سبق ذكره،ص 187.
[5]-الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل ،وزارة الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية،سبتمبر 2015،ص ص 29-30.

- **وجود عدد قليل من الشباب الجزائريين في صفوف الجماعات الارهابية الناشطة بالخارج كداعش وغيرها مقارنة برعايا دول أخرى والذين يحصون بالآلاف،وغياب الارهابيين من أصول جزائرية أكثر فأكثر عن مناصب القيادة في الجماعات الارهابية الناشطة بالخارج.**
- **نضوب مصادر التجنيد لدى التيارات المتطرفة والجماعات الارهابية .**
- **تزايد الاهتمام الذي يوليه الشركاء الأجانب بالتجربة الجزائرية فيما يتعلق بالقضاء على الراديكالية.**

✓ **المستوى الاقليمي :**

بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا حثيثة في مجال مكافحة الإرهاب مع دول منطقة الساحل والتي فشلت في احتواء هذه الظاهرة العبر وطنية التي باتت تهدد الأمن الوطني الجزائري مما استدعى ضرورة التنسيق والعمل المشترك مع دول المنطقة فيما يخص مكافحة الإرهاب . حيث إقتنعت دول شمال إفريقيا ودول الساحل على وجوب التعاون والتنسيق الجهوي في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب العبر الوطني والذي لا يعترف بالحدود ولا الجغرافيا وهي قناعة تأكدت لدى هذه الدول أنه لا يمكن لدولة بمفردها مواجهة هذه الظاهرة[1]، وانطلاقا من هذا تنظم ندوات وزارية تسمح لوزراء الخارجية من الوقوف على التطورات الأمنية وسبل مكافحة تهديدات الجماعات الإرهابية وتتمثل هذه الندوات واللقاءات في:

– الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي المنعقدة يومي 16 و17 مارس 2010 بالجزائر العاصمة من طرف وزراء خارجية دول:الجزائر،مالي،موريتانيا،النيجر،بوركينافاسو،تشاد أعطى الوزراء من خلالها تقييما شاملا للوضع الأمني في المنطقة في ظل تنامي وتزايد التهديدات الإرهابية وارتباطها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود والتجارة غير الشرعية، وضمن هذا الإطار المتميز بالتهديد الإرهابي دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجع لمواجهة هذه الظاهرة وهو ما جاء في تصريح وزير الشؤون الخارجية السابق مراد مدلسي قائلا:"**إننا على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون تنازل وكذا واجب التضامن**

[1]-مريم مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الذي هو يحدو توجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا هي قواعد نتقاسمها جميعا ويتوجب علينا احترامها ".[1]

– الإجتماع التنسيقي الوزاري حول الأمن والتنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي المنعقد في 20ماي 2011 بالعاصمة المالية "بماكو" ضم هذا الإجتماع دول الميدان الأربعة (الجزائر،مالي،النيجر،موريتانيا) تم الإطلاع على الوضع الأمني في الساحل وما تم تحقيقه من تعاون إقليمي خلال سنة كاملة.

– إجتماع وزراء خارجية دول الميدان بالعاصمة الموريتانية "نواكشط" المنعقد أيام 23 و 24 جانفي 2012 وتدور أهداف دول الميدان حسب ما أوضحه "عمار بلاني" الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول:

– بحث الخطر الذي يهدد منطقة الساحل الإفريقي.

– تقييم العمل المشترك لهذه الدول في مجال الأمن والتنمية والقائم منذ سنتين.

– التفكير في إجراءات كفيلة بتعزيز الإستراتيجية الإقليمية التي تم وضعها تتضمن البعد العسكري والأمني والتنموي.

وقد تم دعوة نيجيريا إلى هذا الاجتماع لأول مرة بصفتها دولة مراقب بهدف تبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف وللبحث في كيفية التعاون والحد من تأثيرات الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام في منطقة الساحل الإفريقي.[2]

– مسار نواكشوط المنعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2014 ويعتبر محطة جديدة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المشاركة خاصة بعد انضمام كل من الجزائر ونيجيريا والذي من المتوقع أن يعطي دفعا قويا للعمل المشترك على مستوى منطقة الساحل الإفريقي من أجل بناء تصور أمني مشترك لمكافحة التهديدات الأمنية وفي مقدمتها الإرهاب وكذا الجريمة المنظمة ومعالجة مشكل الفقر والتنمية .[3]

[1]- عمار بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]-مريم مهدي، مرجع سبق ذكره،ص 89.

[3]-عبد الوهاب بن يخلف،دور الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية في الشمال والساحل الإفريقي، ورقة قدمة في أشغال الملقى : الساحل ضمن استراتيجية القوى ، المعهد المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية ،02 مارس 2015 ،ص 188.

✓ **المستوى الدولي:**

إن من أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وأكثرها فاعلية هو قيامها باختطاف واحتجاز رهائن وطلب الفدية من الدول التي ينتمي إليها الضحايا المحتجزون، تفوق هذه الأموال أحيانا ملايين الدولارات ،وقد يطلب الإرهابيون إضافة إلى ذلك تجهيزات ووسائل نقل من أجل نقل أموال الفدية التي حصلوا عليها إلى دولة اخرى ، وتستخدم هذه الأموال في تدريب أعضائهم وتجنيد أعضاء جدد وشراء الأسلحة والمعدات الجديدة (التكنولوجيا والمعلوماتية) للقيام بعملياتهم الإرهابية [1]،وتعتبر اتفاقية قمع تمويل الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1991/12/29 الوحيدة فيما يخص تناول مصادر تمويل الإرهاب وقد عُرّف تمويل الإرهاب أنه "**يشمل أي شيء له قيمة مادية أو معنوية منقول كان أم عقار أو وثائق قانونية أو أدوات بأي شكل كانت وكذلك المساعدات الإلكترونية والرقمية وعمليات الإئتمان المصرفية والشبكات والشيكات البنكية والحوّالات البريدية والأسهم والسندات وخطابات الإعتماد**"[2].

فمنذ 1992 والجزائر ترافع على المستوى الأممي من أجل قطع إمدادات الدعم المادي للجماعات الإرهابية مؤكدة على أن الإرهاب هو تهديد مركب حيث أنتجت الجزائر على مستوى الأدبيات الإفريقية مفهوم الإرهاب الممزوج بالمخدرات بالنظر إلى اكتشاف وجود علاقات للجماعات الإرهابية مع شبكات تجارة المخدرات.

وقد استطاعت الجزائر بفضل خبرتها الأمنية في محاربة الإرهاب تنبيه المجموعة الدولية من مخاطر دفع الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية من أجل إطلاق سراح الرهائن المحتجزين لديها ، لما تدره هذه الأموال من مكاسب للإرهابيين والتي لا تتأخر في استثمارها بتعزيز قدراتها القتالية.

وبذلك قد اقترحت الجزائر على مجلس الأمن تجريم دفع الفدية لتحرير الرهائن باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب وهذا بالتزام دول الميدان بشكل فعلي بقطع كل ما من شأنه أن يمول الجماعات الإرهابية في المنطقة وأكدت على أنه بدل أن تقوم الدول بتلبية طلبات الجماعات الإرهابية في دفع الأموال لإطلاق سراح الرهائن كان من الأفضل أن توجه إلى الجانب التنموي وإقامة مشاريع اقتصادية بهدف المساهمة في تجفيف منابع الإرهاب في المنطقة، حيث صادق مجلس الأمن في دورته

[1]-محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط1،2009،ص 80.
[2]-خالد حساني،مساهمة الجزائر في محاربة تمويل الإرهاب وتحديد الاطار القانوني لمفهوم الارهاب،استراتجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية،ع04،2015،ص 24.

6247 على اللائحة رقم 1940 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 والذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية وهي مبادرة جزائرية محضة دافعت عنها باستماتة وقامت بمساعي دبلوماسية حثيثة لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتمت المصادقة على اللائحة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 2012 والتي دعت فيه الدول الأعضاء إلى عدم تمويل أو دعم النشاطات الإرهابية بأي شكل من الأشكال، وبهذا اكتسبت المقاربة الجزائرية ثقة معظم الدول في ما يخص تجريم كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تمويل الإرهاب بمنطقة الساحل بالخصوص وهذا نتاج جهودها الدبلوماسية في المحافل الإقليمية والدولية بضرورة تنبيه المجتمع الدولي بخطورة .[1]وهذا يدل على مدى ادراك الجزائر لعلاقة التي تربط أمنها بالتطورات الحاصلة على مستوى فضائها الاقليمي .[2]

المطلب الثاني : المبادرات الأمنية والعسكرية

قامت المقاربة الجزائرية في محاربة الإرهاب على الجانب العسكري والأمني الإستخباراتي من أجل تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الأمنية للمنطقة من أجل معرفة تحركات الجماعات الإرهابية وتحديد نقاط تواجدها، حيث فرضت الأحداث الأخيرة في منطقة الساحل على الأجهزة الأمنية أخذ كافة التدابير من أجل تأمين التراب الوطني من أعمال محتملة للجماعات الإرهابية وتسللها إلى الجزائر .

المستوى الوطني :

بالنسبة للتدابير الأمنية داخل التراب الوطني بهدف التصدي لهذه التهديدات تم القيام بالعديد من الإجراءات الوقائية نذكر منها :[3]

- ✓ التحسيس من خطورة الظاهرة الإرهابية : حيث أكدت تقارير إستخباراتية على مدى أهمية المشكلة إذ صرح مصدر أمني بأن الجزائر عبارة عن صحراء مفتوحة يمكن بسهولة للجماعات الإرهابية عبورها وهذه الأراضي خالية من قوات نظامية قادرة على صد أي محاولة من الجماعات الارهابية للتقدم .

[1]-خالد حساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.
[2]- مراد فول ،مرجع سبق ذكره، ص 106.
[3]-كتيقة كواشي، الإستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 08،جامعة باتنة 2016، ص ص 461-464.

- ✓ إجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب و التهريب: وتقوم هذه الإجراءات على التدقيق الجيد في حالات الدخول بالخصوص على الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا لمنع تسلل الإرهابيين ولهذا تقرر رفع درجة التأهب إلى أقصى درجاته.
- ✓ تغيير قيادة الجيش والقوات التي تعمل تحت إشرافها: وهي سلاح الدرك الوطني وحرس الحدود وتم تغيير قواعد الاشتباك على الحدود حيث تم تجهيز القوات المتواجدة بالحدود بكل اللوازم والمعدات القتالية لمواجهة أي تهديد يحصل على أطراف الحدود الجزائرية .
- ✓ عقد اجتماعات دورية لقيادات الأجهزة الأمنية : حيث يتم إتخاذ التدابير الأمنية في إطار اللّجان الأمنية من خلال مخطط أمني استثنائي يتماشى والعمليات العسكرية التي أطلقتها قوات الجيش، وذلك بمضاعفة الحواجز الأمنية وزيادة عدد الدوريات المتنقلة لرصد الحركات المشبوهة، فضلا عن تجهيز قوات الأمن بأجهزة الكشف عن المتفجرات والسيارات المشبوهة.
- ✓ الإعتماد على الخبرات المكتسبة في مكافحة الإرهاب: والتي تعطي للقوى الأمنية الثقة بالنفس والتي بفضلها تكون قادة على مجابهة التهديدات الجديدة.

على المستوى الاقليمي:

لجنة الأركان العملياتية المشتركة:عقد رؤساء أركان دول الساحل أول اجتماع لهم في 12 و13 أوت 2009 بولاية تمنراست كخطوة أولى نحو بناء رؤية مشتركة للتعاون العسكري الميداني وقد شارك فيها كل من دولة: الجزائر،بوركينافاسو،ليبيا،مالي،النيجر،تشاد،حيث تجسد التعاون الميداني لدول الساحل في إنشاء لجنة الاركان العملياتية المشتركة وهي نتاج الرؤية المشتركة لرؤساء الأركان الدول الأعضاء وتتمثل مهمتها في ضمان التنسيق و الإدارة لعمليات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والإتصال المؤمن لتبادل المعلومات الأمنية في الوقت المناسب، وقد تم التنصيب الرسميي لها في 19 مارس 2010 ومقرها بتمنراست.[1] وجاءت هذه اللجنة من أجل تعزيز التنسيق الإستخباراتي والتبادل المعلوماتي لدول الميدان من أجل وضع استراتيجيات ناجعة لمكافحة الإرهاب العبر الوطني وهو ما يسلتزم ضرورة إيجاد سبل التعاون بين البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة .

[1]-مريم مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

وقد تحددت مهام اللجنة في مايلي:[1]

- ✓ متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية .
- ✓ مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها.
- ✓ ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة .

أما هيكلها فقد تجسدت في أربع هياكل:

1. الخلية العملياتية.
2. خلية الاشارة.
3. الخلية المكلفة باللوجستيك.
4. خلية الإستعلامات.

وحدة التنسيق والإتصال: تم إنشاؤها في 06 ابريل 2010 وفقا لتوصيات اجتماع وزراء خارجية الجزائر ومالي وبوركينافاسو وليبيا وتشاد الذي عقد في 16 مارس 2010 ليتقرر اعتماد تدوير رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها .[2]

كما تم عقد العديد من الإجتماعات في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الدول التالية :الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا من أجل وضع إستراتيجية موحدة للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، وبعدها الإجتماع الوزاري لدول الميدان يوم 07 اوت 2012 في العاصمة النيجرية "نيامي" والذي أكد فيه المجتمعون على ضرورة تفعيل إستراتيجية الأمن والتنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.[3]

إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب : ومقره بالعاصمة تتمثل مهمته في التكوين بكل ما له علاقة بمكافحة الإرهاب وتحليل البعد العملياتي ومكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وتكوين القضاة ورجال القانون وتخصيصهم في مجال مكافحة الارهاب[4]. كما يهتم بدراسة وتقييم التهديدات وتقسيم السياسات الوطنية في مكافحة الإرهاب والعمل على بناء منظومات معلومات في مجال

[1]- منصور لخضاري، المقاربة الجزائرية في الساحل الافريقي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ،جامعة تبسة والمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،80-20 /2014/05._،ص 16.

[2]- منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية (المحددات،الميادين،التحديات)،مرجع سبق ذكره ،ص 157.

[3]- وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره،ص 258.

[4]-مخلوف ساحل ،دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ،ع 04،201،ص 137.

مكافحة الإرهاب. وسيساهم المركز في تزويد دول الساحل بالمعلومات حول نشاطات الجماعات الإرهابية بهدف التوصل إلى بلورة رؤية معمقة حول الظاهرة الإرهابية في إفريقيا وذلك بتقديم مقترحات مبنية على دراسات علمية تساعد على مكافحة الإرهاب وتفادي تناميه ويكون هذا من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات للإستشعار والإنذار المبكر والوقاية من الأزمات .[1]

المطلب الثالث : المقاربة الاقتصادية والتنموية

تعتمد الجزائر في مقاربتها لمكافحة الإرهاب مقاربة متعددة الأبعاد بحيث أن الأمن لا يمكن تحقيقه دون أن تكون هناك تنمية فعلية وتحقيقها لا يكون إلاّ باستتباب الأمن والإستقرار،ومن هذا المنطلق تعتبر المواقف الجزائرية تجاه دول الساحل والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية كونه أحد مبادئ سياستها الخارجية من جهة ومن جهة أخرى لإبعاد وتحجيم دور الدول الأجنبية في المنطقة وأن حالات اللأمن واللاإستقرار التي تعرفها منطقة الساحل يمكن حلها بالمبادرات السياسية والتنموية لدول المنطقة بعيدا عن التدخلات الخارجية التي أثبت عدم جدوها في مثل هكذا حالات[2].

فتزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل خصوصا بعد انهيار الدولة في ليبيا ومالي والذي أدى الإنفلات الأمني ما دفع بالجزائر لتبني استراتيجية أمنية بهدف مواكبة التطورات الأمنية والمزج بين الأمن الصلب والأمن الناعم، وهي المقاربة التي تبلورت لديها من خلال ما عانته في مرحلة التسعينيات نتيجة الأزمة الأمنية مرتكزة على الأمن والتنمية في حل معضلتها الأمنية والتي أعطت الأولوية للمتغير الثاني للخروج من دوامة العنف التي عاشته، ومن هذا المنطلق انطلقت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من فكرة مفادها أن تحقيق الأمن والإستقرار ومحاربة التطرف يستوجب الإهتمام بالجانب الإقتصادي والتنموي دون إغفال الجانب العسكري .[3] وتتجسد الآليات التنموية الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي خصوصا ظاهرة الإرهاب في الإهتمام بمراكز العبور بداخل الوطن قصد عدم تسلل عناصر الجماعات الارهابية وتمييزهم عن اللاجئين، بالإضافة إلى التكفل بإنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يبلغ طوله 4300 كلم بتكلفة 64 مليار دولار.[4]

[1]-مريم مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 123.
[2] عبد الوهاب بن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 189.
[3]-مراد فول ، مرجع سبق ذكره،ص 103
[4]- مسيح الدين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وقد سعت الجزائر إلى خلق إصلاحات هيكلية في إفريقيا من خلال الدور الذي لعبته في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"(The New Partneeship For Africas Development) والتي تمثلها وتدافع من خلالها عن القضايا الإفريقية في المحافل الدولية كقمة دول الثماني التي أثمرت نتائجها إلى مسح ديون الدول الإفريقية وبرامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا والحد من البطالة والفقر[1]، ويعتبر مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا عبر النيجر(يبلغ طوله 4500 كلم) من أهم المشاريع التي يُعول عليها في منطقة الساحل[2]، ومن هذا المنطلق تم الإتفاق بين الشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات SONATRACH والشركة الوطنية للبترول النيجيري Nigerian National Petroleum Company لإنجاز هذا المشروع الذي يصل قارة افريقيا بأوروبا باعتباره أحد المشاريع التي تجسد الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD) ، غير أن تصاعد وتيرة الأعمال الارهابية في منطقة الساحل حال دون تحقيق ذلك إلى غاية الآن ، فالمشروع لا يقتصر هدفه على إيصال الغاز إلى أوربا فحسب وإنما له أبعاد إقتصادية وتنموية وحتى إجتماعية لما سيوفره من مناصب عمل لسكان المناطق التي يعبر عليها كما من شأنه تفعيل عدة نشاطات ومرافق (المدارس ،المراكز التكوينية،المستشفيات ،توفر الخدمات) لفك العزلة التي يعاني منها المجتمع في الساحل .[3]

جدول رقم 03 : خريطة توضح طريق أنبوب الغاز NEGAL من نيجيريا إلى أوروبا

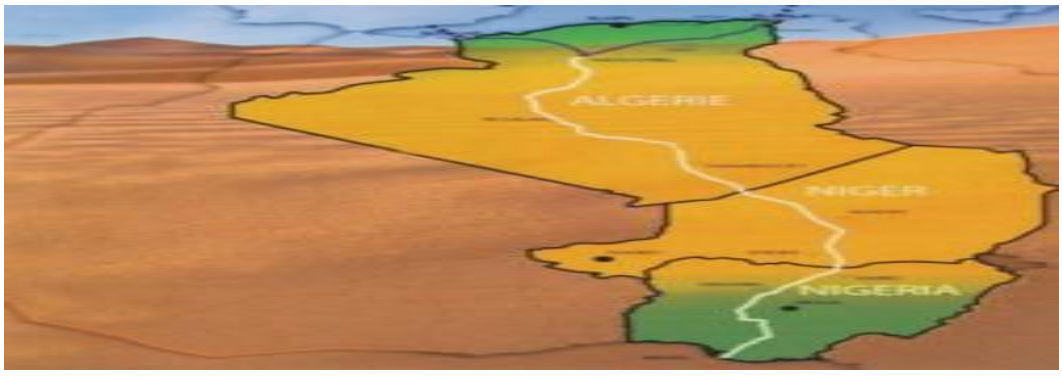

المصدر : http://ambalg-sofia.org/ar/2010/03/algeria-nigeria-and-niger-sign-/an-intergovernmental-agreement-for-the-construction-of-the-tsgp

[1]-سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره،ص 164.
[2]-اسماعيل بولروايح،استراتيجية التأثير والسيطرة للقوى المغاربية على منطقة الساحل :دراسة في الآثار المترتبة على مشاريع بناء السلام في المنطقة، في : بلهول نسيم(محرر) .حورات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، ،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2016،ص 473.
[3]- اسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص240.

وتعتبر ندوة الجزائر الدولية بشأن الشراكة والأمن والتنمية المنعقدة في الجزائر يومي 70 و08 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات الإجتماع الوزاري للدول الميدان الذي عقد في 20 ماي 2011 بـ"باماكو" بمالي وتعتبر هذه الندوة الأولى من نوعها كونها جاءت لتعالج مشكلات الساحل الإفريقي من طرف شركاء إقليمين ودوليين وهو ما استطاعت الجزائر تحقيقه في بلورة مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع دول الميدان والشركاء الإقليميين وهو نجاح يحسب للجزائر لما بذلته من جهود في توحيد السياسات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب .[1]

بالإضافة إلى ذلك عبرت شركة سوناطراك عن إهتمامها بمشاريع طاقوية في كل من موريتانيا وتشاد والنيجر ونيجيريا والسودان في المجال الطاقوي حيث قدرت الإحتياطات لهذه الدول بـ 500 برميل وقدرة إنتاجية تصل الى 120.000 برميل في اليوم [2].

المبحث الثالث: تقويم المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب

إن محاولة تقييم الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمنها الوطني انطلاقا من سياستها الأمنية يستوجب منا رصد أبرز النجاحات على المستوى الوطني والإقليمي وحتى الدولي في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه ومصادر تمويله ، كما يفرض علينا عنصر التقييم التطرق إلى أهم الإخفقات التي فشلت الجزائر في تحقيقها نتيجة اصطدامها بمواقف معارضة لها أو نتيجة منافستها في منطقة تعتبرها العمق الاستراتيجي لأمنها القومي، وهو ما يتطلب منا في الأخير تقويم للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب .

المطلب الأول : أهم النجاحات المحققة

لطالما اعتبرت الظاهرة الإرهابية أحد أكثر التحديات والتهديدات التي واجهتها الأجهزة الأمنية الجزائرية،والتي واجهت إرهابا شرسا طوال عقد من الزمن في سنوات التسعينيات وما كان لها من سلبيات وخسائر بشرية واقتصادية على المجتمع والدولة عصف بكيانها،إلّا أنه من الضروري الإشارة إلى أن تلك الفترة أكسب الجزائر خبرة نوعية في مكافحة الإرهاب وأضحت دولة رائدة في هذا المجال[3]،وقد عرف

[1]- منصور لخضاري،السياسة الامنية الجزائرية(المحددات،الميادين،التحديات)،مرجع سبق ذكره، 155.
[2]- اسماعيل بولروايح، مرجع سبق ذكره، 473.
[3]-عبد الوهاب حفيان،عوامل ومنطق الامن في الساحل بين الواقع والمستقبل،في: بلهول نسيم، (محرر). حوارات إلاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع والنشر، ط1، 2016، ص 54.

النشاط الدبلوماسي الجزائري حركية نشطة في إيجاد توافق إقليمي أمني نتيجة تنامي الظاهرة الإرهابية وتحولها إلى ظاهرة عبر وطنية تهدد الأمن الوطني الجزائري بالدرجة الأولى والأمن الإقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي وهذا بالإتفاق مابين دول المنطقة (دول الميدان: الجزائر،موريتانيا،مالي،والنيجر) في أفريل 2010 بتمنراست (CEMC) من أجل التنسيق الأمني والإستعلاماتي.[1]

وقد أجمعت مختلف الدول على سداد الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية خصوصا ما تعلق بتجريم دفع الفدية وعدم التفاوض مع هذه الجماعات كما تعتبر الجزائر من الدول السباقة في تحذير المجتمع الدولي من خطر الإرهاب وتداعياته على المجموعة الدولية ككل ودول منطقة الساحل الإفريقي بالأخص وبالتالي فهو تهديد للأمن الوطني الجزائري نظرا لوجود تماس حدودي للجزائر مع دول هذه المنطقة وتهديده للأمن والسلم الدوليين لأنه لا يخص منطقة معينة أو دولة بحد ذاتها ، إذ كللت هذه الجهود التي بذلتها إلى إقرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 بتجريم دفع الفدية وكذا اللائحة التي أقرها مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2009 واللائحة رقم 2133 في جانفي 2014 اللذان يجرمان دفع الفدية للجماعات الإرهابية [2].

هذا وقد حصلت الجزائر على اعتراف دولي بمدى نجاعة استراتيجيتها في مكافحة الارهاب وهو جاء في الذكرى 13 لأحداث 11 سبتمبر 2001 ،بحيث أضحت المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب مرجعية هامة بحكم التجربة التي اعتمدت على الحل السياسي ولم تكتفي بالحل الأمني والتي جعلها تكسب المعركة وحدها وكذا دورها في بناء إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب المعترف بها من طرف الدول، وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" : **أن المجموعة الدولية تنظر إلى الجزائر كعامل إستقرار في المنطقة وكدولة مؤهلة لبناء السلام والأمن** "،وأوضح الوزير كذلك أن تحرير أخر رهينتين بـ"غاو" (شمال مالي) هو دليل على أن الجزائر " محترمة ومكانتها في المنطقة كبيرة وأن دورها ناجح وفعال ومرموق"[3]

أمنيا :قد وفقت قوات الأمن الوطني والجيش الوطني الشعبي في وضع حد لمحاولات الإعتداءات الإرهابي على المستوى الداخلي على طيلة السنوات الماضية وحتى بعد الإنفلات الأمني بسبب تداعيات

[1]- اسماعيل دبش،سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية دراسة حالة الأزمة في مالي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2]- خالد سرحاني ،مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

[3]- ـــــــ، الذكرى 13 لاحداث سبتمبر:اعتراف دولي بدور الجزائر في انتهاج استراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب،من الموقع الالكتروني: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140911/13091.html ،2016/03/29

الأزمة الليبية وهو ما تأكد في عملية التهديد الإرهابي لضرب الإقتصاد الوطني في عملية تغنتورين (جانفي 2013) [1]، وكذا إفشال الهجوم الإرهابي الذي استهدف قاعدة نفط بخريشبة في 18 مارس 2016 بالصوراخ إن ذل هذا فأنه يدل على إستعداد الجيش الوطني لمواجهة أي تهديد وحماية وصون التراب الوطني الذي هو من صيم مهامه الدستورية .

واستطاعت الجزائر لعب دور المنسق الإقليمي والفاعل المركزي والإقليمي نظرا لما تتوفر عليه من مقومات (جغرافية،اقتصادية،عسكرية) في مواجهة الإرهاب بعد ما أثبتت نجاحها على المستوى الداخلي وهو ما جعل من هذه الجماعات الإرهابية تتخذ منطقة الساحل والصحراء الشاسعة ملاذا لها هروبا من الخناق المفروض عليها في شمال الجزائر بفضل قوات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وقوانين الرحمة والوئام المدني والمصالحة الوطنية وبرامج تنموية واقتصادية .[2]

وقد أكد العقيد "**مبروك سبع**" بأن وحدات الجيش الوطني الشعبي المنتشرة بالحدود الجنوبية والشرقية منذ تاريخ 10 جوان 2014 (تاريخ استلام الجزائر الرئاسة الدورية لمجلس أركان الدول الأعضاء المشتركة) قد حققت نتائج جد هامة في مكافحة الإرهاب [3].وفي هذا الإطار قد سجلت الجزائر سنة 2015 نجاحات باهرة ضد فلول الإرهاب بعد القضاء على العديد منهم بالإضافة إلى ذلك تم استرجاع كمية معتبرة من الاسلحة الحربية وتفكيك عدد كبير من شبكات التهريب ودعم الجريمة المنظمة التي أصبحت الممول الرئيسي للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وفي الوقت ذاته مافتئت المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب تلقى صدى في دول الجوار الاقليمي وحتى العالمي.

زيادة على ذلك نجحت الجزائر إلى حد ما في أخذ ضمانات من طرف دول الساحل الإفريقي بعدم استضافة القاعدة الأمريكية "الافريكوم" والتي رفضت الجزائر مرارا طلب الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة القاعدة في جنوب الجزائر .

وقد استطاعت الجزائر اثبات مدى وعيها بخطورة الوضع في الساحل الإفريقي بعد الإنفلات الأمني الذي عرفه عقب انهيار نظام العقيد معمر القذافي والذي كان له انعكاسات مباشرة على أمن

[1]- اسماعيل دبش ،مرجع سبق ذكره، ص 253.
[2]- محمد الامين بن عائشة ، الدبلوماسية الجزائرية والمعظلة الامنية في مالي ،من الموقع الإلكتروني : 2016/05/05، http://democraticac.de/?p=8205 .
[3]- المسائل الامنية للدول الأعضاء في لجنة العمليات المشتركة لا يمكن التكفل بها إلا من طرفها،من الموقع الإلكتروني: 2016/04/02، http://www.aps.dz/ar/algerie/23921

المنطقة ككل وأصبح يمثل تهديد مباشرا للأمن الوطني الجزائري وهو ما دفع بالجزائر ذات الموقع المحوري في منطقة تعرف تنامي لظاهرة الارهاب إلى توظيف مقاربتها التي تقوم على متلازمة الأمن والتنمية وتغليب الحوار على العنف لإستعادة الأمن والإستقرار بالمنطقة وهو ما من شأنه القضاء على أسباب التطرف والإرهاب وكذا تجفيف منابعه وعدم التفاوض مع الإرهابيين والقضاء عليهم ، من خلال تعزيز التعاون وتفعيل العمل الجماعي المشترك لدول الميدان وهو ما جعلها محجا وقبلة للباحثين عن الحلول السلمية وبأقل الخسائر.[1]

ووفق احصائيات أمنية تمكن الجيش الوطني من قتل 44 عضوا في التنظيم الإرهابي الجديد " تنظيم الدولة الإسلامية بالجزائر في الفترة الممتدة من سبتمبر 2014 إلى ابريل 2016 حيث تم قتل أول أميرين لتنظيم جند الخلافة التابع للتنظيم دولة الخلافة في الجزائر وهما عبد المالك قوري في ديسمبر 2014 وعثمان العاصمي في ماي 2015 بالإضافة الى القضاء على 25 ارهابيا تابعا للتنظيم [2]وعلى إثر ذلك يبدو أن الجزائر قد نجحت في ايجاد فرصة لاستعادة دورها التقليدي كشريك ووسيط وقوة إقليمية بشأن الصراع أي صراع واستطاعت اتباع سياسة خارجية واضحة لصنع السلام واسترداد قيادة متناسقة بعد عقود من تدهور الدبلوماسية لكن في الوقت نفسه أثيرت مخاوف بشأن تمدد الجهاد في غرب افريقيا وهنا ظهرت الحاجة الى ان تكون الجزائر منضوية بقوة في عملية ديناميكية جديدة ونظام أمن بين الشمال والجنوب من أجل استرداد مكانتها الدولية .[3]

كما تلقى التنظيم الجديد" تنظيم الدولة الإسلامية" في منطقة الساحل والمغرب العربي عدة ضربات أكدت من خلالها قوات الجيش الوطني الشعبي على جهوزيتها لأي تهديد أمني يمس الأمن الوطني وتم إفشال كل مخططاته ، كما أبان الجزائريون عن وعي كبير بعد فشل التنظيم في تجنيدهم ضمن صفوفهم الداخلية وهذا ما يندرج كما أسلفنا الذكر في إعداد الدولة شعبها للدفاع عند مواجهة تهديد ما .[4]

تنمويا :استطاعت الجزائر دعم مساعي التنمية في إفريقيا من خلال مبادرة النيباد في 2002 بهدف وضع إصلاحات هيكلية على المستويات السياسية والإقتصادية والعمل على تحقيق تعاون وترابط اقتصادي

[1]- مراد فول، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2]- الجيش الجزائري أجهض محاولات تأسيس فرع لتنظيم الدولة ، من الموقع الالكتروني: 2016/05/06، http://www.alquds.co.uk/?p=527187
[3]-الطاهر دلول ،السياسة الامنية في ضوء تجريم دفع الفدية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ع 02،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2014، ص23.
[4]-داعش يصدم في الجزائر، من الموقع الالكتروني :2016/05/06، http://www.elbilad.net/article/detail?id=52506

مشترك في إطار الإعتماد المتبادل والذي يبقى بعدا أساسيا في المنظور الجزائري من خلال مجموعة من العمليات وإحداث التكوين والتأطير للموارد البشرية بمنطقة الساحل، ودعم المقدرات المالية لهذه من خلال المسح الذاتي للديون وهو ما حصل مع دولة النيجر ومختلف الإستثمارات الجزائرية بهذه الدول ليس هذا فقط وإنما العمل مع كل من دولة جنوب افريقيا ونيجريا لمسح ديون 14 دولة إفريقية من ضمنها دول الساحل الإفريقي بهدف مساعدتها على النهوض باقتصادياتها وتحقيق تنمية حقيقة وهوما تجسد من خلال قمة مجموعة دول الثمانية (G8) في استكلندا سنة 2008.

المطلب الثاني : أهم الإخفقات

بالرغم من تحقيق الإستراتيجية الجزائرية للعديد من الخطوات في مكافحة الإرهاب إلاّ أنها اصطدمت في الكثير من الأحيان بعراقيل و تحديات، حيث تحدي الدولة الفاشلة في منطقة الساحل والتي اجتمعت فيها كل مؤشرات الفشل الدولاتي من عدم استقرار وغياب تام للدولة وعدم القيام بوظائفها الأساسية، هذه التحديات جعلت من المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب بمنطقة الساحل غير فعالة إلى حد بعيد[1]، والذي يعوزه البعض إلى مؤسسات الدولة في حد ذاتها وهو ما يساعد الجماعات الارهابية على التفريخ وتوسيع نشاطها في المنطقة بسبب غياب المراقبة الأمنية والتي تتطلب عتادا وأجهزة متطورة بسبب خصوصيتها الواسعة والشاسعة وهو ما لا تتوفر عليه هذه الدول .

فالتجاذبات والصدامات التي طغت على العلاقات الجزائرية ودول الساحل أثرت بشكل كبير على عمليات التنسيق الأمني والإستخباراتي لمكافحة الظاهرة الإرهابية وهذا باعتراف الجزائر نفسها بوجود عراقيل في بناء مقاربة أمنية فعالة لمكافحة الإرهاب [2]،وشكلت أزمة الثقة بين الجزائر ودول الساحل عقبة في تعزيز التعاون الأمني في محاربة الإرهاب وهذا من خلال القلق التي تبديه دول الساحل من زيادة الجزائر لحجم نفقاتها العسكرية معتبرة ذلك أنها تسعى وراء الريادة في المنطقة وهو سيجعلها تفرض قدراتها عليهم، بالمقابل ترى الجزائر أن دول الساحل غير جدية في جهودها المتعلقة بمحاربة التنظيمات الإرهابية ضمن الأطر المتفق عليها في مجال التعاون والتنسيق فيما يخص تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية وعلى سبيل المثال ترى الجزائر أن دولة مالي تعتبر الحلقة الأضعف في دول المنطقة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب وفلوله لعدم مشاركتها المعلومات في ما يتعلق بهذا الجانب مع

[1]- سمير قلاع الضروس ، مرجع سبق ذكره، ص 185
[2]-سمير قلاع الضروس،المرجع نفسه، ص 171.

الشركاء فقد قامت مالي في سنة 2010 بإطلاق سراح أربعة عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقابل تحرير رهينة فرنسي [1]، كما توسطت في العديد من المرات في عمليات تحرير الرهائن عن طريق الفدية والتي تعتبرها الجزائر من بين أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وبالتالي حتما سيؤدي بفشل مقاربتها بالساحل الإفريقي.

وبذلت الجزائر جهودا في تفعيل مبادراتها الأمنية لمحاربة خطر الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي ،غير أن ضعف التنسيق الأمني كما ذكرنا سابقا بين دول المنطقة حال دون نجاح هذه المقاربة والذي ارتبط بمجموعة من الإعتبارات شكلت تحدي للإستراتيجية الجزائرية ونذكر منها على سبيل المثال أن أغلبية دول الساحل تربطها علاقات مع فرنسا وبعض القوى الأجنبية نتيجة إرتباط نخبها بهذه الدول(النيجر ،تشاد،موريتانيا،مالي،بوركينافاسو ...) والتي تتلقى مساعدات عسكرية ودعم عملياتي غير محدود تحت مسمى مكافحة الإرهاب الدولي[2]، في حين أن الهدف الحقيقي لفرنسا وحلفائها هو ربط الأنظمة السياسية لدول المنطقة بها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية وهو ما يتنافى والإستراتيجية الجزائرية في مكافحتها للإرهاب حيث تنظر إلى هذا التعاون بنوع من الريبة باعتبار أن وجود قوى أجنبية محاذية لحدودها هو بمثابة تهديد لأمنها القومي.

كما شكلت تداعيات الأزمتين الليبية والمالية تهديدا للأمن الوطني الجزائري نتيجة للإنفلات الأمني الغير المسبوق في المنطقة وهو ما استفادت منه الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي،جماعة التوحيد والجهاد لغرب افريقيا ، وأنصار الدين) حيث تحصلت على أسلحة نوعية مكنها من القيام بعمليات إرهابية .

هذا ما أدى بالتدخل الخارجي المتمثل في التدخل العسكري لفرنسا في مالي تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وبالمقابل سيعطي للجماعات الإرهابية مبررا في نشاطها في المنطقة بحيث تصبح "وجهة وقبلة" للجهاديين على حسب اعتقادهم في محاربة الصليبين وهي فكرة تلقى تأييدا بالنظر لوجود إغراءات في ظل تنامي نشاط الجيل الجديد "**تنظيم الدولة الإسلامية**" أو "**دولة الخلافة**"[3]، فالجزائر غالبا ما دعت الى احترام سيادة الدول في إطار الشرعية الدولية وسعت إلى تحجيم دور القوى الأجنبية وأنه ينبغي على

[1]- وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص 339.
[2]-المرجع نفسه ،ص 338.
[3]- صطفى صايج ،الجزائر والأمن الجهوي:التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساته على الأمن الجهوي،ورقة مقدمة في أشغال الملتقى: الساحل ضمن استراتيجية القوى، ع02،المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية . مارس 2015،ص 201.

دول المنطقة أن تعزز من التعاون والتنسيق الأمني فيما بينها بهدف تجفيف الإرهاب ومنابعه في الساحل الإفريقي .

ومن بين التحديات التي أدت كذلك إلى فشل تلك الجهود في دول الساحل هو تسلط الأنظمة السياسية وممارستها لجميع أشكال العنف والتهميش وهو ما يغذي الصراعات الإثنية والعرقية بين الدولة الواحدة فعلى سبيل المثال مارست دول النيجر ومالي تهميشا ضد قبائل الطوارق لأزيد من 30 سنة فلا تواجد لهم على المستوى الإداري والسياسي، بل أكثر من ذلك لجوء هذه الأنظمة إلى تجويعهم وتحريض الإثنيات الأخرى ضد قبائل الطوارق وكذا الإستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهة لهم فضلا عن انعدام التنمية الإقتصادية وأدنى ظروف المعيشة [1]، وبالتالي سيجعل من هؤلاء القبائل يقومون بالتمرد على الحكومة ويقيمون علاقات مع التنظيمات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة، وهو ما تخشاه الجزائر ودعت إلى ضرورة التوزيع العادل للثروة وتحقيق التنمية الإقتصادية في المناطق التي يتواجد بها قبائل الطوارق وإدماجهم في الحياة السياسية والمؤسسات الإدارية والإقتصادية .

عقبة أخرى تقف عائقا أمام الجهود الجزائرية الرامية إلى تجفيف الإرهاب ومنابعه (الجريمة المنظمة)، حيث يعتبر موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية نابع من مبادئها وثوابت تقوم عليها سياساتها الخارجية وهو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو الأمر الذي يقلق الجزائر نظرا لعدم وضوح المواقف الدولية بشأن هذه القضية التي تصنف في الجمعية العامة تحت قضايا تصفية الإستعمار ،ففي حال تمكن المغرب من إثبات أطروحته بمغربية الصحراء خصوصا كسب مواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك سيكون خسارة للدبلوماسية الجزائرية التي ظلت طيلة عقود تدافع عن هذه القضية وبالتالي سيؤثر على مقاربتها ومكانتها في مكافحة الإرهاب ،فالمغرب يسعى إلى إدراج جبهة البوليساريو كمنظمة ارهابية خصوصا بعد توقيف عناصر من الجبهة بمالي وموريتانيا في ديسمبر 2010 أين ثبت تورطهم في شبكات تهريب المخدرات،علاوة على ذلك أدت مزاعم للمغرب بإلقائها القبض على خلية إرهابية لها ارتباطات بجبهة البوليساريو في جانفي 2011 في إشارة إلى علاقاتها بالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي مبررة ذلك بخطف ثلاث سياح اسبان بمخيمات اللاجئين بتندوف (جنوب غرب الجزائر) من طرف جماعة التوحيد والجهاد لغرب افريقيا [2]. وهو مافتئت الجزائر تدافع عنه

[1]- بولنوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص 133.
[2]- وهيبة دالع ،مرجع سبق ذكره، ص ص 345-347.

من خلال ضرورة عدم الخلط بين حق المقاومة والنضال من أجل التحرر والإرهاب الذي لا يهمه سوى القتل والترويع والترهيب.

أحد التحديات الأخرى التي واجهت الجزائر في منطقة الساحل فيما يخص محاصرتها للتنظيمات الارهابية عدم تمكنها من توظيف الدبلوماسية الروحانية الدينية في الحد من الفكر الجهادي السلفي ذو النزعة التطرفية،حيث أبانت التطورات الأمنية في الساحل الافريقي على أنه ساحة افريقية مفتوحة للتنافس الإسلامي –الإسلامي فهو حلبة حقيقة لصراع بين الطرق الصوفية والسلفية الوهابية الدخيلة على المنطقة بل حتى الشيعية [1]،إذ نجد أن كل دولة تحاول توظيف ميزاتها الروحية والمذهبية لتحقيق أبعاد استراتيجية وهو الأمر الذي لم تستطع الدبلوماسية الجزائرية توظيفه في مقاربتها لمكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل باعتبار أن للطرق الصوفية بالجزائر لها امتداد عبر كامل دول الساحل الافريقي.

في الاطار التنموي للمنطقة تعتبر الجزائر من المؤسسين للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتي استطاعت من خلالها الدفاع عن القضايا الإفريقية في المحافل الدولية حيث استطاعت بالإضافة إلى جنوب افريقيا ونيجيريا مسح ديون الدول الافريقية كما سعت الجزائر بواسطة حركية دبلوماسيتها تفعيل جهود التنمية بالمنطقة سواء من خلال جهوده الفردية أو من خلال المنظمات الاقليمية والدولية. فبالرغم من أن المسار التنموي بالساحل الافريقي مزال في بادية مراحله فهو يواجه العديد من التحديات كاستمرار سياسات التهميش وزيادة نسب الفقر والبطالة داخل المجتمع ونقص التعليم والوعي[2]،وهو ما يساعد على بناء بيئة خصبة لنشاط الارهابي في المنطقة .

[1]- كريم مصلوح ،مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.
[2]-سمير قلاع الضروس ،مرجع سبق ذكره ،165.

المطلب الثالث: تقويم المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد

من خلال هذا المطلب سنقدم تقويما للمقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب تحت مقتضيات حماية الأمن الوطني من تأثيرات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي،وهذا بناءا على المعطيات والمعلومات التي تم التطرق اليها بهدف الاقتراب من الإجابة عن اشكالية الدراسة.

على الصعيد الوطني شكلت الهجمات الإرهابية منذ سنة 2007 تحديا أمنيا للجزائر،خصوصا بعد تزايد هذه العمليات داخل التراب الوطني .ويلاحظ أن هذه الجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي قد غيرت من طبيعة عملياتها فأصبحت تستعمل الأحزمة الناسفة وتفخيخ المواقع وهو ما يصعب التعامل معه أمنيا،فالتنظيم انتقل من الإعتماد على حرب العصابات التي كان يستعملها في شمال الجزائر إلى العمليات الإنتحارية وتفخيخ المواقع وتفجيرها عن بعد، وهو ما شكل تحديا للقوات الأمنية الجزائرية في التعامل مع هذه النوع من العمليات،كما أبانت التطورات الأخيرة في المنطقة نتيجة تداعيات الأزمة الامنية في كل من ليبيا ومالي على الجزائر مدى فاعلية الإستراتيجية الجزائرية الجديدة تجاه الجماعات الإرهابية وهذا من خلال تفكيك العديد من الشبكات وحجزها يوميا لكميات معتبرة من الأسلحة ،غير أنه تجدر الاشارة إلى احتمال وجود خلايا نائمة وعناصر للجماعات الإرهابية تنتظر الفرصة من أجل العودة إلى نشاطها الإرهابي وهو ما يدخل في إطار آلية الوقاية المبكرة التي ينبغي على السلطات الجزائرية اخذها بعين الاعتبار .

دبلوماسيا : استطاعت الجزائر فرض تصورها القائم على رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية وحادثة تغنتورين وقبلها إختطاف الدبلوماسيين الجزائريين بشمال مالي هما خير مثال على قناعة الجزائر بمواقفها حيال الإرهاب، وإثباتها للعلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب (فالأولى تقوم بالتمويل والثاني يقوم بالتأمين)، كما استطاعت الجزائر تقديم مشروع مكافحة الارهاب القائم على تجريم دفع الفدية على مستوى الاتحاد الافريقي والذي توج بموافقة أممية باعتبار أن الأموال المتحصل عليها بسبب خطف الرهائن وطلب مبالغ مالية للإفراج عنهم تشكل تمويلا رئيسا للتنظيمات الارهابية خصوصا بمنطقة الساحل الافريقي.

غير أن السؤال الذي نطرحه في هذا الصدد :هل دول منطقة الساحل الافريقي التي تعرف طابعا أزماتيا وفشلا دولاتيا قادرة على مجابهة تنظيمات إرهابية عبر وطنية في ظل الأوضاع الراهنة التي تعرف انفلاتا أمنيا وانتشارا رهيبا للسلاح ؟

للإجابة عن السؤال المطروح سوف نعرض فيما يلي أهم وجهات النظر :

- في ظل النشاط الإرهابي المتزايد سوف تدفع الأوضاع الامنية بمنطقة الساحل الإفريقي لمزيد من تدخل القوى الأجنبية تحت مسميات مكافحة الإرهاب والذي بدوره سيعطي حافزا لتدويل الإرهاب في المنطقة وهو أمر يتنافى والطرح الجزائري الذي مافتئ كل مرة يدعو الى ضرورة إخراج الطرف الاجنبي من المعادلة الاقليمية وتعزيز التعاون مابين دول الميدان .
- إن ظهور التنافس بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والتنظيم الجديد ما يسمى دولة الخلافة وامتدادها لساحل الافريقي سيمكن دول الميدان من القضاء على فلول الارهاب وهذا باستغلال الصراع القائم بين الجماعات الارهابية ولا يكون ذلك إلا من خلال تعزيز التنسيق المعلوماتي والإستخباراتي بين هذه الدول وبالاعتماد على قدرات وخبرة الجزائر في محاربة الارهاب.
- عدم جدية دول الساحل الإفريقي في متابعة العناصر الإرهابية نظرا لضعف قدرات الدولة العسكرية والأمنية في ظل جغرافيا شاسعة تتطلب عتاد حربي وتكنولوجي لا تتوفر عليه هذه الدول هو ما سيؤدي الى تنامي نشاط الإرهاب وتفريخه في منطقة غير مراقبة أمنيا .

كما يتضح من خلال عرض الإخفاقات أنه ينبغي على الدبلوماسية الجزائرية أن تهتم أكثر بالدبلوماسية الدينية والروحية المتمثلة في توظيف الزوايا (خصوصا الزاوية التيجانية) التي لها امتدادات في دول الساحل الإفريقي ودول غرب افريقيا وهو ما سيحد من انتشار الفكر السلفي المتشدد نظرا لأنه دخيل على المجتمع الإفريقي.

أمنيا استطاعت الجزائر أن تبني آليات للتعاون والتنسيق العملياتي والإستخباراتي بهدف تتبع ومحاصرة الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل الإفريقي لكن هذا التعاون تشوبه العديد من النقائص على اعتبار أن الجزائر تترك فراغا في المنطقة وهو ما يؤدي الى دخول أطراف أخرى تتضارب مصالحها مع المصالح الجزائرية وهو ما يجب تداركه .

اقتصاديا وتنمويا : يلاحظ أن الجزائر كانت رائدة في المبادرات التنموية الإقليمية، والتي حرصت على الدفاع عنها في المحافل الدولية،غير أن ما تجدر الإشارة إليه أنه لحد الآن لم توظف الامكانات الاقتصادية الجزائرية الحقيقة في منطقة الساحل الافريقي ويرجع ذلك إلى إعطاء الأولوية للجهة الشمالية المتوسطية في التبادل الاقتصادي . وفي حال استغلالها ستعود بالفائدة ليس على الجزائر وحدها فقط وإنما على المنطقة الساحلية ككل كالإستثمارات في مجالات الطاقة وتنمية المناطق الحدودية وبناء شبكة طرقات برية وسكك حديدية تشجع على عملية التبادل التجاري يساعد المنطقة في تنمية المناطق المعزولة .

خلاصة الفصل:

وعصارة القول في محتوى هذا الفصل هي:

– لعبت الدبلوماسية الجزائر الجزائرية دورا رياديا في القارة الإفريقية خصوصا منطقة الساحل الإفريقي فيما يخص مكافحة الإرهاب الذي كانت له تأثيرات على هذه المنطقة خصوصا الوضع الأمني ،لذلك قامت المقاربة الجزائرية على التعاون والتنسيق العملياتي المشترك من خلال خلق آليات استشعارية واستعلاماتية تدخل في إطار الحرب الوقائية ضد الإرهاب .

– أضحت الدبلوماسية الجزائرية ذات الخبرة في مكافحة الإرهاب المرجع العالمي للعديد من الدول التي تعاني من خطر التهديدات الإرهابية، إذ استطاعت الجزائر تنبيه المجموعة الدولية بخطورة دفع الفدية للإرهابيين باعتبارها مصدر تمويل لهم وهو ماساهم في إصدار اللائحة 1940 المتعلقة بتجريم دفع الفدية المصادق عليها من طرف مجلس الأمن في 2009.

– تعاملت الجزائر مع التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي عقب انهيار نظام العقيد معمر القذافي وبعدها انهيار دولة مالي بإعتماد عقيدة أمنية تقوم على حماية الحدود عن طريق تكثيف الرقابة الأمنية بهدف منع تسلل الجماعات اللإرهابية و تكثيفها للنشاط الإستخبارتي واللوجستيكي ورفض التدخل الأجنبي بهدف حماية أمنها الوطني في ظل ساحل أزماتي مشتعل .

– تمزج المقاربة الجزائرية المتعددة الأبعاد بين ما هو أمني وتنموي إقتصادي خاصة في منطقة كالساحل الإفريقي الذي يشهد عدم استقرار أمني وسياسي ومشاكل إجتماعية وإقتصادية جعلتها التنظيمات الإرهابية سببا تبرير نشاطاتها وفي بناء ونسج علاقات مع المجتمعات وإغرائها بهدف التجنيد .

– تقويم المقاربة الجزائرية المتعددة الأبعاد أظهر التحديات والنقائص التي تعرفها هذه المقاربة .

الخاتمة

أسست لدينا إشكالية الموضوع بناء مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لحماية الأمن الوطني من تأثير في منطقة الساحل الإفريقي مجموعة نتائج أثبتت صحة فرضيات الدراسة من خلال عرض مختلف النظريات التي فسرت الأمن، بهدف تحليل واقع العلاقات الدولية من المنظور التقليدي المتمثلة في الواقعية والليبرالية المثالية ثم المنظور ما بعد الوضعي الذي تجاوز مسلمات أفكارها التي فشلت في الحد من الحروب والصراعات والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال نقدها وصولا لإسهامات مدرسة كوبنهاغن والتي تهتم بالأمن الإنساني .

فموضوع الأمن لازال يشوبه الغموض لا سيما في ظل ظهور تهديدات غير تناظرية تمثلت في الظاهرة الإرهابية التي ضلت تشكل تهديدا على أمن الدول ومجتمعاتها نظرا لخصوصياتها العبر وطنية ، والتي جعلت من حدود الدولة مائعة بعد ما كانت مانعة مخترقة سيادتها مما جعلها تأخذ ذلك البعد الإقليمي والدولي نظرا لطبيعة نشاطها وعملياتها العنيفة التي أصبحت تهدد استقرار الدولة وأمنها الوطني .وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقدين الأخريين تنامي وتزايد نشاط الظاهرة الإرهابية نتيجة الصراعات والتوترات السياسية والتهميش والإقصاء الذي تمارسه الأنظمة السياسية التي تحكمت في زمام السلطة بعد خروج الإستعمار من هذه الدول، والذي من مخلفاته تقسيم الدول اللاعشوائي الذي لم يراعي فيها التركيبة الإجتماعية لهذه الدول حيث نجد عرقيات مختلفة منقسمة على عدة دول وهو الأمر الذي أدى بحدوث الصراعات والنزاعات الإثنية التي تشرذم المجتمع ما جعل من الصعب بالإمكان تحقيق الإنسجام المجتمعي بين أفراد الدولة في ظل تعدد الثقافات واللغات والديانات ،هذا الوضع تم استغلاله من طرف التنظيمات الإرهابية التي تتغدى من مثل هكذا أوضاع .

وقد تم الإعلان في 2007 من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن انظمامها إلى تنظيم القاعدة في العراق وأفغانستان لتنتقل بذلك إلى مرحة جديدة تمثلت في توسيع نشاطاتها وعملياتها الإرهابية باتجاه دول الساحل الأزماتي المنهك أصلا من النزاعات والحروب ومشاكل الفقر والتهميش والتنمية الإقتصادية الذي تأثر بشكل كبير نتيجة أعماله الإرهابية التي أخذت بعدا إقليميا وهو ما أصبح يهدد الأمن الإقيمي لكل الدول المتواجدة بمنطقة الساحل والصحراء وحتى المجاورة لها كالمغرب العربي وغرب إفريقيا. وأمام هذا الوضع المتأزم أمنيا كانت الجزائر هدفا يوميا للهجمات الإرهابية وهو ما أدى بها إتخاذ إجراءات وقائية للحد من هذه التهديدات الأمنية من خلال بناء مقاربة أمنية متعددة الأبعاد تقوم على إشراك دول المنطقة في مكافحة الإرهاب وذلك بإنشاء آليات عملياتية هدفها تعزيز التعاون والتنسيق الأمني والعسكري

لتتبع الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة الشاسعة جغرافيا كان أبرزها (لجنة العمليات والأركان المشتركة وفروعها الإستخباراتية والمركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالإضافة إلى الإجتماعات الدورية التي تعقدها كل سنة من أجل تقييم الوضع الأمني .

أما على المستوى الدبلوماسي والسياسي فقد قامت الجزائر ببناء هندسة سياسية تقوم على الدور الإقليمي للديبلوماسية الجزائرية والذي كان من أبرز نتائجه هو تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، بالإظافة إلى تفعيل الأليات الأمنية الوقائية السالفة الذكر بهدف تحجيم الدور الخارجي للقوى الأجنبية المتمثلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما سيعطي– حسب المنظور الجزائري – للتنظيمات الإرهابية بتبرير عملياتها وتواجدها بالمنطقة لذلك سعت الجزائر إلى حث دول المنطقة على ضرورة تعزيز التعاون بين دول الميدان .

كما يعتبر الجانب التنموي ضروري في مكافحة الإرهاب من خلال خلق مؤسسات إقتصادية وإنشاء مشاريع وبنى تحتية لتنمية المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية وغلق الطريق أمام كل ما من شأنه أن يجعل من الساحل بيئة مناسبة لتواجد الإرهاب فيه .

غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لمكافحة فلول الجماعات الإرهابية تبقى نسبية نظرا لوجود عراقيل ونقائص تحول دون نجاحها وهو ما استدعى تقويمها بهدف تدارك هذه النقائص، والتي من بينها هو فشل الجزائر في توظيف كل مقدراتها الإقتصادية كالاستثمار في دول هذه المنطقة وربط الجنوب الجزائري بها عن طريق شبكة طرقات وسكك حديدية تسهيلا للمبادلات التجارية ،كما يعاب على الجزائر عدم توظيفها للدبلوماسية الدينية المتمثلة في توظيف الصوفية كطريقة لها امتداد تاريخي في منطقة الساحل الإفريقي بالرغم من وجود ارتباطات للبعض الزوايا بالجزائر في منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يستوجب تداركه في السنوات المقبلة ،فالفكر السلفي الوهابي هو في تزايد في المنطقة التي تعرف صراعا وتنافسا على جميع الأصعدة .

وفي الأخير يمكن القول أن نجاح المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل مرهون بمدى توظيف كل القدرات التي تتوفر عليها الجزائر وعدم الإعتماد على جانب دون الآخر.

قائمة المصادر والمراجع

-المصادر :

1-القرآن الكريم .

الموسوعات باللغة العربية :

1-ابن منظر،لسان العرب ،بيروت ،دار صادر .

2-بيلي فرانك ،معجم بلاوكويل للعلوم السياسية ،تر مركز الخليج للأبحاث ، دب ، مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ،2004.

3-عوض سامي ،معجم المصطلحات العسكرية ،عمان ،دار أسامة للنسر والتوزيع ،ط 1، 2008.

4-مفرج أسعد ،موسوعة عالم السياسة ،بيروت ،نوبليس،ج 1، 2006.

6-مفرج أسعد ،موسوعة عالم المخابرات ،بيروت،nobilis ،ج 1، 2005.

7-مونبريال تيري دي وكلين جان ،موسوعة استراتيجيا ،تر علي محمود مقلد ،بيروت المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ،ط1، 2011.

الوثائق الرسمية :

1-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المعدل في مارس 2016).

2-الجريدة الرسمية :

مرسوم رئاسي رقم 98-413 مؤرخ في 18 شعبان عام 1419 الموافق 7 ديسمبر سنة 1998 يتضمن المصادقة على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب . انظر الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) : العدد 93، ديسمبر 1998.

مرسوم رئاسي رقم 2000-79 مؤرخ في 4 محرم عام 1421 الموافق 09 أبريل سنة 2000، يتضمن التصديق على إتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو/ جويلية سنة 1999، انظر الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)العدد 30 ، 28 ماي 2000.

3-الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل ،وزارة الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية،سبتمبر 2015.

الكتب باللغة العربية :

1-أبو عيانة فتحي محمد ،دراسات في الجغرافيا السياسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دس ن.

2- إدابير أحمد ،التعدد الإثني والمشكل الامني في مالي (دراسة كرونولوجية لتمرد الطوارق منذ 1963 إلى 2012) ، في : بلهول نسيم (محرر) حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2016.

3- الأقداحي هشام محمود ، تحديات الامن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)، الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

4- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية :دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدارسات الاستراتجية ،2007.

5- البار أمين و بسكرى منير ، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، ،الاسكندرية،مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2010.

6- باوتشر دايفيد ،تر رائد القاقون،النظريات السياسية في العلاقات الدولية،ط1،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2013 .

7- بلهول نسيم ،الأمن القومي،المفهوم،الحراك والأركان، في: بلهول نسيم (محرر). فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني ،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع ط 1،2010.

8- بلهول نسيم ،المقاربة النظرية في تناول فهم الأمن القومي الجزائري، في: بلهول نسيم(محرر). فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني ، ،الاردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2010.

9- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر،أوروبا والحلف الاطلسي، الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2005.

10- بومنير كمال، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، ،الجزائر، منشورات الإختلاف ،ط1، 2010.

11- جزير عبد الناصر ،الارهاب السياسي ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1 ،1996.

12- جمال محمد السيد ضلع،التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الاقليمي الافريقي (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)،في : بلهول نسيم (محرر) . حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2016.

13- جمال محمد السيد ضلع،التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الاقليمي الافريقي (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)،في: بلهول نسيم (محرر) . حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2016.

14- جهاد عودة ،النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر ،دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1 ،2005.

15- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى،،تر مصطفى محمد قاسم. الرياض ،النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود ، 2012.

16- حفيان عبد الوهاب ،عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل، في: بلهول نسيم، (محرر). حوارات إلاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع والنشر، ط1، 2016.

17- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية ادارة الأزمات، الأردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2009.

18- رينشاد اتش روبتز، ، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية ، تر فؤاد سروجي،الأردن، دار الأهلية للنشر والتوزيع ط1، 2008.

19- السيد أبو عطية ، إشكالية النظام العالمي الجديد، القاهرة،دار النهضة العربية للطبع والنشر،2005.

20- شحماط مراد ،تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الافريقي وحدوده،في : بلهول نسيم (محرر) حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

21- الشقحاء فهد بن محمد ، الأمن الوطني:تصور شامل(المفهوم،الأهمية،المجالات،المقومات)، ،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1،2004.

22- صبور محمد صادق ، مناطق الصراع في إفريقيا، مصر، دار الأمين طبع نشر توزيع، 2006.

23- طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الاردن،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2012 .

24- عبد الحليم اميرة محمد، الإستراتيجية الامريكية في منطقة الساحل، في : بلهول نسيم (محرر) . حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، ،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع،ط 1، 2016.

25- عبد القادر عبد العالي، المفاهيم النظرية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي للدولة ،في: ، بلهول نسيم(محرر). فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني ،ط1، الاردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع،2015.

26- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ،الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر ،د ب،كتب عربية، د ط ،2006.

27- عرفة محمد السيد، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009.

28- علي عباس مراد ، مشكلات الأمن القومي نموذج تحليلي مقترح ، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط1، 2005.

29- فريمش مليكة ،القاعدة في المغرب العربي وإستراتيجية محاربتها،في : بلهول نسيم (محرر) .حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2016.

30- فول مراد ، الإنفلات الامني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن ،في: بلهول نسيم (محرر).حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1،2016.

31- لخضاري منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات،الميادين،التحديات)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2015.

32- لكريني إدريس، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو افغانستان الى احتلال العراق) ، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1،2005 .

33- لوصيف السعيد ،اشكالية مركزية الدولة الوطنية خلال مرحلة مابعد الحرب الباردة ، ، الاردن،دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1 ،2015.

34- محي الدين اسماعيل محمد الديهي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، ، الاسكندرية ،مكتبة الوفاء القانونية ،ط1،2014.

35-المخادمي عبد القادر رزيق ،التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006،.

36- المشهداني أكرم عبد الرزاق ، القدرات الوقائية للأجهزة الامنية في مجال مكافحة الارهاب وسبل تعزيزها، في : مجموعة مؤلفين (محرر). قدرات الأجهزة الامنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب ، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

37- مصلوح كريم ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا، ، الامارات العربية المتحدة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط 1، 2014.

38- مكيافيللي نيقولا ،الأمير تر محمد لطفي جمعة ،مصر ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2012 .

39- ناصيف يوسف حتي ،النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان، دار الكتاب العربي، ط1،1985.

40- نشأت عثمان الهلالي ،تجارب عربية ناجحة في تنظيم وتجهيز الإرهاب " التجربة المصرية، في : مجموعة مؤلفين. قدرات الاجهزة الأمنية واثرها في جهود مكافحة الإرهاب ، الاردن،دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1 ،2014.

41- الهزايمية محمد عوض ،قضايا دولية (تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى) ، بيروت، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ط 1،2007.

42- هوبز توماس، اللفياثان:الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر دياناحرب وبشرى صعب، ،أبوظبي ،هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، ط2011،1.

المقالات والدوريات :

1- إدريس أحمد ، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي،مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع 06،سبتمبر 2011.

2- أمير سعد ، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب افريقيا،لندن،مجلة قراءات افريقية ، ع 03 ، ديسمبر 2008.

3- أونجا فطيمة ،سباق القوى الاجنبية على الثروة النفطية الافريقية،مجلة القوات البرية،ع 46،وزارة الدفاع الوطني،سبتمبر 2015.

4- بشينية عبد الغني،إعداد الدولة للدفاع،مجلة الجيش ،ع587،جوان 2012.

5- بن يخلف عبد الوهاب ،أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ،ع01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2014.

6- بوبرطخ نسيم ، العقيدة العسكرية ،مجلة الجيش،ع 580، نوفمبر 2011.

7- بوريب خديجة ، الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي (الواقع والرهانات)،المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع 42، مركز دراسات الوحدة العربية ،اكتوبر 2010 .

9- بوزيد عمار ، الساحل الإفريقي في عين الاعصار ، مجلة الجيش ،ع 651، 2010.

10- الحربي سليمان عبد الله،الأمن ومستوياته وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ،بيروت،المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع 19،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

12- حساني خالد ،مساهمة الجزائر في محاربة تمويل الارهاب وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب،استراتجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية،ع 04، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2015.

13- حسن حمدي عبد الرحمن، الأسباب والانماط وآفاق المستقبل ،الصراعات العرقية والسياسية، مجلة قراءات افريقية ،ع 01، اكتوبر 2004.

14- دبش إسماعيل ، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي(منذ 2010)، استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، ع 01، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، 2014 .

15- ديدي ولد السالك ،مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي،مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع 06، سبتمبر 2011.

16- لونسي رابح ،فضاء الساحل والصحراء استراتيجيات وسيناريوهات،استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية،ع 02، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2014.

17- زقاغ عادل ،المعضلة الامنية المجتمعية (خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة) ،دافتر السياسية والقانون ،ع 05، جامعة الجزائر ،2011.

18- مولود سبع رنا ،ماهية الارهاب وتأثيره على واقع حقوق الانسان(فرنسا وبريطانيا نموذجا) ،دراسات دولية ،ع 49، 2011.

19- صالح زياني،تحولات العقيدة الامنية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر،ع 05 ،جامعة باتنة ، 2010.

20- الطاهر دلول ،السياسة الامنية في ضوء تجريم دفع الفدية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ع 02،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2014.

21- الطراح علي أحمد و غسان منير حمزة سنو ،الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني،مجلة العلوم الانسانية ، ، ع 145، جامعة محمد خيضر،2003.

22- ظريف شاكر ، أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى"دراسة في الاسباب والإنعكاسات" ، المجلة العربية للعلوم السياسة، ع 41، مركز دراسات الوحدة العربية ،2014.

23- عطية ادريس ، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في منطقة الساحل الافريقي "أولوية بناء الامن بدل اسيتراده"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،ع 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان2014.

24- عطية إدريس ،تهديدات الارهاب الدولي في شمال افريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع 04، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2015.

25- الفيلالي فاطمة الزهراء ، الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط الواقع والافاق،مجلة شؤون أوسط، ع 162،د ن.

26- قشي عاشور ،التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الافريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع 46 ، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2015 .

27- قلاع الضروس سمير ،التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الافريقي (قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي) ،مجلة قراءات افريقية، ع 24،ابريل 2015 .

28- قلاع الضروس سمير ،التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الافريقي (قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي)،مجلة قراءات افريقية، ع 24،ابريل 2015.

29- قوي بوحنية،الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي،مركز الجزيرة للدراسات،2012.

30- كتيقة كواشي، الإستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 08،جامعة باتنة ، 2016.

31- لزهر عبد العزيز ،السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010،استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ،ع1، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2014.

34- لونسي رابح ، فضاء الساحل والصحراء (استراتجيات وسناريوهات)، استراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، ،ع 02، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2014.

35- محدة عبد الباسط ،تحديات نظام الأمن الجماعي لأمم المتحدة، مجلة المفكر ،ع 12،جامعة محمد خيضر بسكرة . 2015.

36- مسيح الدين تسعديت ، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي:الرهانات والتحديات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،ع 04، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2015.

المصالحة محمد ، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب ،المجلة العربية للعلوم السياسية، ع21 مركز دراسات الوحدة العربية ،2009.

37- المصري خالد موسى ،الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ع 1،2014.

38- نجم الدين سنونسي، دورالقبيلة في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، ع 8، أبريل 2011.

39- وقازي عقبة ،الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،ع 4 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،ديسمبر 2015.

40- يحي زبير ،الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل (منع الحرب ومكافحة الارهاب)، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012.

الرسائل الجامعية :

1- أحمد طالب أبصير ، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر

2- براهيمي مريم ، التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011.

3- بشكيط خالد ، المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

4- بشلاغم جيلالي ،العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2011/2010.

5- بلفراق فريدة ، مدى تأثير الارهاب الدولي على حق تقرير المصير ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون العام، قسم الحقوق ،جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2007/2006 .

6- بوبصلة أمينة ،التنافس الامريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر03 ،2012/2011.

8- بوسماعيل عبد الكريم ،الابعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الامركية في العراق(2009-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 2009،2010/03.

9- بوضياف محمد ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2008.

10- بونوار بن صايم ،المشكلة الأمنية في المغرب العربي،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،قسم الدراسات الدولية ،جامعة الجزائر 2016/2015.

11- حمزاوي جويدة ،التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

12- حمزة حسام ،الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010.

13- دير أمينة ،أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا:دراسة حالة دول القرن الافريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.

14- رسولي أسماء ، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات والدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

15- سعادة إبراهيم ، الجزائر والأمن الاقليمي ،مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية،قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2003 .

16- شعيب العابد ،النزاع الأثني في نيجيريا وتداعياته على منطقة غرب افريقيا ، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2012/2011.

17- شلغيم عبير ،التدخل الفرنسي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي 2012-2013،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر03، 2014/2013.

18- عبد الحميد خنفر نهاد عبد الاله ،التمييز بين الارهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة النجاح الوطنية فلسطين،2005 .

19- عبد الكريم أبو مور انعام ، مفهوم الامن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية (مقاربة معرفية) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الأزهر غزة، 2013.

20- قلاع الضروس سمير ، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ،2013/2012.

21- لخميستي شيبي، الامن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية(فترة مابعد الحرب الباردة 2008/1991)،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية مصر ،2009.

22- تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي (دراسة حالة ظاهرة الارهاب)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات

الدولية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014.

23- سعداوي عمر ،التحولات الاقليمية الجديدة :التحديات والبدائل،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ،2013/2012.

24- كراوة مصطفى ،ظاهرة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي(الخلفيات وسبل مواجهته) ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر03، 2013/2012.

25- مدوني علي ، متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013.

26- معمري خالد ،التنظير في الدارسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2008/2007.

27- مهدي مريم ،السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر 03، ص 88.

28- ناصر عامر ،الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03 ،2013/2012.

الملتقيات :

1- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر تجاه الساحل الافريقي بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية:دراسة حالة الأزمة في مالي، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى الساحل ضمن استراتجية القوى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية،02 مارس 2015.

2- بقدي فاطمة ،المسألة الطوارقية:المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل،ورقة مقدمة في التقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي،جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 24-25 نوفمبر 2013.

3- بن عبد العزيز مصطفى ،التحديات الكبرى في منطقة الساحل ، ملتقى الساحل ضمن استراتيجية القوى ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ،الجزائر 02 مارس 2015 .

4- خديجة بوريب ،أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول :دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة و المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 28-29 /2014/05.

5- ساحل مخلوف ، الساحل الافريقي بين صراع النفوذ ومتطلبات الأمن ، ورقة بحث قدمت في اشغال الملتقى الساحل ضمن استراتيجية القوى ،الجزائر ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 02 مارس 2015.

6- شحماط مراد ، الامن الاقليمي في ظل التهديدات الامنية الجديدة،ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الاول: التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار.

7- عبد الوهاب بن يخلف،دور الجزائر في مواجهة التهديدات الاقليمية في الشمال والساحل الافريقي، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى الساحل ضمن استراتجية القوى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية،02 مارس 2015.

8- غزلي عبد الحليم ، الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة الساحل الصحراوي ، ورقة مقدمة ضمن اشغال الملتقى الساحل ضمن استراتجية القوى ،الجزائر،المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، 02 مارس 2015.

9- فاطمة الزهراء الفيلالي،استراتيجية الاتحاد الافريقي لمنطقة الساحل بين النوايا والإنجازات،ورقة مقدمة في أشغال الملتقى: الساحل ضمن استراتيجية القوى ،المعهد العسكري للوثائق والتقويم الاستقبالية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، 02 مارس 2015.

10-لخضاري منصور ، المقاربة الجزائرية في الساحل الافريقي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ،جامعة تبسة والمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،80-20 /2014/05.

المواقع الالكترونية بالعربية العربية :

1- أنوها فريدوم، بوكو حرام وتجليات العنف الديني في نيجريا، 2016/04/30،من الموقع الإلكتروني : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201222011542860042 4.html.

2- برقوق امحند،الامن الإنساني ومفارقات العولمة ،من الموقع الالكتروني للأستاذ برقوق، 2013/03/27، http:/berkouk.mhand.yoasite.com.

3- بن عائشة محمد الأمين ، الدبلوماسية الجزائرية والمعظلة الامنية في مالي، 2016/05/05، ،من الموقع الإلكتروني :. http://democraticac.de/?p=8205

4- بولمكاحل ابراهيم ،تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، من الموقع الالكتروني، 2016/03/03، www.politcs.ar.com/ar/index.php/cours/index.1.html .

5- الجيش الجزائري أجهض محاولات تأسيس فرع لتنظيم الدولة ، من الموقع الالكتروني: 2016/05/06، . http://www.alquds.co.uk/?p=527187

7- حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا ، 2016/04/28،من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12.

8- خشانة رشيد ، تداعيات الأزمة الليبية على الجوار مصر أولا ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار، 2016/04/29، من الموقع الإلكتروني : http://www.alhayat.com/Articles/7931652.

10- داعش يصدم في الجزائر، من الموقع الالكتروني :2016/05/06، http://www.elbilad.net/article/detail?id=52506.

11- الذكرى 13 لأحداث سبتمبر:اعتراف دولي بدور الجزائر في انتهاج استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، 2016/03/29، من الموقع الإلكتروني: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140911/13091.html.

12- الشيخ العلوي،تجمع الساحل الخماسي "تنسيق في ظل التعقيدات"، 04/ 2016/04،من الموقع الالكتروني: http://www.studies aljazerra.net/ar/reports/default.html.

13- المسائل الامنية للدول الأعضاء في لجنة العمليات المشتركة لا يمكن التكفل بها إلا من طرفها،من الموقع الإلكتروني: http://www.aps.dz/ar/algerie/23921. ،2016/04/02

14- والت ستيفن ، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة ، تر عادل زقاع و زيدان زياني، من الموقع: zeggagh/ir, hlt://www.geocites.com.adel . ، 24/03/2016

15- يايموت خالد ،الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في الساحل وغرب افريقيا ، 2016/04/12، من الموقع الالكتروني:

http:// www.aasate-com/home/international/section /fundantlism.

المراجع باللغة الأجنبية :

الموسوعات باللغة الأجنبية :

1- grand Larousse encyclopédique, Larousse,2009.

الكتب باللغة الأجنبية :

1- ____,boko haram ,American foreign policy council.

2- Andreu lebovich ,AQMI and its alliesin mali , the Washington institute for near east policy , 2013.

3- beate jahan ,classical theory ,in international relations, united states America, cambridge , 2006 .

4- Boukra liess ,le terrorisme :définition –histoire –idéologie et passage à l'acte, paris,chihab éditions ,2006.

5- cynthia Weber , international relations theory : a critical introduction, new York ,routledge,2013.

6- jideofr adibe, whate we really know about boko haram? , in boko haram anatomy of a crisis, ionnis mantzikoz , Bristol.uk, E.international relations, 2013.

7 –john.j.mearsheimer, an offensive realist between geopolitics and power, in:

8– Martin Griffiths ,International relations theory for the twenty first century,new York ,routledege,200..

9– Mathieu guidére ,Al–Qaïda au maghreb islamique : le tournent des révolutions arabes ,maghreb –machrek eska, N 208,2011.

10– Mathieu guidére, Al–Qaïda à la conquête du maghreb(le terrorisme aux portes de l'europ),èditions du rocher,2007.

11– scott burchill, liberalism in theories of international relations , London ,balgrave,2005 .

12– Wolfram lacher,libya : jihadist grouth market in jihadism in africa ,germany ,stiftung wissenschaft und politik,2015.

المجالات والدوريات:

journal of international relations and development ,university of Copenhagen.2005

المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية :

1– jean pierre giengant and others ,demographic challenges of the sahel : . 04/04/2016, http/:www.prb.org/publications/articles.aspx

2– Briefing on the impact of the libya crisis on the sahil region, 25/04/2016, http://www.iwhat simblue.org/2012/01/briefing .of–the–impact–of–the–Libya–crisis–in–the–sahel–region–php.

3 –dal lamagna , distinguishing between the resistance and terrorism : 24/03/2016,http//www.haffing tonpost.com/ dal.lamagna..

4– Hitchcok robert.k, sub–saharan africa : enniromment politics: 01/04/2016, http:/ / www.cultura survival.org/tak.action,.

5-Liu yun , china and shahel-saharan inslability : interests and policies : 11 /04/2016 http//:www.rcssmideaste.org/en/subsections /18/essays.papers.

6 Richard reeve ,libya : between the sahel -sahara and the Islamic state crisis: 26/04/2016, htt://www.oxford research group.org.uk/publication/briefing-papers-and-reports/Libya-between-sahel-sahara-and Islamic-state-crisis.

7-Yassine boukhedoum,les effets de la crise en libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du maghreb - sahel ,25/04/2016, http ://www.-erta-tcrg-org/amanlyses/libye-armes-himl .

8-___, al-qaeda in the islamic Maghreb : 30/03/2016, http://www.al-qaeda in the Islamic Maghreb (AQMI).counter extremism project.htm20# onervieu.

9- _ ,sahil , 03/04/2016, http:// www.new world encyclopedia.org/entry/main.

10-___ ,Al qaeda in the islamic maghreb (AQMI) :06/04/2016, http// :www.terrorism/ symbols/al -qaeda- magherb-html #3.

فهرس الجداول والخرائط

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الإختلاف بين المقاومة والإرهاب	44
02	الكثافة السكانية في دول الساحل الإفريقي	54
03	تصنيف مؤشرات الفساد في دول منطقة الساحل الإفريقي	62
04	أهم العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من 2007 إلى 2015	67

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	**54**
02	مناطق انتشار الإرهاب في الساحل الإفريقي	**74**
03	طريق أنبوب الغاز NEGAL من نيجيريا إلى أوروبا	**108**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الفهرس	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول : تأصيل مفاهيمي ونظري للدراسة	07
المبحث الأول : المفاهيم المتعددة للأمن	09
المطلب الأول : الأمن من مفهوم المقاربات التقليدية	10
المطلب الثاني : الأمن منظور المقاربات ما بعد الوضعية	19
المطلب الثالث: الأمن من منظور مدرسة كوبنهاغن	26
المبحث الثاني : مستويات الأمن	28
المطلب الأول : الأمن الوطني	28
المطلب الثاني : الأمن الإقليمي	32
المطلب الثالث: الأمن الدولي	34
المبحث الثالث :الإرهاب الدولي (دوافعه وأشكاله)	37
المطلب الأول : مفهوم الإرهاب الدولي	38
المطلب الثاني دوافع وأشكال الإرهاب الدولي	45
الفصل الثاني : الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي (التحديات والرهانات)	50
المبحث الأول الأهمية الجيو استراتيجية للساحل الإفريقي	52
المطلب الأول : الجغرافيا الطبيعية والبشرية للدول الساحل الإفريقي	53
المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية	57
المطلب الثالث : تشخيص واقع الدولة في الساحل الإفريقي	59
المبحث الثاني : العوامل المسببة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي (2015/2007)	65
المطلب الأول : عوامل الظهور والتمدد	66
المطلب الثاني: تأثيرات الأزمة الليبية	75
المطلب الثالث : انعكاسات الإرهاب على منطقة الساحل الإفريقي	78
المبحث الثالث: الساحل كمنطقة للتدخل الأجنبي	80
المطلب الأول : رهانات التدخل الفرنسي	81
المطلب الثاني : رهانات التدخل الأمريكي	83
الفصل الثالث : المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب	90

المبحث الأول العقيدة الأمنية الجزائرية	92
المطلب الأول : التعريف بمرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر	92
المطلب الثاني : العقيدة العسكرية الجزائرية	95
المبحث الثاني :المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي	98
المطلب الأول : المقاربات السياسية والدبلوماسية	99
المطلب الثاني : المبادرات الأمنية والعسكرية	104
المطلب الثالث : المقاربات الإقتصادية والتنموية	107
المبحث الثالث : تقويم المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب	109
المطلب الأول : أهم النجاحات المحققة	109
المطلب الثاني: أهم الإخفاقات	113
المطلب الثالث : تقويم المقاربة الأمنية الجزائرية المتعددة الأبعاد	117
الخاتمة	121
قائمة المصادر والمراجع	124
فهرس الجداول والإشكال	142
الفهرس	144